جامعة محمد الصديق بن يحيى – جيــجل

كلية الحقوق و العلوم السياسية

قسم: العلوم السياسية

و العلاقات الدولية

عنــوان المذكرة

استثمار القطاع الخاص و دوره في ترقية التنمية المحلية بالجزائر

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص: إدارة الجماعات المحلية

إعداد الطالبين:

– عماد بودرع

– بلقاسم بودرع

إشراف الأستاذ:

– د. أمين بلعيفة

لجنة المناقشة:

1– د. عبيكشي عبدالقادر سعيد..... رئيسا

2– د. بلعيفة أمين.....مشرفا و مقررا

3– جرمولي مليكة.....مناقشا

السنة الجامعية : 2016– 2017

الإهداء

قال تعالى: ﴿**وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه وبالوالدين إحسانا**﴾ الإسراء الآية 23

أهدي ثمرة هذا العمل المتواضع إلى أمي الغالية وأبي العزيز اللذان ربياني عندما كنت صغيرا وأنشآني على الأخلاق الكريمة وحب الله وطلب العلم، واللذان لولاهما لما وصلت إلى ما أنا عليه، ومهما حاولت فلن أردّ ولو جزء صغيرا من جميلهما علي وآمانيهما التي أوصلتني إلى طموحي ومبتغاي اليوم، لهذا أدعوا الله عز وجل أن يطيل في عمرهما ويديم عليهما الصحة والهناء والعطاء المستمر ويحفضهما لي من كل شر وضيق

اللهم أمين

هذا دون أن أنسى إهداء ثمرة هذا الإنجاز إلى عائلة بودرع في كل صوب وحدب وإلى زملاء الدراسة منذ البدايات الأولى حتى الدراسات العليا، مع تقديم إهداء خاص إلى كل أصدقائي خصوصا المقربين منهم وإلى إبن عمي وشريكي في هذا العمل **بلقاسم** الذي شجعني وحفزني على إنجاز هذا البحث، وأعطاني العديد من المعلومات والإرشادات وأثرى رصيدي العلمي بشكل كبير.

"**عماد بودرع**"

الإهداء

إلى أبي الغالي رحمه الله وأسكنه فسيح جنانه .

إلى أمي أطال الله في عمرها،وأدام على البر بقاءها،منبع الحنان و الحب الصافي.

إلى إخوتي و أخواتي.

إلى كل من يحمل لي في قلبه ذرة حب أو احترام

إلى كل من علمني حرفا،أوأسبغ علي أدبا،أوهداني إلى خلق كريم .

إلى كل من ينافح لرفعة هذه الأمة وهذا الشعب بعلم نافع وعمل صالح.

أهدي هذا العمل المتواضع،وأسأل الله أن يجعله خالصا لوجهه.

"بلقاسم (خير الدين) بودرع"

شكر وتقدير

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "لا يشكر الله من لا يشكر الناس" حديث شريف

بعد شكر الله تعالى على توفيقه لنا لإتمام هذا العمل المتواضع، نتقدم بخالص شكرنا إلى أستاذنا الدكتور "بلعيفة أمين" الذي شرفنا بقبول الإشراف على بحثنا، حيث لم يدّخر جهدا في توجيه النصح والإرشاد، ومختلف الملاحظات القيّمة التي كان لها أثر طيب في توجيه بحثنا الوجهة الصحيحة منذ البداية، فنسأل الله أن يبارك له في علمه، ويجعله ذخرا للجامعة الجزائرية.

كما نتوجه بالشكر لأعضاء اللجنة المناقشة، الذين شرفونا بقبولهم مناقشة بحثنا المتواضع بكل جدية وإخلاص.

الشكر موصول أيضا لكل من أعان على إتمام هذا البحث، على رأسهم كمال بودرع وسنيني فاتح، وكل من قدم لنا توجيها أو نصيحة، أو منحنا دقيقة من وقته الثمين.

كما لا يسعنا إلا أن نشكر جميع زملاء الدراسة، وكل العاملين في كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة تاسوست.

مقدمـــــــة

مقدمة

تعد التنمية الشاملة هدفا إستراتيجيا لمعظم دول العالم، ويتطلب الوصول إليها تجنيد مختلف الموارد المتاحة في المجتمع، المادية والبشرية، وإدراج هذه الموارد ضمن سياسات تنموية عامة، والقطاع الخاص ذو نشاط واسع في المجتمع، خاصة إذا توفر المناخ الملائم، والإمكانات اللازمة التي تساعد على تطوره وزيادة فعاليته في التنمية، فدور القطاع الخاص لا ينحصر في المجال الإقتصادي، بل يتعداه إلى مجال الخدمات الصحية والعلمية والثقافية، وتأهيل الموارد البشرية فنيا وتقنيا، ولقد أصبح القطاع الخاص اليوم يشكل محور عملية التنمية في معظم بلدان العالم سواء المتقدمة أو النامية، نظرا للمزايا الكبيرة التي تؤهله للقيام بدور ريادي في جميع المجالات.

وعلى غرار الكثير من الدول الحديثة الإستقلال، تبنت الجزائر النهج الاشتراكي غداة الاستقلال كتوجه سياسي وإقتصادي، كانت ترى فيه مخرجا لعلاج مخلفات الحقبة الاستعمارية، ومنه فقد اعتمدت على القطاع العام في صنع وتنفيذ السياسة التنموية، بينما كانت تنظر للقطاع الخاص بعين الريبة والحذر، معتبرة إياه الوجه الآخر للإستغلال، الذي كان يطبقه النظام الاستعماري، باعتبار القطاع الخاص لايبحث سوى عن مصالحه الخاصة، كما قد يهدد سيادة الدولة عن طريق ارتباطه بالرأسمالية العالمية ويصبح بذلك وسيلة لعودة الاستعمار، لذلك لم تعط اهتمام كبير للشروط التي يتطلبها هذا القطاع، لا سيما ما تعلق بالجانب التشريعي والتنظيمي.

بالمقابل، شهدت العقود الماضية تبلور توجه جديد عالميا ومحليا، يسعى لإعادة صياغة دور الدولة في الاقتصاد، من محتكر للنشاط الاقتصادي إلى منظم للمجال الاقتصادي، حيث تزامن هذا التوجه مع النتائج المتواضعة المحققة من خلال الاستثمارات العمومية الضخمة التي لم تأتي بمفعولها في سنوات السبعينات،ثم شهدت بداية الثمانينات بعض التراجع عن الخيارات المتبناة، حيث فتح المجال للقطاع الخاص للمساهمة في المجهود التنموي.

كما أن تراجع عائدات البترول في النصف الثاني من مرحلة الثمانينات، دفع بالنظام السياسي الجزائري لإعادة النظر في نموذجه التنموي القائم على الريع، ومحاولة إعطاء دور أكبر للقطاع الخاص، فشهدت مرحلة التسعينات عملية التحرير التدريجي للإقتصاد تحت ظل أزمة المديونية الخارجية التي كانت تعاني منها الجزائر في تلك الفترة.

لكن ما هو ملاحظ ومنذ الألفية الثالثة، هو العودة القوية للدولة وتدخلها في الحياة الاقتصادية تحت تأثير الإرتفاع الكبير لسعر النفط، ليؤكد مرة أخرى تردد النظام الجزائري في خياراته التنموية التي كثيرا ما تكون ظرفيه تفرضها ظروف خارجة عن إرادته، وعليه ونظرا للإنفتاح الكبير للإقتصادات العالمية تحت تأثير العولمة وسقوط الحواجز، وجب على السلطات العمومية تبني خطة تنموية واضحة المعالم تجعل من القطاع الخاص شريك تنموي لا غنى عنه.

-إشكالية الدراسة:

يتطلب تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في القطاعات المنتجة إدخال تغييرات جذرية واسعة، وعميقة على خيارات وأولويات برامج التنمية المحلية، والأهم هو وجود إرادة سياسية عميقة لا يشوبها التردد، تكون داعمة لهذه العملية، وليست ناشئة عن ضرورة مؤقتة تفرضها الظروف الداخلية والخارجية المتغيرة ، فتصبح تلك الإجراءات سطحية، ظرفية، ومناورة سياسية تضمن استمرار الوضع القائم في الحكم، دون هدف إستراتيجي يركز على دور القطاع الخاص في التنمية المحلية، وفي ظل السياسات التنموية المتبعة من قبل الجزائر حق لنا أن نتساءل:

-إلى أي مدى يساهم إستثمار القطاع الخاص في ترقية التنمية المحلية في الجزائر؟.

هذه الإشكالية تتفرع عنها مجموعة من التساؤلات الفرعية التالية:

-ما مكانة القطاع الخاص في رسم وتنفيذ السياسات التنموية للدول؟.

-كيف أثرت الطبيعة الاقتصادية والسياسية للدولة الجزائرية على واقع القطاع الخاص ومشاركته في عملية التنمية؟.

-ما هو واقع الدور التنموي للقطاع الخاص في ولاية جيجل؟ وما هي أهم المعوقات والعراقيل التي تقلل من مساهمته في ترقية التنمية المحلية؟.

-حدود الدراسة:

1-الحدود المكانية:

تختص هذه الدراسة بمجال معين من مجالات السياسة العامة، وهو السياسة الإستثمارية الخاصة ودورها التنموي، على أن يتم تحديدها مكانيا بالدراسة والتحليل عبر كامل التراب الجزائري، مع دراسة حالة ولاية جيجل بهدف تعميق وتدقيق الدراسة أكثر، والإستفادة من نتائجها محليا.

2-الحدود الزمانية:

تتسع دراسة موضوع إستثمار القطاع الخاص ودوره في ترقية التنمية المحلية في الجزائر، لتشمل الفترة الممتدة من سنة 1962 إلى غاية سنة 2016، لكن مع التركيز أكثر على الفترة الممتدة من سنة 1999 إلى غاية سنة 2016 باعتبار أن هذه المرحلة إنتقالية في المجالين السياسي والاقتصادي، من خلال البرامج التنموية التي تم تنفيذها.

-فرضيات الدراسة:

سعيا للإجابة على إشكالية البحث والتساؤلات الفرعية المطروحة، قمنا بصياغة الفرضيات التالية:

1-الفرضية الرئيسية:

-مساهمة القطاع الخاص وزيادة دوره في ترقية التنمية المحلية في الجزائر مرتبط بفتح المجال أوسع أمام المؤسسات الخاصة، والتقليل من القيود الإدارية والتنظيمية المعرقلة لنشاطها، قصد تحفيز وتشجيع الاستثمار الخاص أكثر.

2-الفرضيات الفرعية:

-إشراك القطاع الخاص في رسم وتنفيذ السياسات التنموية عامل أساسي في تحقيق التنمية في مختلف الدول.

-أثر القطاع الخاص الجزائري في تحقيق التنمية مربوط بوجود برامج تنموية عمومية، معتمدة بدورها على المداخيل البترولية.

-كلما زادت الإيرادات البترولية كلما تناقص دور القطاع الخاص المنتج لحساب القطاع الخاص الطفيلي، وتناقص بذلك دور القطاع الخاص في التنمية محليا ووطنيا؟.

-كلما زدنا من تحرير الاقتصاد الجزائري ورفع القيود على مؤسسات القطاع الخاص المنتج على المستوى المحلي، كلما زادت مساهمته في تعزيز التنمية المحلية؟.

-أهمية الدراسة:

نلمس أهمية هذه الدراسة من خلال التطرق إلى مختلف التحديات التي تواجه الجزائر في المرحلة الراهنة، في ظل المؤشرات الإقتصادية السلبية، والضغوطات الاجنبية المستمرة، وذلك بفعل الأزمة الاقتصادية الناتجة عن إنخفاض أسعار البترول الذي يعد المصدر الرئيسي للإيرادات في الجزائر، حيث أن جميع خطط التنمية المحلية مرهونة بحركات أسعار البترول، لهذا يبقى التحدي السياسي والاقتصادي الكبير للجزائر هو العمل على ترقية القطاع الخاص لضمان تنمية محلية مستدامة بعيدا عن التبعية للريع البترولي في تمويل العملية التنموية.

كما يعتبر موضوع هذه الدراسة ذو أهمية بالغة، بفعل تزايد الحديث في الآونة الأخيرة خاصة في أوساط الخبراء الإقتصاديين والنقاشات السياسية، حول أهمية تشجيع القطاع الخاص في الجزائر، باعتباره محرك التنمية المحلية وأساسها المادي، وعليه يتوقف تطور جميع القطاعات الأخرى.

-**أهداف الدراسة:** من بين أبرز الأهداف التي تسعى هذه الدراسة لتحقيقها نجد مايلي:

-إبراز المكانة الاقتصادية والسياسية للقطاع الخاص والدور الذي يمكن أن يلعبه في عملية التنمية المحلية.

-معرفة الأسباب الحقيقية التي تعيق نمو وتطور القطاع الخاص في الجزائر.

- معرفة نقاط الضعف في السياسات المنتهجة من طرف الجزائر، في تفعيل دور القطاع الخاص وإشراكه في عملية ترقية التنمية المحلية.

-المساهمة في فتح آفاق مستقبلية للدفع بعجلة التنمية المحلية في الجزائر، من خلال دراسة واقع القطاع الخاص في ولاية جيجل، ومدى مساهمته في البرامج التنموية.

-مبررات إختيار الموضوع:

اختيارنا لهذا الموضوع راجع لعدة مبررات يمكن تمييزها إلى مبررات موضوعية وأخرى ذاتية كالآتي:

1-مبررات موضوعية:

-إبراز دور القطاع الخاص كمحرك أساسي لعجلة التنمية المحلية ، وأهم العوامل المحددة لمكانته في ظل السياسات التنموية في الجزائر.

-إن موضوع دعم مؤسسات القطاع الخاص لتحقيق تنمية متوازنة ومستدامة هو موضوع الساعة، حيث يتصدر صفحات العديد من الجرائد والمجلات والكتب....، وهو ما حفزنا على خوض غمار هذا الموضوع باستخدام أدوات علمية أكاديمية بهدف إجراء دراسة تحليلية معمقة حوله.

-القناعة الراسخة بأن زيادة الطاقة الإنتاجية للقطاع الخاص، وإزالة العراقيل البيروقراطية التي تعترضه، هو الطريق الأمثل لتحقيق التنمية المحلية الفعلية والمستدامة، وأن الانطلاق نحو التقدم يوجب على المجتمع المحلي إيجاد طريق لاستخدام موارده الخاصة استخداما فعالا.

.

2-مبررات ذاتية:

-كان اختيارنا للموضوع نابعا من الإهتمام والميول الشخصي لدينا لدراسة المواضيع الحديثة والديناميكية، ولأن الباحث إبن بيئتة، فقد تأثرنا بمعاناة المستثمرين الخواص من العراقيل البيروقراطية، التي حالت دون تجسيد مشاريعهم الإستثمارية، رغم كونها مشاريع طموحة، ومن شأنها أن تخلق قيمة مضافة للاقتصاد المحلي والوطني وتقلص من ظاهرة البطالة.

-رغبتنا في البحث والتدقيق في مواضيع محددة لإثراء معارفنا في دائرة تخصصنا، وموضوع استثمار القطاع الخاص ومدى مساهمته في ترقية التنمية المحلية في الجزائر، من أبرز المواضيع السياسية والاقتصادية التي تقع بدورها في صلب تخصص إدارة الجماعات المحلية.

-إن اختيارنا لهذا الموضوع جاء أيضا نتيجة قناعتنا بأن مسؤولية الجامعة هي تحقيق الانسجام والتناغم مع محيطها السوسيو إقتصادي، لهذا فإن على الباحث الجامعي أن يبحث في مواضيع عملية تساهم في تحقيق التنمية المجتمعية ككل وتخدم أهدافه وطموحاته المستقبلية.

-أدبيات الدراسة:

لقد تم الإعتماد على بعض الدراسات السابقة في إثراء المفاهيم والأفكار المتعلقة ببحثنا، ومن بين الدراسات العلمية التي عالجت موضوع القطاع الخاص ودوره في التنمية نجد:

1-Djilali liabès, **Capital privé et patrons d'industrie en Algérie (1962-1982)**. Alger : ministère de la culture, 2009.

لقد عالج الباحث من خلال مؤلفه الأصول الإجتماعية للمستثمرين الخواص في الجزائر، والذين كان معظمهم عبارة عن تجار، وعمال مصانع إبان المرحلة الاستعمارية، وبمجرد حصول الجزائر على إستقلالها سنة 1962، شكلت هذه الفئات النواة الصلبة للقطاع الخاص، الذي شكلته مرحلة ما بعد الإستقلال باعتبارها المرحلة التي تشكلت فيها الخطوط العريضة للسياسات الاقتصادية التي سعى القطاع الخاص للتكيف معها، والاستفادة من ثمارها، من خلال ربط علاقات مصلحية مع بعض البيروقراطيين.

2-Mahfoud Bennoune, **de la colonisation, au développement post-Indépendance : une histoire économique et sociale d'Algérie(1830-1990)** .Alger : éditions IAIG, 2008.

لقد عالج الباحث في مؤلفه مختلف المراحل التاريخية التي عرفها الإقتصاد الجزائري منذ العهد العثماني وصولا إلى مرحلة التسعينات، مع إبراز مكانة الرأسمال الخاص ضمن هذه المراحل، حيث أشار إلى العلاقات التجارية للرأسمالية الفرنسية مع حكام الدولة العثمانية، وإنتقل بعدها للحديث عن رجال الأعمال المقاولين لصالح الشركات المتعددة الجنسيات الفرنسية، والذين كان لهم دور في تحطيم النموذج الصناعي لمرحلة السبعينات، والزج بالإقتصاد الجزائري ضمن المنظومة الرأسمالية العالمية التي أعاقت مختلف الخطط التنموية الداخلية، وشجعت على ظهور إقتصاد قائم على الإستيراد، ومربوط بالإقتصادات العالمية في إطار التقسيم الدولي للعمل، وهذه الصفة تشمل القطاعين العام والخاص.

3-ياسمين نوري، "مكانة القطاع الخاص المنتج في ظل السياسات التنموية في الجزائر: بين الخطاب الرسمي والواقع الميداني (1962-2012)"، (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص التنظيم والسياسات العامة)، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة مولود معمري،تيزي وزو،2015.

عالجت الباحثة في رسالتها دور القطاع الخاص المنتج، من خلال مختلف السياسات التنموية التي تبنتها الجزائر منذ الاستقلال، وصولا إلى مرحلة برامج الإنعاش الاقتصادي، من خلال دراستها لأثر القطاع الخاص في مختلف البرامج التنموية التي طبقت في الجزائر، ومحاولة ربطها بين الإطار النظري الموجه للقطاع الخاص، والمتمثل في مختلف قوانين الإستثمار، والواقع الميداني له، مع تسليط الضوء على أهم العراقيل التي تحول دون تطوير الإستثمارات الخاصة في الجزائر.

4-عبد الرزاق مولاي لخضر، "متطلبات تنمية القطاع الخاص بالدول النامية-دراسة حالة الجزائر، "(أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية: تخصص اقتصاد التنمية)، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2009-2010.

لقد تطرق الباحث في أطروحته للدكتوراه، إلى دور كل من الدولة والقطاع الخاص في عملية التنمية، في ظل فلسفة إقتصاد السوق، كما أشار لأهم العوامل المحددة لنمو القطاع الخاص في الدول النامية، وصولا إلى التحولات الإقتصادية والسياسية التي عرفتها الجزائر، كانعكاس لتطورات البيئة العالمية، التي فرضت الإعتماد على القطاع الخاص كأحد الخيارات التي تبنتها الرأسمالية العالمية، والتي فرضتها من خلال المؤسسات المالية والنقدية، مع تقييم مناخ الإستثمار، وإنعكاسه على الدور التنموي للقطاع الخاص في الجزائر.

-مناهج ومقتربات الدراسة:

1-مناهج الدراسة:

تستدعي المشكلات البحثية المناهج الملائمة التي تساعد على كشف حقائقها وتوضيح الغموض المحيط بها ، فالمنهج هو مجموعة من الخطوات العلمية الواضحة والدقيقة التي يسلكها الباحث في مناقشة أو معالجة ظاهرة إجتماعية أو سياسية أو إعلامية معينة....، وبالتالي فالمنهج عبارة عن قواعد وخطوات للإجابة على أسئلة البحث وإختبار فرضياته، و لمعالجة الموضوع والإجابة على إشكالية بحثنا وإثبات صحة الفرضيات أو نفيها، إعتمدنا في صياغة مضمون بحثنا على المناهج التالية:

أ-المنهج التاريخي:

" هو**الطريق الذي يتبعه الباحث في جمع معلوماته عن الأحداث والحقائق الماضية، وفي فحصها ونقدها وتحليلها والتأكد من صحتها، وفي عرضها وترتيبها وتفسيرها، وإستخلاص التعميمات والنتائج العامة منها والتي لا تقف فائدتها على فهم أحداث الماضي فحسب، بل تتعداه إلى المساعدة في تفسير الأحداث والمشاكل الجارية وفي توجيه التخطيط بالنسبة للمستقبل، ويقوم المنهج التاريخي على أساس من الفحص الدقيق والنقد الموضوعي للمصادر المختلفة للحقائق التاريخية، ويستعمل في جمع المعلومات ونقدها وترتيبها وتنظيمها وتفسيرها واستخلاص النتائج العامة منها كثيرا من وسائل البحث العلمي وأدوته التي تستخدمها مناهج البحث الأخرى"**[1]

وظفنا هذا المنهج في دراستنا من خلال تسليط الضوء على أهم المراحل التاريخية لتشكل القطاع الخاص وتطوره بشكل عام ليصبح ما هو عليه اليوم، وذلك إنطلاقا من الحقبة الإقطاعية وتطوره من خلال المدارس التي دعت إلى الملكية الخاصة والحرية الفردية، وصولا إلى تطوره النهائي في ظل النظام

[1] - عمار بوحوش ومحمد محمود الذنيبات ، **مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث** . الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية، 2014، ص 107.

العالمي الجديد، وهو النظام الليبرالي الرأسمالي القائم على اقتصاد السوق، والذي أعطى مكانة كبيرة للقطاع الخاص في العملية التنموية في ظل تراجع دور الدولة.

واستعملنا المنهج التاريخي أيضا في دراسة نشأة القطاع الخاص في الجزائر، انطلاقا من الفترة الاستعمارية مرورا بالمرحلة الاشتراكية وتدخل الدولة في تسيير العملية الاقتصادية في ظل الأحادية الحزبية، وصولا إلى مرحلة التعددية الحزبية وتبني نظام اقتصاد السوق وبروز دور القطاع الخاص بشكل أكثر وضوحا وفعالية، وإشراكه ولو بشكل بسيط في البرامج التنموية التي سطرتها الجزائر خلال تلك الفترة وصولا إلى واقع القطاع الخاص الجزائري في وقتنا الحاضر.

ب-المنهج الإحصائي:

يعتمد المنهج الإحصائي على التعبير الرقمي عن الظواهر التي تناولتها الدراسة، ويستخدم البيانات الرقمية لأجل الاستدلال بها على وجود العلاقات بين الظواهر أو انتفائها، ويعمل على تعميم ما توصل إليه من نتائج،حيث يفيد هذا المنهج الباحث السياسي في تفسير الكثير من أنواع السلوك السياسي التي يمكن التعبير عنها كميا كالسلوك التصويتي[1].

إستعملنا هذا المنهج في دراستنا، انطلاقا من جمع العديد من المعطيات الإحصائية الصادرة عن عدة هيئات وطنية ودولية، وبوبناها في شكل جداول وقرأناها في سياقاتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، تتعلق هذه الإحصائيات أساسا بحجم مساهمة القطاع الخاص في المشاريع الاستثمارية المعتمدة في كل مرحلة سواء على المستوى الوطني أو على المستوى الدولي، وقد قارنا إعتمادا على جداول إحصائية بين أهم المؤشرات المتعلقة بالاستثمار لدى الوكالة الوطنية لدعم الاستثمار ومدى تقدم انجازها ومساهمة القطاع الخاص في ذلك، كما جمعنا معطيات إحصائية تتعلق بمدى مساهمته في التشغيل والقيمة المضافة والتصنيع وتمويل التنمية المحلية.....،سواءا على المستوى الوطني أو على المستوى المحلي من خلال دراسة واقع القطاع الخاص في ولاية جيجل، كمعيار تقييمي لمدى أهمية القطاع الخاص ومساهمته في المجهود التنموي للبلاد.

ج-منهج دراسة حالة:

" **هو المنهج الذي يتجه إلى جمع البيانات العلمية المتعلقة بأية وحدة سواء كانت فرد أو مؤسسة أو نظاما اجتماعيا أو مجتمعا محليا أو مجتمعا عاما، ويقوم على أساس التعمق في دراسة مرحلة معينة من تاريخ الوحدة أو دراسة جميع المراحل التي مرت بها وذلك قصد الوصول إلى تعميمات علمية متعلقة بالوحدة المدروسة وبغيرها من الوحدات المشابهة لها**" [2]، وهو ما ينطبق على الموضوع محل الدراسة، من خلال تعريجنا على دراسة واقع القطاع الخاص في ولاية جيجل، ومدى دعم

[1] -محمد شلبي، **المنهجية في التحليل السياسي: المفاهيم، المناهج، الاقتراحات والأدوات** . الجزائر: دار النشر للجامعات، 1997، ص 92.

[2] -عمار بوحوش ومحمد محمود الذنيبات، مرجع سابق، ص 130.

الهيئات المحلية للمؤسسات الخاصة وإشراكها في ترقية التنمية المحلية من خلال تشجيع الاستثمارات الخاصة، إلا أن دراستنا ترتكز بالأساس على الدور الذي لعبه القطاع الخاص في ترقية التنمية المحلية في الجزائر إنطلاقا من سنة 1999 إلى غاية سنة 2016 كحالة للدراسة والتحليل.

2-مقتربات الدراسة:

تركز هذه الدراسة على البعد السياسي والاقتصادي، وهذا يستلزم الاعتماد على المقتربات التالية:

أ-إقتراب صنع القرار:

" **تتضمن عملية صنع القرار قيام من هم في مواقع السلطة والمسؤولية أو من تتوافر لهم القدرة في اختيار أحد الحلول البديلة المطروحة لمواجهة مشكلة ما**" [1]، يمكن تفكيك هذه العملية إلى ثلاثة أبعاد: مراحل صنع القرار، المبادئ الموجهة لصنعه والعوامل المؤثرة في صنع القرار، وهو ما سيتم إسقاطه على كيفية صنع بعض القرارات السياسية، بالدرجة الأولى، والاقتصادية التي كان لها التأثير الكبير على مكانة القطاع الخاص في السياسات التنموية في الجزائر.

ب-إقتراب النخبة:

" **إن الاقتراب من الظاهرة السياسية والاقتصادية عبر وسيط النخبة يقصد به النظر إلى عملية صنع القرار أو صنع السياسات العامة على أنها نتائج أقلية ذات نفوذ تسيطر على المجتمع والدولة، بما توفر لها من إمكانيات مادية وفكرية وتنظيمية، حيث ترتكز فيها عناصر القوة التي تمكنها من رسم السياسات وتوجيه القرارات**" [2]، وتم توظيف مقترب النخبة في هذه الدراسة كإطار تحليلي يهدف للبحث والكشف عن وجود أقليات متفردة في النظام السياسي الجزائري، مسيطرة على الريع البترولي تتعارض مصالحها مع دعم وتطوير القطاع الخاص بما يخدم التنمية المحلية في الجزائر.

-تحديد المفاهيم:

-النمو الاقتصادي: "هو **الزيادة في إجمالي الدخل الداخلي للبلد مع كل ما يحققه من زيادة نصيب الفرد من الدخل الحقيقي**"[3].

-كما يعرف النمو الاقتصادي أيضا بأنه "**الزيادة المحققة على المدى الطويل لإنتاج البلد**"[4].

-التنمية تعرف بأنها: "**مجموع السياسات التي يتخذها مجتمع معين، وتؤدي إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي استنادا إلى قواه الذاتية، لضمان تواصل هذا النمو واتزانه لتلبية حاجيات أفراد المجتمع، وتحقيق أكبر قدر ممكن من العدالة الاجتماعية**"[5] .

---

[1] -محمد شلبي، مرجع سابق، ص 159.

[2] -نفس المرجع و نفس الصفحة.

[3] -محمد بلقاسم بهلول،**سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر**.الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية،1999،ص63.

[4] -نفس المرجع و نفس الصفحة.

[5] -توفيق عباس المسعودي، "دراسة معدلات النمو اللازمة لصالح الفقراء"، **مجلة العلوم الاقتصادية**،العدد26، سبتمبر2010،ص28.

-التنمية المحلية : "**هي العملية التي من خلالها يشارك المجتمع المحلي في تشكيل محيطه الخاص، بهدف تحسين نوعية حياة الأفراد**"[1].

-ويمكن تعريف التنمية المحلية أيضا بأنها :

"تلك المبادرات المختلفة التي يتم التحضير لها مسبقا بمشاركة واسعة من المهتمين والمعنيين بتحسين شروط حياة الجماعة المحلية، على أن يقترن الهدف الاقتصادي للتنمية بالهدف الاجتماعي، ويبقى الهدف الأسمى لنهج التنمية المحلية ورؤيتها القائمة على المشاركة وتمكين الجماعات المحلية لا سيما الفقيرة منها والضعيفة والمهمشة وتوسيع نطاق الفرص والحياة المتاحة لها[2].

-المجال الاقتصادي للتنمية المحلية : إن غاية التنمية هي رفاهية الإنسان ماديا عن طريق تحسين دخل الفرد وتحصيل مستواه المعيشي، كما أن هذا المجال يهدف أساسا إلى وضع مخططات يكون الغرض منها تطوير الوضعية للمجموعة المحلية سواء كانت في الجانب الصناعي أو الزراعي وحتى المنشآت القاعدية بما يسمح لاحقا بتوازن يمكنها من توفير منتجات اقتصادية تلبي بها حاجات أفرادها، ومن تم فقد جاءت التنمية الاقتصادية بطروحات مختلفة مبنية على الأسس المنهجية العلمية من أجل إسعاد الإنسان وتحقيق رخائه المادي[3].

-المجال السياسي للتنمية المحلية : يهدف هذا المجال إلى تنمية النظام السياسي القائم في دولة ما على اعتبار أن التنمية السياسية تمثل استجابة النظام لتحديات بناء الدولة والأمة والمشاركة وتوزيع الأدوار، ولا تكون التنمية السياسية إلا من خلال تحقيق استقرار النظام السياسي، وهذا الأخير لا يتم إلا من خلال الأخذ بأشكال المشاركة الشعبية والمتمثلة في حق المواطنين في اختيار من يمثلهم لتولي السلطة كاختيار النخب الحاكمة أو اختيار أعضاء البرلمان والمجالس التشريعية والمحلية[4].

-الاقتصاد الريعي: "**هو اعتماد الدولة على مصدر واحد للدخل (الريع)، وهذا المصدر غالبا ما يكون مصدرا طبيعيا وليس بحاجة إلى آليات إنتاج معقدة سواء كانت فكرية أو مادية كمياه الأمطار والنفط والغاز، بحيث تستحوذ السلطة الحاكمة على هذا المصدر وتحتكر مشروعية إمتلاكه وتوزيعه وبيعه**"[5].

---

[1] -William Ninacs**, le développement local**. France :le groupe de travail, 2002, P43.

[2]- عبد المطلب عبد المجيد، التمويل المحلي والتنمية المحلية. مصر: الدار الجامعية، 2001، ص 15.

[3] -خيضر خنفري، "تمويل التنمية المحلية في الجزائر واقع وآفاق "، (مذكرة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية فرع تحليل اقتصادي)، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2011، ص 21.

[4] -نفس المرجع و نفس الصفحة.

[5] -Jean-Pierre lelas، **l'Economie contemporaine : Faits, concepts, théories.** paris : Ellipses, 2008, p 218.

-القطاع العام: "**هو عبارة عن وحدات قطاع الأعمال أو المؤسسات التي تدار وتسير من قبل الحكومة والهدف المتوخى من هذه المؤسسات العمومية من خلال إنتاجها للسلع والخدمات، لا يكون بالضرورة الوصول إلى الأرباح، وإنما تقديم هذه السلع والخدمات لأفراد المجتمع لإشباع حاجاتهم**"[1].

تقسيم الدراسة:

للإحاطة بجميع جوانب الموضوع، وتحليل الإشكالية المطروحة في البحث، وتأكيد الفرضيات أو نفيها، رأينا تقسيم الدراسة إلى ما يلي: مقدمة، بعدها تأتي ثلاثة فصول وخاتمة، يبدأ كل فصل بتمهيد، وينتهي بخلاصة لأهم ما جاء فيه.

حيث تناولنا في الفصل الأول الإطار النظري للقطاع الخاص، ودوره في السياسات التنموية، وقد بدأنا بتعريف القطاع الخاص، مع الإشارة إلى أهم خصائصه وأنواعه، مع تتبع التطور الذي عرفه هذا المفهوم ضمن المدارس الإقتصادية المعروفة، مع إبراز أهم العوامل التي تحكم ميلاد وتطور القطاع الخاص في جميع الدول.

كما تمت الإشارة إلى مكانة القطاع الخاص ضمن مفهوم الحكم الراشد، كمفهوم فرض نفسه تحت تأثير المؤسسات المالية والنقدية، ليخلص الحديث إلى دور القطاع الخاص في رسم وتنفيذ السياسات التنموية، مع الإشارة لبعض التجارب الناجحة (كوريالجنوبية ، الإمارات).

أما الفصل الثاني فقد تطرقت فيه الدراسة إلى القطاع الخاص في الجزائر، من خلال تتبع مختلف المراحل التي عرفها، منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، مع التركيز على دور القطاع الخاص ضمن برامج الإنعاش الاقتصادي وقوانين الإستثمار، وكذا الحديث عن دوره في الاقتصاد الوطني من خلال المؤشرات الاقتصادية الميدانية، كمساهمته في الدخل الوطني والتشغيل وغيره.

أما الفصل الثالث فقد خصصناه لدراسة القطاع الخاص ودوره في التنمية في ولاية جيجل، حيث تم التركيز على جمع وتحليل المعطيات الميدانية المتعلقة بالقطاع الخاص في الولاية، ومدى مساهمته في التنمية المحلية، من خلال إبراز دوره في عديد المجالات، انطلاقا من التشغيل وصولا إلى دوره في الصناعة والخدمات ممثلة في قطاع السياحة، بالإضافة إلى القطاع الفلاحي.

وختمنا الدراسة بخاتمة تبرز أهم ما توصلنا إليه في بحثنا، مع تقديم بعض التوصيات المهمة التي من شأنها تفعيل دور القطاع الخاص في ترقية التنمية المحلية في الجزائر.

-صعوبات الدراسة :

لكل بحث مجموعة من المعوقات التي تواجه الباحث أثناء إنجازه، ولعل المشكل الرئيس الذي صادفنا في إنجاز هذه الدراسة هو قلة الإحصائيات الدقيقة والواقعية المبينة لدور القطاع الخاص في

[1] -محمد صلاح، "دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في رفع عوائد الاستثمار في البنية التحتية للاقتصاد"، (أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية فرع: نقود وبنوك)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، 2015، ص 29.

ترقية التنمية المحلية في الجزائر، من خلال مختلف المراحل والهياكل خصوصا في الفترة الحالية، بالإضافة إلى أن جل المراجع المتواجدة تركز على الجانب الإقتصادي مع إهمالها بقية الجوانب الأخرى خصوصا الجانب السياسي، مما يعيق امكانية إجراء دراسة معمقة حول حالة القطاع الخاص ودوره التنموي خصوصا في ولاية جيجل.

هذا بالإضافة إلى مجموعة من الصعوبات الأخرى المتمثلة أساسا في:

-الخلط بين مفهومي التنمية والنمو في الكثير من الأدبيات، والتركيز على البعد الكمي المتعلق بالدخل القومي بدل دراسة الأبعاد التنموية الأخرى.

-الإرتباط الوثيق بين القطاعين العام والخاص ضمن عقود الشراكة وغيرها، يجعل دراسة القطاع الخاص كظاهرة مستقلة صعب المنال.

-الهرمية المشددة تعرقل الحصول على المعلومة، حيث يتطلب الأمر العودة إلى المسؤول الأعلى في شكل تسلسل يضيع من وقت الطالب.

-قلة خبرة الإدارة الجزائرية بالدراسات الميدانية، ما يجعل الموظف الإداري يتوجس من الخلفيات الكامنة وراء الأسئلة.

الفصل الثانـي

القطاع الخاص في الجزائر

إذا كان تحقيق التنمية بكل أبعادها هدفا تسعى إليه كل الدول، خصوصا الدول التي خرجت من مرحلة الاستعمار في كل من إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، فإن هذه الدول قد اختلفت في الدور الذي يجب أن تلعبه الدولة في النشاط الاقتصادي، في مقابل المساحة المتروكة لتحرك القطاع الخاص ، حيث تم اعتماد عديد النظريات الاقتصادية كسند تنطلق منه الدولة في تعاملها مع القطاع الخاص، انطلاقا من النظرية الكلاسيكية التي شهدت تراجعا كبيرا بعد أزمة 1929، وصولا إلى النظرية الكنزية التي أعادت الدولة إلى صلب العملية التنموية، وبعدها جاءت الاشتراكية التي شرعت لتدخل شامل للدولة في الحياة الاقتصادية، لكن مرحلة التسعينات شهدت أفول الاشتراكية وعودة قوية لليبرالية الجديدة التي تعمل على حصر دور الدولة في وضع الضوابط والاستثمار في ما يعرف بالسلع العامة، وترك عملية التنمية للقطاع الخاص.

لكن ما نتج عن طبيعة التعقيدات التي تعرفها عمليات التنمية، خصوصا في مفهومها الجديد المتعدد الأبعاد، كما أن الفشل الدريع لبرامج التنمية في الدول حديثة الاستقلال، قد جعلت من التكامل بين القطاع العام والقطاع الخاص احدى الركائز الأساسية للنجاح، وأصبح الاعتماد على القطاع الخاص ميزة جميع دول العالم تماشيا مع التوجهات الجديدة التي فرضتها قواعد العولمة واقتصاد السوق.

إن التنمية الشاملة أصبحت تعتمد على اشراك العديد من الفواعل الاجتماعية في إطار مفهوم الحكم الراشد، كمفهوم جديد يسعى لعلاج النقص الذي أدى إلى فشل برامج التنمية في الدول حديثة الاستقلال، حيث يعتبر القطاع الخاص على رأس هذه الفواعل، وللتعمق أكثر في فهم الدور الذي يلعبه القطاع الخاص في التنمية ارتأينا تقسيم الفصل الأول إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: مفهوم القطاع الخاص.

المبحث الثاني: مكانة القطاع الخاص في ظل فلسفة الحكم الراشد.

المبحث الثالث: دور القطاع الخاص في السياسات التنموية.

المبحث الأول: مفهوم القطاع الخاص

تشير بعض الدراسات إلى ارتباط فكرة القطاع الخاص بالعلامة ابن خلدون، عندما أشار إلى عملية الإنتاج الخاص في مقدمته، حيث أظهر أهمية اشراك القطاع الخاص في الإنتاج، وذلك قبل ستمائة عام، ثم عرفت الدولة الأموية ما يعرف اليوم بالقطاع الخاص، حيث أسندت إليه الحكومة المركزية القيام بالعديد من المهام العامة، نظرا لارتفاع تكلفتها، أو قلة الخبرة لدى الحكومة[1].

ثم جاء عصر النهضة في أوربا، التي عرفت نهاية عصور الظلام بصعود طبقة اجتماعية جديدة، عرفت باسم البرجوازية، نمت وتوسعت على حساب النظام الإقطاعي المتهاوي، حيث استطاعت هذه الطبقة امتلاك رؤوس الأموال من خلال ممارسة الأعمال التجارية والحرفية، وساعدها على ذلك تطور المدن في أوربا، بالإضافة إلى تطور المواصلات، والعلاقات التي نمت تحت توسع النشاط التجاري الذي أصبح يستهدف التصدير بعد تحقيق الاكتفاء الذاتي كمرحلة أولى، وفي المراحل اللاحقة بدأ هذا الرأسمال التجاري يتحول إلى الصناعة، وبذلك استطاعت هذه الطبقة أن تفجر ما يعرف بالثورة الصناعية في أوربا، ومع تراكم أموال هذه الفئة وتزايد نفوذها، استطاعت أن تلعب أدوارا مهمة في بناء الدولة الحديثة، وهي بذلك تشكل النواة الأولى لما يعرف اليوم بالقطاع الخاص الذي يسعى جاهدا لتحجيم دور الدولة، ولعب أدوار حيوية في توجيه برامج التنمية في شتى المجالات.

لقد اتجهت كثير من دول اليوم، على اختلاف توجهاتها السياسة والاقتصادية إلى التخلي عن كثير من المؤسسات العامة لصالح القطاع الخاص، وذلك بحثا عن تحقيق أكبر قدر من الكفاءة، كما أن القطاع الخاص أصبح يلعب دورا محوريا في رفع المستوى المعيشي للمواطنين، وتوفير مناصب الشغل، وتحسين مستوى الخدمات، حيث أصبح سمة العصر الحديث[2].

بعد هذه النبدة الموجزة حول الجذور التاريخية للقطاع الخاص، كظاهرة أفرزتها عوامل مختلفة سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية، يمكننا التعريج على مختلف التعريفات الخاصة بالقطاع الخاص.

أولا: تعريف القطاع الخاص

يحتل القطاع الخاص مكانة هامة، نظرا لطبيعة الأنشطة التي يمارسها، والخدمات التي يقدمها، حيث أصبح يشغل اهتمام كل الدول، والتي زادت من اعتمادها عليه، من أجل الاستفادة من المزايا العديدة التي يتمتع بها.

---

[1]–سميحة طري، **دور القطاع الخاص في تحقيق التنمية المحلية:دراسة حالة مؤسسة الإخوة عموري بسكرة**.الإسكندرية : مكتبة الوفاء القانونية، 2016، ص 19.

[2] –نفس المرجع، ص 13.

يعرف القطاع الخاص على أنه: "**قسم من الاقتصاد يهتم بصفقات الأسر، حيث تتلقى الأسر الدخل من توفير مدخلات الإنتاج لقطاعات الاقتصاد الأخرى، وتؤثر على مجريات الاقتصاد عبر قرارات الإنفاق والإدخار**"[1].

يشير هذا التعريف إلى المفهوم الواسع للقطاع الخاص، والذي يشتمل على الوحدات التي تشكلها الأسر، وهي وحدات بسيطة، لا تتطلب رأس مال كبير، كما أنها تعتمد تكنولوجيا بسيطة، ومع ذلك فهي تقدم المدخلات الضرورية للوحدات الكبرى وتؤثر في الاقتصاد من خلال عاملي الإدخار والاستثمار.

كما يعرف القطاع الخاص : "**على انه ذلك القطاع من الاقتصاد الوطني، الذي يقوم على أساس الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، وتجري فيه عملية تخصيص الموارد الإنتاجية طبقا لما تمليه قوى السوق التلقائية وليس إرادة السلطات الحكومية العامة**"[2].

من خلال هذا التعريف نلاحظ أن القطاع الخاص، يشمل تلك المؤسسات التي يشغلها رجال الأعمال أو الأفراد المستثمرون بغية تحقيق الربح.

وعرف كذلك على أنه : "**القطاع الذي يعتمد في تسييره على آليات السوق الحرة، والمنافسة في تحديد أسعار السلع والكميات المنتجة والمستهلكة من اجل تحقيق المنافسة الحرة ويفترض عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي**"[3].

يشير هذا التعريف إلى أن آليات السوق هي الضابط الأساس لعمل القطاع الخاص، وأنه ذلك القطاع الغير خاضع للدولة، والقائم على المنافسة الحرة.

كما يعرف : "**بأنه مبدأ للتنظيم القاعدي للنشاط الاقتصادي، حيث يعد المالك الخاص عاملا مهما كما أن الأسواق والمنافسة هي التي تقود الإنتاج، وحيث تكون المبادرة والمخاطرة هي أساس النشاطات**"[4].

يشير هذا التعريف إلى ان القطاع الخاص عامل قاعدي في النشاط الاقتصادي، كما يبرز قيمة المخاطرة والمنافسة والمبادرة كأساس يقوم عليها القطاع الخاص.

---

[1] –ليث عبد الله القهيوي وبلال محمود الوادي، **التحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص** .عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2012، ص 35.

[2] –سميحة طري، مرجع سابق، ص 15.

[3] –ليث عبد الله القهيوي وبلال محمود الوادي، مرجع سابق، ص35.

[4] –organization for economic co-operations and development, **accelerating pro-poor growth support for private sector development.** France: les éditions de l'ocde, 2004, p 17.

كما يعرفه البعض بأنه : "**القطاع المملوك للخواص وتتولى آليات السوق توجيهه ويسعى بالتالي إلى تحقيق أقصى ربح ممكن**"[1].

هذا التعريف يشير إلى الهدف الذي يسعى إليه القطاع الخاص، وهو تحقيق أقصى ربح ممكن مادام أنه ملك للأفراد، وبالتالي فهو لا يستهدف تحقيق المصالح العامة عكس القطاع العام.

كما أن هناك من الباحثين من يتبنون المفهوم الواسع للقطاع الخاص لكي يشمل : "**كافة الفعاليات الأهلية غير الحكومية بما فيها جميع الهيئات والتشكيلات والتجمعات والمؤسسات الأهلية غير الحكومية سواء كانت مشتغلة بأعمال تجارية أو اقتصادية أو منصرفة إلى سائر النشاطات الاجتماعية عدا الحكومية الرسمية**"[2].

هذا التعريف وإضافة إلى العناصر التي سبق ذكرها، يوسع من مفهوم القطاع الخاص ليشمل جميع المؤسسات الغير حكومية، بما فيها تلك المؤسسات التي تعمل في إطار اجتماعي، ولا يكون هدفها مادي، وهي ما يعرف بالقطاع الخاص الخيري أو الغير ربحي.

غير أن التعريف المعتمد في بحثنا هو التعريف الذي يقتصر على المجال الاقتصادي حيث يمكن تعريف القطاع الخاص : "**هو ذلك الجزء من الاقتصاد الذي لا تتدخل فيه الدولة، ويشمل مجموع المؤسسات والشركات المملوكة للأفراد أو الجماعات المحدودة، والتي تستهدف الربح من خلال نشاطاتها، اعتمادا على آليات السوق الحرة، والمنافسة كما تعتبر المبادرة والمخاطرة أهم ميزاته**".

من خلال التعاريف السابقة، يمكن الإشارة إلى الخصائص المميزة للقطاع الخاص:

1-هو مجموع المؤسسات التي ينشئها أفراد وجماعات بمبادرات فردية، حيث تتميز بالحرية والاستقلالية المالية والمهنية عن القطاع العام[3].

2-الهدف من هذه المؤسسات هو تحقيق الربح، وخدمة مصالح الأفراد والجماعات المالكة للمؤسسات.

3-تتميز نشاطات القطاع الخاص بالتنوع، والتعدد حيث تتسع للجوانب الاقتصادية والاجتماعية، والخدماتية.

4-التميز بالمبادرة، وديناميكية الإبداع والابتكار والمخاطرة كوسيلة للمنافسة وضمان البقاء في السوق[4].

---

[1] -ياسمين نوري، "مكانة القطاع الخاص المنتج في ظل السياسات التنموية في الجزائر: بين الخطاب الرسمي والواقع الميداني (1962-2012)"، (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية)، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة مولود معمري تيزي وزو، 2015، ص 22.

[2] -نفس المرجع و نفس الصفحة.

[3] -سميحة طري، مرجع سابق، ص 18.

[4] -كريم بودخدوخ ومسعود بودخدوخ، "رؤية نظرية حول استراتيجية تطوير القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي"، **دور القطاع الخاص في رفع إنتاجية الاقتصاد الجزائري**،ورقة بحثية للملتقى الوطني الأول بجامعة الصديق بن يحي، جيجل، 20 - 21 نوفمبر 2011، ص 4.

ويقسم القطاع الخاص بدوره إلى أنواع، انطلاقا من اعتماد معايير مختلفة، حيث نجد القطاع الخاص المنظم، وهو القطاع الذي يملك حسابات نظامية لدى الهيئات الحكومية حيث يمكن معرفته من ناحية الحجم والإمكانات التي يحوزها، ويشمل على المؤسسات الكبيرة عموما، أما القطاع الخاص الغير منظم، فيضم منشآت عديدة بما فيها الوحدات الحرفية المتوارثة ضمن العائلات، والمنشآت المحلية التي تجتمع فيها الإدارة مع الملكية، حيث أن هذا القطاع لا يملك في تعاملاته حسابات نظامية[1].

كما يمكن التمييز بين القطاع الخاص الوطني، والقطاع الخاص الأجنبي، اعتمادا على معيار الإقامة بالنسبة للمستثمر، كما يمكن التمييز اعتمادا على الإنتاجية، فنجد قطاع خاص منتج، سواء كان وطنيا أو أجنبيا، وهو ذلك القطاع الاقتصادي الذي يقوم على توجيه رؤوس الأموال الخاصة نحو الاستثمارات المنتجة للسلع والخدمات، ونجد القطاع الخاص الغير منتج، وهو ذلك القطاع الاقتصادي الذي يقوم على توجيه رؤوس الأموال الخاصة نحو نشاطات غير منتجة للسلع والخدمات، بمعنى الأنشطة الطفيلية التي تقوم على استيراد مواد استهلاكية لإعادة بيعها في السوق الوطنية على حالتها[2].

ثانيا : تطور مفهوم القطاع الخاص في الفكر الاقتصادي

لقد عرف الفكر الاقتصادي جدلا كبيرا حول الدور الذي يجب أن تلعبه الدولة في مقابل المساحة التي يجب أن تترك للأفراد، وقد تبلورت هذه الأفكار والتوجهات منذ البداية في اتجاهات ومدارس معروفة تاريخيا تختلف باختلاف المنطلقات والظروف السياسة والاقتصادية التي جاءت في ظلها ونجد:

1-**النظرية الكلاسيكية :** لقد جاءت النظرية الكلاسيكية بمفهوم الدولة الحارسة، حيث بنيت أفكار هذه المدرسة على أساس ترك النشاط الاقتصادي للأفراد، دون تدخل الدولة، واضطلاع هذه الأخيرة فقط بجمع الضرائب، بما يمكنها من القيام بالوظائف التعاقدية، وهي الأمن والحماية والعدالة والدفاع، مع إمكانية القيام ببعض المرافق، وبذلك فقد حصر دور الدولة في كونها حارسة للنشاط الاقتصادي، وقد تزعم هذا التيار الاقتصادي المعروف آدم سميث في كتابه الشهير (ثروة الأمم)، الذي نشر عام 1771، وريكاردو، ومالتوس وغيرهم، حيث يرون أن آليات السوق الحرة قادرة على ضبط ايقاعات النشاط الاقتصادي، وأن اليد الخفية هي التي تلعب دورها في تخصيص الموارد، وتوجيه الاستثمارات، وان تدخل الدولة وقيامها بالاحتكارات هو الذي يولد الأزمات الاقتصادية.[3]

---

[1]-ياسمين نوري، مرجع سابق، ص 23.

[2]-نفس المرجع و نفس الصفحة.

[3]-قويدر معيزي، "تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي في ظل اقتصاد السوق"، **مجلة الاقتصاد الجديد**، العدد 08، ماي 2013، ص 144.

إذن فأصحاب المدرسة الكلاسيكية يرون حصر دور الدولة، وترك المبادرة للقطاع الخاص، وضمان الدولة فقط للمنافسة الحرة، والقيام بالفصل في النزاعات، وقيامها على الوظائف التي لا يتوجه إليها القطاع الخاص وهي الأمن والدفاع.

2-**النظرية الكينزية:** لقد ظهرت المدرسة الكينزية بعد الكساد الذي ضرب العالم سنة 1929، وكشف زيف النظرية الكلاسيكية، وقد أرجع كينز الاختلال الحاصل في الاقتصاد إلى عدم عمل الاقتصاد في مستوى التشغيل الكامل، مما أنتج بطالة عالية، وبذلك فقد رأى أن الحل يكمن في تدخل الدولة للتأثير في الطلب الكلي، من اجل رفع مستوى التشغيل، هذا التشغيل الذي لا يمكن الوصول إليه إلا من خلال تدخل الدولة، وقد رفضت النظرية الكينزية فكرة اليد الخفية، التي كانت معروفة في الفكر الكلاسيكي [1]، والتي تقول أن التشغيل الكامل المولد للتوازن، وتصحيح الانحرافات في الاقتصاد يحدث بشكل تلقائي، وبالتالي فهي مضمونة، ومن هنا رأى كينز تدخل الدولة، ليس فقط عن طريق السياسة المالية والنقدية، بل حتى من خلال القيام بالمشاريع العامة، وإقامة المرافق، ذلك لأن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، هو وحده القادر على رفع الطلب الفعال، والطلب يؤدي بدوره إلى تنمية الاستهلاك وذلك لحاجة الدولة للسلع الاستثمارية، كما انه يدفع إلى مزيد من الاستثمارات على أساس أن الطلب هو الذي يدفع إلى إيجاد الاستثمارات التي توفر له العرض المقابل[2].

إذن فالنظرية الكينزية أعادت الدولة إلى لب النشاط الاقتصادي، كما انها خففت من تطرف النظرية الكلاسيكية، وأسقطت اهم أركانها وهو مبدأ اليد الخفية والتوازن الطبيعي للسوق، ومع ذلك فالكينزية لا ترفض أو تقلل من قيمة السوق وآلياته، لكن ترى أن تدخل الدولة ضروري لتحريك الاقتصاد نحو التشغيل الكامل لوسائل الإنتاج.

3-**النظرية الاشتراكية:** إن مبادئ وأطروحات الاقتصاد الاشتراكي حملت معها مفهوم الدولة المنتجة، حيث تقوم الدولة بدور الإنتاج والتوزيع إلى جانب الأفراد، وأصبحت الدولة ضمن الفلسفة الاشتراكية تسيطر على كامل النشاط الاقتصادي، حيث تمثل الاشتراكية النقيض المباشر للنظرية الكلاسيكية، حيث اختفى في هذا النموذج النشاط الفردي إلى حد كبير، خاصة في الدول حديثة الاستقلال، حيث كانت تتطلع إلى تحقيق التنمية، الاقتصادية والاجتماعية من خلال تطبيق برامج مخططة مركزيا، تسعى من خلالها إلى السيطرة على موارد الدولة وتوجيهها بما يخدم الأهداف الكبرى، ويقوي استقلالها السياسي عن الدول المستعمرة، لكن الصعوبات التي تعرضت لها الدول التي انتهجت الخيار الاشتراكي، وفي مقدمتها أوربا الشرقية والاتحاد السوفياتي، مثل التضخم وارتفاع معدلات البطالة، والمديونية، وظهور الأثر الفعال

[1]-نفس المرجع و نفس الصفحة.

[2]-نفس المرجع و نفس الصفحة.

للقطاع الخاص في التنمية عموما، جعلت هذه الدول تراجع دورها في الاقتصاد، آخذة بالأطروحات التي تدعو إلى تقليص دور الدولة، وإعطاء دور أكبر للقطاع الخاص[1].

فما يلاحظ على الاشتراكية أنها أقصت القطاع الخاص بشكل كلي تقريبا، على أساس خلفيتها الايديولوجية، التي ترى أن القطاع الخاص سيؤدي إلى تراكم رؤوس الأموال لدى فئة قليلة في مالكي رؤوس الأموال، ووسائل الإنتاج وبالتالي يقسم المجتمع إلى طبقات طبقة رأسمالية غنية، وطبقة البروليتاريا الفقيرة التي لا تملك سوى الجهد الذي تقدمه.

4-**النظرية الليبرالية الجديدة:** لقد شهد النظام الدولي تغيرات كبيرة في نهاية الحرب الباردة، تمثلت في أفول النظام الاشتراكي، مع ما يمثل من مبادىء داعية لتدخل كبير للدولة، فبدأت هذه الأفكار تتراجع امام الأفكار الليبرالية الجديدة القائمة على إطلاق المبادرة الفردية، وسيادة قوى السوق، والحرية المطلقة، واعتبار السوق الوسيلة الأساسية لتنظيم الحياة الاقتصادية، وانحصار دور الدولة، وزيادة مكانة المؤسسات الدولية، كصندوق النقد، ومنظمة التجارة العالمية والبنك الدولي، في توجيه الاقتصاديات في الدول النامية نحو الخوصصة وقيم السوق من خلال برامج الدعم والتكييف الهيكلي.[2]

هذا وقد تجلى انتصار الرأسمالية الجديدة فيما يلي :

أ-سيطرة المؤسسات المالية والنقدية الدولية: والمتمثلة في كل من صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية، فقد عهد للصندوق والبنك بإعادة هيكلة السياسات المالية والنقدية بما يتماشى مع الليبرالية الجدية، كما عهد لمنظمة التجارة بمهمة تحرير الأسواق وإزالة الحواجز الجمركية، وإعطاء حرية أكبر للسوق وآلياته، وأصبحت هذه المؤسسات تعمل على ترسيخ نظام اقتصادي لا مكان للدولة فيه، إلا في أضيق الحدود، مع إعطاء دور أكبر للقطاع الخاص والمبادرات الفردية.[3]

ب-تعاظم دور الشركات متعدد الجنسيات: لقد أصبح لهذه الشركات نفوذ وقوة وسيطرة، حيث تشير بعض التقارير إلى وجود 300 شركة عابرة للقارات، والتي تزيد إيرادات ثلاث شركات منها عن الناتج المحلي الإجمالي لـ 45 دولة منخفضة الدخل، إضافة إلى تحكمها في التكنولوجيا، فهي بذلك تسعى إلى تهميش دور الدولة، وإعطاء مساحة اكبر للمبادرة الفردية[4]

ج-التقارب بين الهيئات الدولية والقطاع الخاص : لقد عرفت السنوات الأخيرة تقاربا كبيرا بين هيئة الأمم المتحدة والقطاع الخاص (الشركات المتعددة الجنسيات)، وقد عبر عن هذا بطرس غالي الأمين العام سنة 1995، في المنتدى الاقتصادي العالمي لدافوس Davos، حيث عبر عن رغبة هيئة الأمم المتحدة في

---

[1]-نفس المرجع، ص 145.

[2]-مدحت القريشي، **التنمية الاقتصادية: نظريات وسياسات وموضوعات**. الأردن: دار وائل للنشر، 2007، ص 285.

[3]-قويدر مرجع سابق، ص ص 151-152.

[4]-نفس المرجع، ص 153.

اشراك الشركات المتعددة الجنسيات في القرارات الدولية، كما جسد ذلك صراحة خليفتة كوفي عنان من خلال ما يسمى بالعهد الدولي pacte mondial، حيث أعطى للقطاع الخاص دورا يضاهي دور الدولة ويقاربه في تحقيق التنمية، رغم أن كلمة المؤسسة الخاصة لم تظهر لا في ميثاق هيئة الأمم، ولا في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، لكن من سنة 1998، وضعت هيئة الأمم المتحدة نظام شراكة مع الشركات متعددة الجنسيات لضبط الشؤون العالمية.[1]

وهكذا تبدو المكانة الكبيرة، والاهمية المتزايدة للقطاع الخاص سواء على المستوى المحلي أو العالمي، وشكل هذا توجها عالميا جديدا، تم تكريسه مؤسساتيا من خلال الهيئات الدولية، حيث أصبح من الصعب على أي دولة الحياد عنه.

ومع ذلك فإن ظهور وتطور القطاع الخاص في أي دولة تحكمه عوامل عديدة، سواء من ناحية ميلاده، وبعد ذلك الظروف المساعدة في حجم المساحة التي يحتلها، ويمكن تفصيلها من خلال العنصر التالي.

ثالثا: العوامل المحددة لميلاد ونمو القطاع الخاص.

هناك العديد من العوامل والشروط التي تحكم ظهور القطاع الخاص في أي مجتمع، كما تتداخل عوامل أخرى بعد ذلك لتحدد درجة تمدده وا نكماشه، ويمكن الانطلاق بذكر الشروط التي يفترض أن توجد بشكل سابق لكي تساعد على ظهور القطاع الخاص وهي:

–ظهور ميل نحو الإدخار في المجتمع جنبا إلى جنب مع ميل إلى توظيف المدخرات في استثمارات مختلفة، بدلا من اكتنازها كرمز للشراء أو كملجأ في أوقات الشدة والضيق[2].

–ضرورة استحداث الآليات والوسائل من أجل مساعدة المدخرين، الذين يرغبون في تحويل مدخراتهم إلى استثمارات، من خلال إنشاء مؤسسات متنوعة، كالشركات المساهمة، وشركات التضامن بالأسهم، كما أن البنوك تلعب دورا محوريا في عملية تعبئة المدخرات وتوجيهها نحو الاستثمار، وهذه المؤسسات عموما عائلية، ثم يتم توسيعها لتشمل القاعدة المجتمعية، ويمكن ملاحظة أن الصفة المميزة للقطاعات الخاصة هي الدور الرئيس الذي تلعبه هذه الأسر الرأسمالية في إدارة هذا القطاع كأسرة فورد وروكفلر في أمريكا[3].

---

[1]-chloé manrel, **le rapprochement des nations unies avec le secteur privé, une orientation dangereuse et antidémocratique.**sur le site : consulté le : 2017/02/28
-http://www.espaces-marx.net/Ing/pdf/T-MIL-Manrel-pdf

[2]–مجيد ضياء، **الخصخصة والتصحيحات الهيكلية (آراء واتجاهات)**. الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة،1999،ص22.

[3]–برهان الدجاني وآخرون، **القطاع العام والقطاع الخاص في الوطن العربي** . بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1990، ص 62.

–ظهور رجل الأعمال المنظم والمغامر والساعي إلى الثراء والتوسع والسيطرة، والذي يمتلك الكثير من الصفات الإيجابية في بعد النظر وحسن الإدارة، إلى جانب الصفات الإندفاعية في حب السيطرة والتملك والمنافسة والإبداع في التنظيم والإنتاج والتسويق[1].

– نشوء الأسواق الخاصة بالسلع، وكذلك الأسواق المالية (الأسهم والسندات تباع في البورصة)، هذه الأسواق تسهل تجميع المدخرات، وتمثل نقطة التواصل بين المدخرين والمستثمرين الذين يحتاجون التمويل لمشاريعهم الخاصة، كما أن أسواق السلع تحدد للمستثمرين الخواص المراجع الميسورة لتأمين حاجاتهم المختلفة[2].

– التعرف على فرص الاستثمار، فالفرد بحاجة إلى معرفة الفرص المجدية له، ويمكن للدولة أن تقوم بهذا الدور من خلال مؤسساتها، (وزارة الصناعة مثلا)، أو مؤسسات خاصة بذلك[3].

كما ان تنمية القطاع الخاص بعد ذلك وإعطائه المكانة المطلوبة، تفرض تظافر مجموعة من الشروط الأساسية، وهي عموما مرتبطة بالمناخ الاستثماري، والمناخ الاستثماري يعبر عن مجمل الأوضاع والظروف المكونة للمحيط الذي تتم فيه العملية الاستثمارية، وتأثير تلك الظروف سلبا أو إيجابا على فرص نجاح المشاريع الاستثمارية، وبالتالي تؤثر على حركة واتجاهات الاستثمارات، وتشمل الظروف السياسية والقانونية والاقتصادية والأمنية ومختلف التنظيمات الإدارية ويمكن تقسيمها كما يلي:[4]

1–العوامل السياسية والقانونية : حيث تشكل الإطار العام الذي يدعم نشاط القطاع الخاص، ويساعد على تطوره ونموه بشكل مستمر، وهي مجموع العوامل التي تؤثر من خلالها الحكومة في العملية الاستثمارية وأهمها:

أ– **الاستقرار السياسي :** يعد الاستقرار السياسي من المقومات الرئيسية للبيئة السياسية، وهو عنصر أساسي من عناصر المناخ الاستثماري، فالدول التي تسودها أوضاع غير مستقرة، لا يمكنها توفير بيئة جاذبة للاستثمارات الخاصة، كما أنها لا تشجع المستثمر المحلي الذي غالبا ما يقوم بتهريب أمواله، بحثا عن بيئات مستقرة، فعدم الاستقرار السياسي يؤدي إلى عرقلة مشاريع التنمية، كما أنه يدفع بالأموال الخاصة إلى المشاريع الطفيلية، والتي تستهدف الربح السريع كالاشتغال في تجارة السلع الهامشية وكل

---

[1]–نفس المرجع و نفس الصفحة.

[2]–مجيد ضياء، مرجع سابق، ص 23.

[3]–نفس المرجع و نفس الصفحة.

[4]–عبد الرزاق مولاي لخضر، "العوامل المحددة لنمو القطاع الخاص بالدول النامية– دراسة حالة الجزائر–"، **مجلة الواحات للبحوث والدراسات**، العدد 09، 2010، ص 71.

هذا يؤثر على عائدات التنمية، أو أنه يدفع بالأموال إلى التراكم دون القيام بمبادرات من شأنها الدفع بعجلة التنمية إلى الأمام[1]

ب- المرونة التشريعية:التشريع هو أداة الدولة لتنظيم الاستثمار والتشريعات المتعلقة بالاستثمار قد تكون مباشرة، بحيث تتعلق بتنظيم رأس المال أو غير مباشرة، تخص الجوانب التي لها علاقة بالاستثمار كالتصدير، وفي ظل زيادة المنافسة الدولية حول جذب الاستثمارات الخاصة، أصبح من الضروري تهيئة البيئة القانونية من خلال الوضوح القانوني، واستقرار البيئة القانونية، وواقعيتها مع إيجاد الآليات الكفيلة بتجسيدها، كل هذا يزيد من ثقة المستثمر في النظام الاقتصادي، ويساعده على التوسع الاستثماري[2].

ج-حكم القانون: حيث تقوم الحكومة بكتابة القوانين، والقيام على تطبيقها، حيث يمكن لكل مواطن فهمها وإتباعها، والقوانين تشكل عاملا مهما في التمكن لقطاع خاص راسخ، فغياب الإطار القانوني الواضح، والسلطة القضائية المستقلة، والنظام الإداري المنصف يهدم كل الجهود الهادفة إلى تطوير القطاع الخاص، لهذا وجب على الحكومات وضع قواعد اللعبة، والقيام بوضع نظام يساهم في تخفيض تكاليف العمليات، وتسهيل الإجراءات الإدارية التي تعد واحدة من أهم معوقات الاستثمارات الخاصة، فصعوبة الأنظمة وغياب القانون يدفع بالأنشطة في المسالك الغير رسمية، كما أن هذا الطريق يفتح الأبواب أمام كل أنواع الفساد، كالرشاوي والمحسوبية، والاحتكار وغيرها من العوامل الطاردة لرؤوس الأموال الخاصة[3].

2-العوامل الاقتصادية : هناك العديد من العوامل التي يمكن تصنيفها في الجانب الاقتصادي والتي تلعب دورا كبيرا في تحديد حجم القطاع الخاص داخل الاقتصاد الوطني وهي كالتالي:

-معدل نمو الناتج: يرى الاقتصاديون أن هناك علاقة مزدوجة بين الاستثمار الخاص ومعدل نمو الناتج، فزيادة الاستثمار سواء في البحث أو التطوير أو التدريب يؤثر ايجابيا على الإنتاجية، وبالتالي في زيادة معدل الناتج المحلي الإجمالي، وهذا بدوره يعطي المستثمرين مؤشرا تفاؤليا، فزيادة الناتج المحلي سيدفع إلى زيادة المداخيل وبالتالي الزيادة في الطلب الذي يجب أن يقابله عرض في السلع والخدمات، كما أن زيادة الناتج المحلي دليل على الحركية الإيجابية للاقتصاد، مما يدفع المستثمرين الخواص لتنفيذ مزيد من المشاريع[4].

د-القروض المصرفية : إن الإنفاق الاستثماري يكون في السنوات الأولى من عمر المشاريع، لأن تحقيق العائد لا يكون إلا في سنوات لاحقة، وبذلك فإن المشاريع تكون في حاجة إلى قروض للتمويل، سواء

---

[1]- شعيب بونوة وعبد الرزاق مولاي لخضر، "دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية بالدول التأمين-دراسة حالة الجزائر"، **مجلة الباحث**، العدد 07، 2009-2010، ص 142.

[2]-نفس المرجع و نفس الصفحة.

[3]-نفس المرجع، ص 143.

[4]-عبد الرزاق مولاي لحضر، مرجع سابق، ص71.

بالعملة المحلية أو الأجنبية، وعكس ما هو موجود عموما في الدول المتقدمة حيث تقوم الشركات الكبيرة بتمويل استثماراتها ذاتيا، فإن الحال في الدول النامية مختلف، حيث تقوم معظم المنشآت بتمويل الجزء الأكبر في استثماراتها بالاعتماد على القروض البنكية، ولذا فإن تطوير البنوك والمصاريف، وتسهيل الحصول على القروض من شأنه زيادة الاستثمارات الخاصة في جميع الدول وخصوصا في الدول النامية[1].

هـ-سعر الصرف : إن الاستثمار يتأثر بما يطرأ على العملة الوطنية من تقلبات، لأن تخفيض سعر الصرف الحقيقي يأتي مصحوبا بارتفاع في معدل التضخم نتيجة لزيادة الصادرات وقلة الواردات، فالمنتج الوطني سيوجه إنتاجه نحو التصدير، لأن تكلفة الإنتاج المنخفضة نتيجة لانخفاض قيمة العملة الوطنية ستساعده على المنافسة في الأسواق الخارجية، كما أن المواد المستوردة سيكون سعرها كبيرا بسبب أنها تشتري بالعملة الأجنبية وتباع بالعملة الوطنية، وكلما خفضت العملة الوطنية زادت أسعار السلع المستوردة، وهذا يؤدي إلى انخفاض عام في الإنفاق، وقد بين بافي (Baffe 1986)، أن خفض السعر الحقيقي للعملة الوطنية يؤثر على الطلب، وذلك بتقليص الإنفاق نتيجة للارتفاع العام في الأسعار المحلية، وهو ما ينعكس مباشرة على الاستثمارات التي تتوجه بدورها إلى الانخفاض، نتيجة لانخفاض في الطلب الكلي[2].

و-الضرائب : إن الضرائب المباشرة لها أثر سلبي على الاستثمار الخاص، من خلال تأثيرها على الدخل المتاح للقطاع العائلي، وهذا يؤدي إلى نقص المدخرات وبالتالي التقليل من الاستثمارات، وتفسير ذلك في وجود علاقة طردية بين الدخل والاستثمار، والضرائب على الدخل تفرض على أصحاب الدخول المرتفعة، وهم عموما من لديهم الميل الحدي نحو الإدخار، وبذلك فإن انخفاض دخولهم سيحد من مدخراتهم ومن تم استثماراتهم[3].

كما أن الضرائب التي توجه لأرباح المشروعات تؤثر على العائدات المتوقعة مقارنة بالنفقات، وهذا الأمر يؤدي إلى الحد من الاستثمارات في حالة توقع المستثمرين زيادة في سعر الضرائب، زيادة على ذلك فإن الضرائب المرتفعة تدفع أصحاب الاستثمارات إلى المبالغة في تقدير النفقات عند تقدير المادة الخاضعة للضريبة، مما يؤدي إلى ضعف في المحصلات الضريبية للدولة[4].

---

[1]-شعيب بونوة وعبد الرزاق مولاي لخضر، مرجع سابق، ص 139.

[2]-نفس المرجع، ص 140.

[3]-عبد الرزاق مولاي لخضر، "متطلبات تنمية القطاع الخاص بالدول النامية-دراسة حالة الجزائر"، (أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية: تخصص اقتصاد التنمية)، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2010، ص 123.

[4]-نفس المرجع و نفس الصفحة.

كما ان الضرائب التي تفرض على استهلاك بعض المنتجات تؤدي إلى ارتفاع أسعارها وبالتالي انخفاض الطلب عليها، وعندها تقل الاستثمارات الموجهة لتلك المنتجات كأثر غير مباشر للضريبة[1].

وتجدر الإشارة هنا إلى أن الضريبة من بين الوسائل التي تستعملها الدول ضمن سياساتها المالية من اجل ضبط المؤشرات الكلية للاقتصاد، كما تعتمدها كوسيلة لتحفيز الاستثمار الخاص الوطني والأجنبي.

ز-الإنفاق الحكومي أو الاستثمار العام: يؤثر الانفاق الحكومي على الاستثمار الخاص بعدة طرق:

أولا: الإنفاق الحكومي يمثل نسبة كبيرة من الطلب الكلي، وأي نقص في الإنفاق الحكومي الذي يكون غالبا بسبب تراجع مداخيل الدولة (حالة الجزائر)، أو إنقاص متعمد يهدف لمعالجة التضخم، أو العجز في الموازنة العامة يؤثر سلبا على الطلب الكلي في الاقتصاد، وبذلك فهو يؤثر سلبا على توقعات القطاع الخاص، ومدى ربحية الاستثمارات الجديدة، كما أن الزيادة في الإنفاق الحكومي تؤدي بطريقة مباشرة أو غير مباشرة إلى الزيادة في الطلب الكلي مما يحفز القطاع الخاص على الدفع باستثماراته كاستجابة مباشرة، من اجل تقديم عرض يوازي الطلب الموجود، وبذلك تكون العلاقة موجبة بين زيادة الإنفاق الحكومي والاستثمار الخاص، يعني كلما زاد إنفاق الحكومة زاد الاستثمار الخاص[2].

ثانيا : الإنفاق الحكومي على البنية التحتية، كالسدود والمطارات والمواصلات وغيرها له أثر كبير وموجب على الاستثمار الخاص، لأن تنفيذ الكثير من المشاريع الخاصة يصبح ممكن، على أساس أن المستثمر الخاص غير قادر على تحمل التكاليف الكبيرة، التي تدخل ضمن البنية التحتية، هذا الأثر أكدته دراسة كل من (سرفن ووليمانو serven and wiliamono)، مما يدعم الأثر السابق للإنفاق الحكومي[3].

ح-الديون الخارجية : يعتبر العجز في الحساب الجاري كأحد المحددات الخاصة بالاستثمار الخاص وذلك كما يلي:

عند حلول موعد سداد الديون الخارجية، تصبح هناك حالة من عدم التأكد حول السياسات التي يمكن أن تتبناها الدولة لتوفير الأرصدة الكافية لسداد القروض، وقد يكون الحل في فرض ضرائب جديدة، أو رسوم جمركية أو وضع قيود على تداول النقد الأجنبي، هذه الإجراءات يكون لها أثر سلبي على الاستثمارات الخاصة، كما أن العجز الكبير في الحساب الجاري من الديون الخارجية من شأنه أن يفقد الدولة أهلية الاقتراض من الأسواق العالمية، وهذا الامر يؤثر على القطاع الخاص من خلال تضاؤل فرص حصوله على التمويل اللازم لاستثماراته[4].

---

[1]-نفس المرجع و نفس الصفحة.

[2]-شعيب بونوة وعبد الرزاق لخضر، مرجع سابق، ص 140.

[3]-نفس المرجع، ص ص 140-141.

[4]-نفس المرجع ، ص142.

ط-الاستقرار الاقتصادي : ويقصد به عموما التوظيف الكامل لوسائل الإنتاج، مع عدم وجود حالة التضخم، والتوازن في ميزان المدفوعات، حيث أن عدم استقرار المؤشرات الاقتصادية، كالتضخم والطلب الكلي والعمالة يؤدي إلى عدم تبين القطاع الخاص حول مستقبل الوضع الاقتصادي في البلد، وهذا يحول دون تجسيد الكثير من المشاريع، بحثا عن مزيد من التطورات والوضوح فيما يخص مستقبل البلد[1].

-البنية التحتية المادية والاجتماعية : تشمل البنية التحتية المادية كل الهياكل التي لها علاقة بالنشاط الاقتصادي، كالموانئ والمطارات....حيث أصبح لها مكانة هامة في تحريك الاستثمارات، كما أن تطور أجهزة الاتصالات يلعب دورا محوريا في الحصول على المعلومات المطلوبة للنشاط الاقتصادي، كما ان الاستثمار في الرأسمال البشري كالتعليم والصحة يعين على نحو القطاع الخاص، وذلك بتحريك اليد العاملة المؤهلة والسليمة والتي تعد أساس الإنتاج[2].

من خلال هذه العوامل يمكن القول أن تطور القطاع الخاص وتوسعه مرهون بظروف مختلفة، لكن التأمل العميق في مضمونها يؤكد أنها ترتبط بالإرادة السياسية للسلطة القائمة، ومدى تحكمها في الوضع بكل أبعاده السياسية والاقتصادية والقانونية .

[1]-نفس المرجع و نفس الصفحة.

[2]-نفس المرجع، ص 143.

المبحث الثاني: مكانة القطاع الخاص في ظلّ فلسفة الحكم الراشد

لقد شاع استخدام مصطلح الحكم الراشد مؤخرا في الخطابات السياسية، وأصبح التطرق إليه كشرط جوهري لتحقيق التنمية بمختلف جوانبها وأبعادها، ومواجهة مختلف التحديات التي تقف في وجه الدولة والمجتمع في ظل التطورات الحاصلة على المستوى الدولي والمحلي، حيث ومع بداية الثمانينات استخدم مصطلح الحكم الراشد من طرف المنظمات المالية الدولية وخاصة من قبل البنك الدولي، وذلك راجع إلى تنامي ظاهرة العولمة، فكان الهدف منه ضمان نمط جيد في تسير النظام الاجتماعي من أجل تحقيق مطالب الديمقراطية .

في عام 1989 قدم البنك الدولي لأدبيات التنمية تقرير عن الدول الافريقية جنوب الصحراء بعنوان "إفريقيا من الأزمة إلى النمو"، وتم فيه وصف الأزمة كأزمة حكم حيث ربط تحقيق التنمية الاقتصادية ومحاربة الفساد في هذه الدول بكفاءة الإدارة الحكومية[1].

وسرعان ما شاع استخدام هذا المفهوم في حقبة التسعينات وارتبط بعدد من المفاهيم الأخرى كالعولمة والتحول الديمقراطي والخوصصة والمجتمع المدني، ومن هنا ظهرت دعوة الهيئات المانحة كصندوق النقد والبنك الدوليين للدول النامية بإحداث تغييرات جوهرية في هياكلها السياسية والإدارية وإعادة صناعة اطر الحكم فيها كشرط أساسي لتحقيق التنمية، وامتدت مناقشة الحكم الراشد من مؤسسات الدولة إلى مؤسسات القطاع الخاص، وقد مهد هذا الاهتمام الواسع بمفهوم الحكم الراشد الطريق لتطوير أدبياته بسرعة، فمع نهاية عقد التسعينات من القرن العشرين برزت لنا العديد من التعاريف الخاصة بمفهوم الحكم الراشد، على غرار طرح برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عام 1997 الذي هدف إلى تغيير دور الدولة والاعتراف بدور الفاعلين المتعددين، والتوجه الفعال نحو التعامل في إطار المشاركة مع قضايا وتحديات التنمية البشرية[2].

وعلى إثر هذا التطور تشكل مدخل جديد للحكم الراشد أكثر اتساعا من مدخل البنك الدولي، يرتكز على تبني أنماط من علاقات القوى السياسية والاقتصادية والإدارية ذات أطر أكثر تفاعلا وتكاملا بين كافة شركاء التنمية، وفي إطار هذا المدخل الواسع سوف نقوم في هذا المبحث بالتركيز على مجموعة من التعريفات التي نظرت للحكم الراشد، مع تسليط الضوء على القطاع الخاص باعتباره فاعل رئيسي من فواعل الحكم الراشد ومدى مساهمة في تحقيق التنمية، وإعطاء نظرة كلية حول الشراكة القائمة

---

[1]–رياض عيشوش ، "الحكم الراشد"، (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير تخصص اقتصاد تطبيق وتسيير المنظمات)، قسم العلوم الاقتصادية ، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2008 ص 07.

[2]–سفيان فوكة ومليكة بوضياف، **الحكم الراشد والاستقرار السياسي ودوره في التنمية** ، كلية العلوم القانونية والإدارية، فرع العلوم السياسية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، ص4، على الموقع:

-http://www.uhiv-chlef.dz-com.dic-2008-31 تاريخ الإطلاع: 2017/02/05

بين القطاعين العام والخاص، وتجسيد مدى أهميتها، مع التطرق إلى مختلف أنواع هذه الشراكة، ومدى فعاليتها في تحقيق التنمية[1].

أولا : تعريف الحكم الراشد

مصطلح الحكم الراشد يختلف بحسب مجال البحث وبحسب السياق الذي ورد فيه، وكذا المؤسسات التي اعتمدته، إذ ورد هذا المفهوم بقوة منذ سنة 1989 في التقرير الذي أعده البنك الدولي حول موضوع "من الأزمة إلى نمو مستديم"، في سياق البحث عن مسببات التنمية الاقتصادية، حيث ورد في هذا الإطار أن أزمة التنمية في إفريقيا هي أزمة حكم راشد (حكامية بالدرجة الاولى، بسبب فساد النظم السياسية وضعف التسيير والتخطيط).

1-تعريف البنك الدولي: يعرف البنك الدولي الحكم الراشد بأنه :" **التقاليد والمؤسسات التي من خلالها تتم ممارسة السلطة في الدول من اجل الصالح العام**"، وهذا التعريف يشمل:

-عملية اختيار القائمين على السلطة ورصدهم واستبدالهم.

-قدرة الحكومات على إدارة الموارد وتنفيذ السياسات السليمة بفعالية.

-احترام كل المواطنين والدولة للمؤسسات التي تحكم التفاعلات الاقتصادية والاجتماعية فيما بينهم[2].

ومن خلال هذا التعريف نستنتج أن البنك الدولي ينظر إلى الحكم الراشد على أنه ممارسة السلطة بشفافية وفعالية، في ظل مبادئ التداول على السلطة وحكم القانون، وذلك في ظل جدارة هذه الحكومات في التسيير الفعال والجيد للموارد والقدرات المتاحة مع اشتراك مختلف الفواعل في ذلك، في إطار يسوده الاحترام والتعاون المتبادل مع المؤسسات التي تسير المسارات الاقتصادية والاجتماعية.

2-تعريف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: وفقا لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي فإن مفهوم الحكم الراشد :"**هو ممارسة السلطة الاقتصادية والسياسية والإدارية لإدارة شؤون الدولة على كافة المستويات، ويشمل الآليات والعمليات والمؤسسات التي من خلالها يعبر المواطنون والمجموعات عن مصالحهم، ويمارسون حقوقهم القانونية ويوفون بالتزاماتهم ويقبلون الوساطة لحل خلافاتهم**"[3].

---

[1]-رياض عيشوش ، مرجع سابق، ص 08.

[2]-عمراني بوكربوسة، **الحكم الراشد ومستقبل التنمية المستدامة في الجزائر** ، قسم العلوم السياسية -جامعة محمد خيضر، بسكرة، ص 02، على الموقع :

-http//www-chlef.dz/seminairese2008/dicembre2008komdic2008

تاريخ الإطلاع: 2017/02/02.

[3]-الأخضر عزي وغالم بلطي، **التنمية البشرية للحكم الراشد**، على الموقع:

-http://www.vniv-chlef.dz/seminaires/seminaires2008/dicembre2008/comdic200827.pdf

تاريخ الإطلاع: 2017/02/10.

الملاحظ من خلال هذا التعريف أنه لا يختلف كثيرا عن تعريف البنك الدولي في مضمونه، حيث يجسده برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في ممارسة السلطة في كافة الجوانب السياسية والاقتصادية والإدارية وغيرها، وعلى جميع المستويات، وذلك من خلال اشتراك جميع الأطراف في هذه العملية وعلى رأسها المواطن مع سيادة مبادىء المساواة والعدالة والشفافية وحكم القانون وغيرها والتي هي معايير تطبيق الحكم الراشد.

3-تعريف تقرير التنمية الإنسانية العربية: وفقا لهذا التقرير الذي صدر سنة 2002 فإن الحكم الراشد هو :"**الحكم الذي يعزز ويدعم ويصون رفاه الإنسان، ويقوم على توسيع قدرات البشر وخياراتهم وفرصهم وحرياتهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ويسعى إلى تمثيل كافة فئات الشعب تمثيلا كاملا وتكون مسؤولة أمامه لضمان جميع مصالح أفراد الشعب**"[1].

في إطار هذا التعريف نصل إلى أن الحكم الراشد هو الحكم الذي يوفر للإنسان مختلف متطلبات الحياة، بل يزيد على ذلك إلى توفير درجة الإشباع والاكتفاء من هذه الحاجات والمتطلبات، سواء الضرورية أو الكمالية، هذا ما يمنح للبشر إمكانات أفضل في تحسين ظروف معيشتهم وتحقيق الأهداف المطلوبة والتي يطمحون للوصول إليها، عن طريق المشاركة في صياغة وصنع القرارات التي تخدم مصالحهم العامة، ذلك باختيار ممثلين عنهم يقومون بمحاولة التوفيق في تلبية جميع مطالبهم وانشغالاتهم.

4-تعريف لجنة الحكم العالمي: حيث تعرف الحكم الراشد: "**بأنه مجموعة من الطرق والأساليب المشتركة بين الدولة والمواطنين والخواص من أجل تسيير شؤونهم المشتركة بطريقة مستمرة على أساس من التعاون والتوفيق بين المصالح المتنازع حولها من أجل الخير العام**"[2].

في هذا التعريف يعتبر الحكم الراشد مجموعة الأساليب والطرق لتسيير الشأن العام بمختلف فواعله المتمثلة في الدولة والقطاع الخاص والمواطن، وذلك في إطار الشراكة والتعاون في تحقيق المصالح التي تخدم جميع الأطراف وتحقق الصالح العام.

والملاحظ من خلال هذا العرض لعدد من التعاريف للحكم الراشد، أنه بالرغم من اختلافها اللفظي غير أنها اتفقت ضمنيا في أن الهدف النهائي والرئيسي لتطبيق الحكم الراشد هو تحقيق رفاهية واستقرار وامن الأفراد والمواطنين، لذلك يمكن أن نستخلص بأن الحكم الراشد في سياقه السياسي تحديدا هو : "**الحكم الذي تقوم به قيادات سياسة منتخبة، وإطارات إدارية ملتزمة بتطوير أفراد المجتمع برضاهم وعبر مشاركتهم في مختلف القنوات السياسية للمساهمة في تحسين نوعية حياتهم ورفاهيتهم**".

---

[1]-عمراني بوكربوسة، مرجع سابق، ص 02.

[2]-إسماعيل الشطي وآخرون، **الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية** . لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004 ، ص 97.

ويتم تطوير أفراد المجتمع عبر ثلاثة أبعاد أساسية تتفاعل فيما بينها وترتبط ارتباطا وثيقا لإنتاج الحكم الراشد وهي:

-**البعد السياسي:** المرتبط بطبيعة السلطة السياسية وشرعية تمثيلها.

-**البعد التنظيمي:** المرتبط بعمل الإدارة العامة ومدى كفاءتها.

-**البعد الاقتصادي والاجتماعي:** المرتبط بطبيعة بنية المجتمع المدني والقطاع الخاص ومدى استقلالهما عن الدولة من زاوية، وطبيعة السياسات العامة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي وتأثيرهما في المواطنين من حيث الفقر ونوعية الحياة من زاوية ثانية، وكذا علاقتها مع الاقتصاديات الخارجية والمجتمعات الأخرى من زاوية ثالثة.[1]

وهنا نجد أن الحكم الراشد يشمل جميع المؤسسات في المجتمع من أجهزة الدولة وهيئات المجتمع المدني ومؤسسات القطاع الخاص، فهي عبارة عن ممارسة للسلطة وحقوقها وفقا لمبدأ المحاسبة، ولا تقتصر على الاهتمام بالآثار التنموية الحالية، وانما تشمل التنمية المستدامة طويلة الأمد والممتدة عبر أجيال متعاقبة.

ثانيا: القطاع الخاص كفاعل رئيسي من فواعل الحكم الراشد

لقد أعطى الحكم الراشد مكانة كبيرة للقطاع الخاص باعتباره محرك رئيسي وفعال في عملية التنمية وشريك للدولة في هذا المجال، فهناك تحول واضح في معظم دول العالم نحو الاعتماد على القطاع الخاص واقتصاديات السوق في تطبيق برامج الإصلاحات الاقتصادية.

على هذا الأساس اتخذت العديد من الدول استراتيجيات اقتصادية تتعلق بخوصصة المؤسسات العامة وفتح المجال لمؤسسات القطاع الخاص للاستثمار في العديد من المجالات.

إذًا أصبح هذا الأخير الفاعل الأساسي في العديد من الدول في العملية الاقتصادية، ويمثل المصدر الأول في توفير فرص العمل والتخفيف من البطالة من خلال تشغيل الأيادي العاملة وتأهيلها للمساهمة في رفع المستوى المعيشي للمواطنين وتحسين الخدمات لهم، كما يتميز القطاع الخاص بعلاقات تكاملية مع الكثير من القطاعات الوطنية، بهدف تحريك الاقتصاد الوطني وخلق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج والإدخار، وارتفاع مستوى الدخل والاستهلاك والاستثمار الداخلي والخارجي[2].

---

[1]-بوزيد سايح، "دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية "حالة الجزائر"، (أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد التنمية)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2013، ص ص 163-164.

[2]-سفيان فوكة ومليكة بوضياف، مرجع سابق، ص 09.

ويشمل القطاع الخاص كل المشاريع غير المملوكة للدولة في مجالات الصناعة والتجارة والخدمات، مثل المؤسسات الكبيرة والمتوسطة والصغيرة والمشاريع الخاصة بالتصنيع والتجارة وغيرها[1].

يلعب القطاع الخاص دورا كبيرا كشريك في الإدارة وهذا يتناسب مع المسؤولية الاجتماعية التي تقع على عاتقه، كما انه يستطيع توفير الخبرة والمال والمعرفة اللازمة في عمليات تنموية بالشراكة مع المجتمع المحلي الذي يحكمه القطاع العام، او اجهزة الدولة الرسمية أو منظمات المجتمع المدني، كما انه من الضروري أن يكون هناك إطار للتفاعل والحوار بين القطاع الخاص ومؤسسات الدولة فيما يخص التنمية التي تتضمنها السياسات العامة للدولة، حيث يستطيع القطاع الخاص أن يؤمن الشفافية في الكثير من المجالات لقدرته على نشر المعلومات وإصدار الإحصائيات الدورية، وتسهيل الحصول على المعلومات دون اغفال العلاقة للضرورية الموجودة ما بين القطاع الخاص والجامعات ومراكز البحوث والتطوير، ذلك لربط مخرجات التعليم بالحاجات الحقيقية لسوق العمل، وتأمين للوظائف ومكافحة البطالة التي هي أحد مسببات الفقر، وبالتالي الوصول إلى تحقيق معدلات التنمية المطلوبة والتي تعتبر من اهم مرتكزات واستراتيجيات الحكم الراشد[2].

وتلعب الدولة أو القطاع العام دورا أساسيا في تشجيع تنمية القطاع الخاص من خلال:

-خلق بيئة مستقرة للاقتصاد الكلي عن طريق الموازنة بين العرض والطلب.

-الحفاظ على الأسواق التنافسية وفتح المجال للسلع والخدمات.

-رعاية ودعم المشاريع التي تولد اكبر قدر من الوظائف والفرص وتساهم في رفع مستويات التنمية.

-اجتذاب الاستثمارات الأجنبية والمساعدة في نقل المعرفة والتكنولوجيا.

-فرض سيادة القانون والعدالة في تنفيذ القوانين.

-تقديم حوافز لتنمية الموارد البشرية.

-حماية البيئة والموارد الطبيعية[3].

---

[1]-نضيرة دربابي، "الحكم الراشد المحلي وإشكالية عجز ميزانية البلدية"، (مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص: اقتصاد التنمية)، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، 2010، ص 70.

[2]-عماد عجابي، **رد الاعتبار لدور القطاع الخاص في الاستثمار كإستراتيجية للحد من البطالة في الجزائر**، جامعة المسيلة، الجزائر، ص 04، على الموقع :

-http://www.socialijusticepontat.org/contributon

تاريخ الإطلاع: 2017/02/04.

[3]-شعبان فرج، "الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الإنفاق العام والحد من الفقر: دراسة حالة الجزائر، 2000-2010"، (أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص: نقود ومالية)، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2010، ص 115.

ويستطيع القطاع الخاص أن يؤمن الشفافية في الكثير من القطاعات لقدرته على نشر المعلومات وإصدار الإحصائيات الدورية، وتسهيل الحصول على المعلومات، ويحتاج القطاع الخاص إلى موارد بشرية وقدرات إدارية عالية النوعية، ويجب أن يتحمل القطاع الخاص قدرا عاليا من المسؤولية في تعليم وتدريب القوى العاملة، وتمكين العمال من الاستفادة من الإمكانيات التي تتيحها لهم التكنولوجيا الحديثة للمعلومات والإتصال، وهذا ما يعود بالنفع على الموارد البشرية من جهة كونها ذات كفاءة وفعالية في الأداء والإبداع، وأيضا على القطاع الخاص كونه يحقق الربح ويزيد من الإنتاج نتيجة كفاءة وفعالية أداء الموارد البشرية، وهذا ما يساهم بشكل كبير في تحقيق التنمية سواء على الصعيد العام أو الخاص[1].

ومن كل هذا نصل إلى انه لا يمكن تفعيل وتشجيع تنمية القطاع الخاص إلا من خلال عقود الشراكة والامتياز بين القطاع العام أو الدولة والقطاع الخاص والذي تقوم عليه نظرية الحكم الراشد، وعلى هذا الأساس سنعرج على أهم ركائز وأسس هذه الشراكة ومختلف مؤشرات نجاعتها وفعاليتها في تنمية وتطوير القطاع الخاص من خلال دراسة مختلف انواعها، وسوف نتطرق لكل هذا في العنصر التالي:

ثالثا: الشراكة بين القطاعين العام و الخاص كإطار لتجسيد الحكم الراشد

أصبحت شراكة القطاع العام والخاص من الآليات الجديدة للتنمية الاقتصادية التي أتت بها مضامين الحكم الراشد، وذلك في إطار اشراك جميع الفواعل سواء الاقتصادية او السياسية او الاجتماعية في تحقيق التنمية، وأيضا نتيجة لعدم كفاية الاستثمارات العمومية والضغوط المتزايدة على ميزانيات الحكومات، وهذا ما ينعكس سلبا على الخدمات المقدمة من طرف هذه الاخيرة، ولذا عملت الدول على إزالة الحواجز أمام القطاع الخاص نظرا للديناميكية التي يمتاز بها.

1-تعريف الشراكة بين القطاعين العام والخاص:

لقد اقترحت اللجنة التي أسسها (brarndt 1992) في اطار الحكم العالمي التعريف الآتي للشراكة بين القطاعين العام والخاص:

- ترى أنها: "**جملة الطرق المختلفة، التي يعتمدها الأفراد والمؤسسات العامة والخاصة من اجل تسيير القضايا المشتركة**".[2]

2-أهداف القطاع الخاص من خلال الشراكة:

يهدف القطاع الخاص من خلال هذه الشراكة إلى تحقيق الربح، عن طريق تحقيق ناتج يسمح له باستعادة المصاريف المتقدمة على أساس أنه يتحمل العبء الأكبر من المصاريف، كما أن الشراكة تسمح

[1]- نفس المرجع، ص 09.

[2]-souhir chribi, **principes de bonne gouvernance et succès des partenariats public-privé : le cas de la sous- traitance**, Faculté des sciences Economiques et de gestion de sfax.tunisie. sur le site:
-http://strategie.aims.com Consulté le : 15/02/2017

للقطاع الخاص بولوج أسواق جديدة لم تكن مفتوحة له، وكذا فإن قدرات القطاع الخاص في تقاسم خبرته ومعارفه واستغلال مختلف مهاراته تمكنه من تطوير شبكة علاقاته مع مجموعة الفاعلين في محيطه.

وبذلك يمكن القول ان تحقيق الربح وولوج أسواق جديدة، وتطوير شبكة العلاقات في المحيط هي معايير يعتمدها القطاع الخاص في تقييم مدى نجاح الشراكة مع القطاع العام[1].

3-أهداف القطاع العام من الشراكة :

يهدف القطاع العام من خلال الشراكة مع القطاع الخاص إلى تحقيق الفعالية، التي تنعكس بدرجة كبيرة على تحقيق الأهداف المسطرة منذ الانطلاق، كما يهدف إلى تقديم الخدمة بجودة عالية، حيث يسعى القطاع العام للاستفادة من التمويل الذي يخص القطاع الخاص، خاصة في ظل تراجع واردات ومداخيل الدولة[2].

4-أنواع الشراكة :

تصنف الشراكة بين القطاعين العام والخاص إلى عدة أنواع كالآتي:

أ-شراكة تعاونية: وتدور حول إدارة وتنظيم الشراكة على أساس تشاركي بين القطاع العام والقطاع الخاص، حيث تتصف الشراكة بعلاقات أفقية بين أطراف الشراكة ويتم اتخاذ القرار بالإجماع ويشترك في هذاجميع الشركاء بأداء المهام والواجبات ولا يوجد إشراف منفرد لأي طرف بموجب القواعد التي يفرضها[3].

ب-الشراكة التعاقدية:

وتأخذ عدة أشكال:

-**عقود الخدمة:** وتتم هذه العقود بين هيئة حكومية وشركة أو أكثر من القطاع الخاص ليقوم هذا الأخير ببعض المهام المحددة مقابل ما يتم الإنفاق عليه، وتكون مدة هذا النوع من العقود محددة وقصيرة وهي تتراوح ما بين ستة أشهر إلى سنتين، وتستخدم هذه النوعية من العقود لتقديم خدمات عديدة مثل إصلاح وصيانة شبكات مياه الشرب، جمع المهملات....إلخ.

-**عقود إدارية:** هو العقد الذي يسمح بقيام مؤسسة خاصة بتسيير مؤسسة عمومية مقابل تعويض عقد التسيير، ويمكن أن يمس مختلف وظائف المؤسسة مثل: تسيير التجهيزات، تسيير مصلحة المستخدمين، تسيير مصلحة الوسائل، محاسبة أو مصلحة التسويق....إلخ وفي هذه الحالة تتحول فقط حقوق التشغيل

---

[1] -IDEM.

[2] -IDEM.

[3] -خديجة ثابت، "دراسة تحليلية حول الضريبة والقطاع الخاص، دراسة حالة ولاية تلمسان"، (مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التس ير تخصص تسيير المالية العامة)، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، 2012، ص 82.

إلى الشركة الخاصة وليس حقوق الملكية، وتمتد مدته من ثلاث إلى خمس سنوات[1].

-**عقود الإيجار** : وهو عقد تمنح من خلاله هيئة حكومية لشركة خاصة حق استخدام أصولها والاحتفاظ بالأرباح لفترة متفق عليها (6 إلى 10 سنوات) مقابل دفع الإيجار، وفي هذه الحالة تتحمل الشركة الخاصة المخاطر التجارية مما يحفزها على تخفيض النفقات والحفاظ على قيمة الأصول.

-**عقود الامتياز**: عندما تمنح البلديات عقود امتياز للقطاع الخاص فإنها تحول حقوق التشغيل والتطوير إلى الجهة المستفيدة أي الشركة الخاصة، وقد يتضمن عقد الامتياز كل مواصفات التأجير بالإضافة إلى النفقات المالية والاستثمارات التي تقع على عاتق صاحب الامتياز، وترجع الأصول إلى القطاع العام عند نهاية فترة الامتياز التي عادة ما تتراوح ما بين 15 إلى 30 سنة، وذلك حسب المدة الافتراضية للاستثمارات، وتحدد إيرادات صاحب الامتياز بشكل يضمن له تغطية نفقات التشغيل وخدمة الديون واستهلاك استثماراته[2].

-**عقود البناء والتشغيل ونقل الملكية** : يعتبر هذا الأسلوب شكل من أشكال تقديم الخدمات، تمنح بمقتضاه الحكومة أو جهة حكومية لفترة محدودة من الزمن أحد الخواص الحق في تصميم وبناء وتشغيل وإدارة مشروع معين، تقترحه الحكومة بالإضافة إلى حق الاستغلال التجاري لعدد من السنوات يتفق عليها، وتكون كافية لتسترد شركة المشروع تكاليف البناء إلى جانب تحقيق أرباح مناسبة من عائدات المشروع، وتنتقل ملكية المشروع وفقا لشروط التعاقد إلى الجهة المانحة دون مقابل ثم الإنفاق عليه مسبقا[3].

وكحوصلة لما تم ذكره في هذا المبحث نصل إلى أن الحكم الراشد أعطى مكانة مهمة للقطاع الخاص خاصة في ظل انتشار ظاهرة العولمة وما حملته من أفكار جديدة مثل اقتصاد السوق وتحرير التجارة والاستثمار....إلخ، كل هذا في ظل وجود نظام عالمي رأسمالي، والتي انعكست تأثيراته على المنظمات المالية الدولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدوليين، وأدى على إثرها لبلورة الحكم الراشد في شكله الاقتصادي والذي تداخل فيما بعد مع بقية الجوانب الأخرى، كل هذه المتغيرات وأخرى مهدت لبروز القطاع الخاص كعنصر أساسي في تحقيق التنمية سواء على المستوى الوطني أو المحلي هذا في ظل تراجع دور الدولة، نتيجة عجزها عن تلبية متطلبات واحتياجات مواطنيها في ظل السياسات المفروضة من طرف النظام الرأسمالي، هذا ما جعل العديد أن لم نقل معظم دول العالم تستنجد بالقطاع

---

[1]-رياض الفرس، **الشراكة بين القطاعين العام والخاص**، قسم الاقتصاد،مركز التمييز في الإدارة، جامعة الكويت، ص 04، على الموقع : www.cba.edu.kw/reyadh/bot-1-

تاريخ الإطلاع: 2017/02/17.

[2]-خديجة ثابت، مرجع سابق، ص 89.

[3]-رياض الفرس، مرجع سابق، ص 06.

الخاص للقيام بالعديد من المهام والأدوار خصوصا في الجانب الاقتصادي والتي عجزت هذه الدول عن القيام به، وفي هذا الصدد تبلور في إطار الحكم الراشد والتطورات العالمية الحاصلة ما يعرف بالشراكة بين القطاعين العام والخاص، والتي تتمثل أساسا في مبادىء التعاون والتكامل وتبادل الخبرات والإمكانيات بين هاذين القطاعين بما يخدم كليهما، فالقطاع العام يقوم بسد النقص وتلبية مختلف متطلبات المواطنين وتجسيد مشاريع تنموية أما القطاع الخاص فيحقق الغرض الأساسي له من هذه الشراكة وهو الربح، وتعظيم الثروة وتسويق منتجاته في أسواق جديدة.....إلخ، كل هذا أتى في ظل مختلف السياسات المندرجة في إطار الحكم الراشد.

المبحث الثالث: دور القطاع الخاص في السياسات التنموية

نظرا للتوجهات العالمية المتزايدة نحو تفعيل اقتصاد السوق، ووضع الأنظمة والقوانين الملائمة لذلك، والاعتماد المتزايد على القطاع الخاص في تحقيق برامج التنمية، أصبح مطلوبا فهم وتحليل الأدوار المتزايدة التي يضطلع بها القطاع الخاص، سواء في تأثيره على هيكلة السياسات التنموية، أو في النشاط العملي المجسد لهذه السياسات في جميع المجالات، وقبل الإطلاع على مساهمته في السياسات التنموية كصانع وبعدها كمنفذ لها إلى جانب القطاع العام وجب تقديم تعريف لمفهوم السياسة التنموية.

-تعريف السياسة التنموية:

هناك صعوبة في إيجاد تعريف دقيق لمفهوم السياسة التنموية، والسبب في ذلك يعود لتداخله مع مفاهيم قريبة المعنى، مثل السياسات الاجتماعية ، واستراتجيات التخطيط ، والبرامج التنموية وغيرها من المفاهيم.

ومع ذلك تعرف السياسة التنموية على أنها : "**جزء من السياسة العامة للدولة والتي لها علاقة بقضايا التنمية، وهي مجموعة المبادئ والأهداف والقيم التي تحكم نشاط الدولة تجاه عمليات تنظيم التنمية المختلفة ورقابتها وتقييم أنشطتها من أجل تحقيق أفضل النتائج التنموية الممكنة**"[1].

وبصيغة أخرى يمكن القول أن السياسات التنموية :" **هي الفلسفة أو الأسلوب التي تتم بها عملية التنمية أو هي تحديد خطوط التحرك الجوهرية التي تكفل نقل المجتمع من حالة التخلف إلى حالة التقدم كما أنها الركيزة الأساسية لتحقيق الأهداف القومية العليا**"[2].

كما تعرف أيضا على أنها : "**الجمع الواعي بين عدد من الإجراءات التي تستهدف تحقيق صورة معينة من التنمية**"[3].

من خلال هذه التعاريف: يمكن القول أن السياسة التنموية تشير في مجملها إلى ذلك الجانب النظري المتمثل في الخلفية الفلسفية للتنمية، إضافة إلى مجمل النشاطات المعتمدة في تجسيد هذه الخلفية بما تحمله من عديد العمليات المعقدة والمتداخلة في جميع المستويات.

أولا: القطاع الخاص كفاعل في صنع السياسة التنموية

السياسة التنموية جزء من السياسة العامة للدولة، حيث يعتبر القطاع الخاص الذي يشكل جزء من قوى الضغط من أهم الفواعل في رسم الخطط والبرامج المتعلقة بالتنمية، خاصة تلك التي تخصه بشكل مباشر، سواء في بقائه أو تطوره، حيث تطورت علاقة القطاع الخاص بالحكومة بناءا على تطور

---

[1]-علي الزغبي، **السياسات التنموية وتحديات الحراك السياسي في العالم العربي: حالة الكويت** . الكويت: مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، 2015، ص 25.

[2]-نفس المرجع و نفس الصفحة.

[3]-ياسمين نوري، مرجع سابق، ص 28.

اقتصاد السوق، الذي أعطاه مكانة جعلته احد صناع السياسة التنموية الغير رسميين ، وأصبح له تأثير متزايد على اتخاذ القرار السياسي في جانبه المتعلق بالمصالح الاقتصادية [1].

وحتى نفهم الدور الذي يقوم به القطاع الخاص في رسم السياسات التنموية، وهي جزء من السياسة العامة للدولة، فإنه يمكن الاعتماد على بعض الاطر النظرية التي يمكن ان تعيننا على تفسير وتحليل هذا الدور الذي يلعبه القطاع الخاص، ومن أهمها نجد:

أ-أنموذج الجماعة: ويشير إلى وجود جماعات مختلفة في المجتمع، هذه الجماعات غالبا ما تكون متناقضة في أهدافها ومصالحها، حيث يسعى كل طرف إلى تحقيق مصالحه السياسية والاقتصادية، ما يولد تنافسا كبيرا بين هذه الجماعات التي تسعى بطرق مختلفة للتأثير في صانع السياسة الرسمي، كما يرى أصحاب هذا التوجه إيجابية المنافسة لما تولده من توافق حول المصالح المشتركة، والتي تعود بالفائدة على المجتمع[2].

وانطلاقا من هذا الأنموذج، يمكن اعتبار القطاع الخاص، وأصحاب الأموال والشركات الكبرى، من أهم الجماعات التي تسعى وراء مصالحها، وتتخذ أساليب متنوعة للتأثير في القرار السياسي[3].

ب- أنموذج النخبة : إن الأنموذج الثاني الذي يمكن أن يشكل لنا إطارا نظريا يعيننا على فهم دور رجال القطاع الخاص في رسم السياسات التنموية كجزء من السياسة العامة، هو أنموذج النخبة ، وتطلق كلمة النخبة على من يشغلون مراكز عليا في المجتمع، لما يتميزون به على غيرهم من صفات حقيقية أو مزعومة، وهم عموما القادة العسكريين ورجال الأعمال والشخصيات الثرية، حيث تتوزع السلطة بشكل هرمي، ويكون هؤلاء في أعلى الهرم [4]، هذا الوضع يمكن رجال النخبة من توجيه السياسات العامة بما يخدم مصالحهم.

من خلال هذا الانموذج يمكن القول أن رجال القطاع الخاص، جزء من نخبة المجتمعات في العالم، لهم دورهم المباشر، في صنع السياسة التنموية كجزء من السياسة العامة.

أما في الجانب العملي، فإن القطاع الخاص قد يكون دوره إيجابي كما يمكن أن يلعب دورا سلبيا، إذا كانت قوته تفوق قوة الحكومات كجهات رسمية صانعة للسياسات العامة ولتقريب المعنى بشكل أفضل، يمكن الإشارة إلى الدور السلبي الذي تلعبه الشركات متعددة الجنسيات، أو دولية النشاط كأنموذج

---

[1]-مهدي زغرات، "دور الفواعل غير الرسمية في تقديم السياسة العامة المحلية في الجزائر"، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: سياسة عامة وإدارة إقليمية)، قسم العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014، ص 66.

[2]-نفس المرجع و نفس الصفحة.

[3]-فهمي خليفة الفهداوي، **السياسة العامة: منظور كلي في البيئة والتحليل**. عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2001، ص 170.

واقعي يبين مدى تأثير القطاع الخاص في رسم السياسات التنموية، خصوصا في دول العالم الثالث، وتتخذ هذه الشركات وسائل مختلفة للتأثير على صناع القرار من خلال:

-استغلال القيم الديمقراطية على رأسها الحرية الممنوحة للمواطنين، والتي تتجلى في الحركات التي تعبر عن مختلف التوجهات داخل الدول، حيث تكون بعض التوجهات موافقة لمصالح تلك الشركات التي تتدخل لدعم التوجهات الموافقة لها، حيث تشكل عامل ضغط وتقوم بمساومة الحكومات، كما انها تتجاوز الخطوط الحمراء في كثير من الحالات لتقدم مطالب سياسة تمس بسيادة الدول[1].

-العلاقة مع التنظيمات المحلية : على رأسها منظمات المجتمع المدني، التي تتخذها كوسائل لنشر ثقافتها في المجتمعات، كالاستهلاك الموسع الذي يناقض سياسات الدول النامية، كما ان هذه الشركات تقوم بتمويل الصحف والأحزاب والقنوات وتعمل على تشكيل رأي عام موافق لمصالحها الاقتصادية، ما يمكنها من التأثير في السياسات التنموية[2].

-التدخل لدى حكوماتها للضغط على الدول المضيفة لتعديل سياساتها التنموية، حيث تقوم الشركات العالمية باستغلال مكانة دولها العالمية من اجل اختراق قوانين الدول المضيفة، خاصة ما يتعلق بقوانين الاستثمار، والسياسات الضريبية وسياسة الأسعار، وهي قوانين تصنعها الدول المضيفة لتوجيه سياساتها التنموية وإنجاحها[3].

إذن من خلال النموذج السابق المتعلق بالشركات المتعددة الجنسيات رأينا جانبا من التدخل السلبي للقطاع الخاص في التأثير على السياسات التنموية، لكن إذا كانت الحكومات قوية، وتملك رؤية تنموية شاملة ومدروسة فإنها تستطيع الاستفادة من ميزات القطاع الخاص، وتجنب الآثار السلبية له، وعموما فإن القطاع الخاص يساهم إيجابيا في رسم السياسات التنموية من خلال ما يلي:[4]

-جمع المعلومات وتطوير البرامج بشكل مستمر حيث يتحول إلى قوة اقتراح تعتمد عليها الحكومات في رسم البرامج التنموية.

-تقديم خطط بديلة، وتقييم السياسات التنموية الحكومية، وتوضيح أوجه القصور فيها.

-القيام بتعبئةالجماهير للدفاع عن القضايا التي تكون لها مصلحة عامة على المجتمع.

---

[1]-حسينة عماري، "الشركات متعددة الجنسيات والاستعمار الجديد"، (مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر في التاريخ المعاصر)، قسم التاريخ، جامعة محمد خيضر بسكرة ،2015 ، ص 65.

[2]-نفس المرجع، ص 66.

[3]-نفس المرجع، ص 67.

[4]-هشام زعاشو، "صنع السياسة العامة من منظور توزيع السلطة وعلاقتها بالرأي العام في الأنظمة المفتوحة"، **مجلة البحوث والدراسات الإنسانية**، العدد 10، 2015، ص ص 83-84.

-علاقة القطاع الخاص بالواقع تجعله أكثر فهما للتطورات الميدانية، وهذا يفيد الحكومات في اتخاذ القرارات المناسبة، وبالسرعة المطلوبة.

-الاستعانة بالأجهزة الإعلامية، لبث الوعي ونشر الثقافة السليمة في المجتمع لتحريكه نحو التأثير في السياسة التنموية.

-المشاركة في المؤتمرات والمعاهدات التي تسمح بتبادل الآراء ووجهات النظر المفيدة في رسم السياسات التنموية[1].

ثانيا : القطاع الخاص كمنفذ لبرامج السياسة التنموية

يمثل القطاع الخاص اليوم العمود الفقري للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، نظرا لما يمتاز به هذا القطاع من مزايا وإمكانات كبيرة، تمكنه من لعب دور محوري في شتى المجالات.

1-دور القطاع الخاص في دعم النمو

في هذا الإطار، تؤكد العديد من الدراسات العلاقة الموجبة بين أنشطة القطاع الخاص والتنمية، كما أن النمو السريع مرتبط بشكل وثيق بالاستثمارات الخاصة، ومع توجه السياسات الاقتصادية في العقدين الآخرين نحو اقتصاد السوق، فإن استثمارات القطاع الخاص قد تطورت بشكل كبير، كما أن مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي أصبحت تفوق إنتاجية القطاع العام[2].

لقد قام البنك الدولي بدراسة شملت 50 دولة نامية، تقارن بين فاعلية الاستثمار العام والخاص، وهي موضحة في الجدول الموالي حيث تبين العلاقة بين الاستثمار الخاص ونمو الناتج المحلي الإجمالي.

الجدول رقم(01): تطور استثمار القطاع الخاص،ومعدل نمو الناتج المحلي الاجمالي (1970-1988)

إجمالي الاستثمار الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي	% 15	% 11.9	% 9.9
إجمالي الاستثمار العام إلى الناتج المحلي الإجمالي	% 9.5	% 8	% 8.4
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي سنويا	أكبر من 5 %	بين 3 و 5 %	أقل من 3 %

المصدر :ياسمين نوري ، مرجع سابق ، ص50 .

[1]-مهدي زغرات، مرجع سابق، ص 68.

[2]-عبد الرزاق مولاي لخضر وشعيب بنوة، مرجع سابق، ص 138.

من خلال الجدول، يمكن ملاحظة أنه بزيادة حجم الاستثمار الخاص بالنسبة للناتج المحلي، زاد معدل نمو الناتج المحلي، وعندما انخفضت النسبة انخفض معدل الناتج المحلي الإجمالي، وهو بذلك يؤكد الكفاءة النسبية للاستثمار الخاص[1].

2-دور القطاع الخاص في توفير مناصب الشغل

يلعب القطاع الخاص دور كبير في حل مشكلة البطالة، وتوفير الشغل، حيث يتيح القطاع الخاص أكثر من 90 % من مناصب العمل، أما في الدول النامية عموما فإن النسبة لازالت ضعيفة في استيعاب القوى العاملة، حيث أكد تقرير التنمية لعام 2002 الذي أصدره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن نسبة البطالة في الدول العربية بلغ 15 % وهي أعلى نسبة في العالم، وهذا يبين أن تهميش القطاع الخاص لعب دورا كبيرا في ارتفاع نسبة البطالة، لذا وجب إعادة النظر في السياسات القائمة بإعطاء اهتمام أكبر للقطاع الخاص، لهذا نجد أن معظم الدول النامية ارتكزت على ترقية القطاع الخاص.

كما أن القطاع الخاص أصبح يفرز العديد من مناصب الشغل، فهو يوظف مثلا 73.5 % من القوة العاملة في سوريا و 85.9 % في السعودية، وعموما فهو يتجاوز 50 % تقريبا في جميع البلدان[2].

من خلال هذه الإحصاءات، يمكن الإشارة إلى القيمة التي يلعبها القطاع الخاص في الشغل، ومدى قدرته على استيعاب الطلبات الجديدة في عالم الشغل.

3-دور القطاع الخاص في تخفيض نسب الفقر:

تبعا للعديد من الأبحاث، فإن النمو الاقتصادي الذي يحققه القطاع الخاص يساهم بشكل كبير في تخفيض نسب الفقر، وفي رفع معايير الحياة بالنسبة للفقراء على أساس أن النمو يزيد من دخل الفقراء، وهو بذلك يساعد على تحصيل متطلبات الحياة الضرورية كالتعليم والصحة[3].

4-دور القطاع الخاص في تنمية الادخار :

إن وحدات القطاع الخاص تعمل على تعبئة المدخرات الخاصة بالأفراد، وتعمل على توجيهها، وتحويلها إلى استثمارات، حيث تشكل هذه الوحدات قنوات لجذب المدخرات العاطلة لدى صغار المدخرين، حيث تقوم بتوظيفها في استثمارات إنتاجية وخدمية، والعمل على تنميتها وتشغيلها، والمشاركة بعد ذلك في عائداتها[4].

---

[1] -نفس المرجع و نفس الصفحة.

[2] -نفس المرجع، ص 74.

[3] -International finance corporation, **International finance institutions and development through the private sector.** washignton: international finance corporation, 2011, pp9-10.

[4] -Idem.

5-ترقية الصادرات:

لقد أثبت القطاع الخاص قدرة كبيرة على غزو الأسواق الخارجية، وزيادة الصادرات، والحصول على العملة الأجنبية، وتخفيض العجز في ميزان المدفوعات، فسوريا مثلا استطاع القطاع الخاص أن يصدر 85 % من الصادرات الإجمالية للبلد سنة 1995 [1].

6-دور القطاع الخاص في تمويل الخزينة العمومية:

توجد العديد من الطرق المباشرة وغير المباشرة التي يساهم بها القطاع الخاص في تمويل التنمية، لعل أبرزها وأقدمها تقديم الضرائب الناتجة عن الأرباح المحققة، وهي مورد هام لتمويل خزينة الدولة، وتحويلها إلى مشاريع تنموية إنتاجية أو خدمية كالتعليم والصحة، أو توجيهها لترقية البنية التحتية الضرورية للتنمية، وهي في مجملها تساهم في رفع المستوى المعيشي للمواطن[2].

كما يمكن للقطاع الخاص تقديم القروض للدولة، خاصة في الأوقات التي تتراجع فيها عائداتها، كما هو حال الدول الريعية عموما، أو يقوم بتمويل المشاريع بشكل مباشر، هذه المشاريع لا تستهدف الربح، وتكون ذات طابع تضامني، من باب رد الجميل، وتحسين الصورة لدى الزبائن[3].

من خلال ما سبق، يبدو لنا واضحا الدور الكبير الذي يمارسه القطاع الخاص في السياسات التنموية، حيث أصبح شريكا لا غنى عنه سواء في رسم السياسات العامة ومناقشتها أو في تطبيق بنودها وتحويلها إلى واقع عملي، وهو ما يمكن ملاحظته في جميع دول العالم ، حيث زادت أهمية اشتراكه تماشيا مع صعود التيارات الفكرية الداعية لتحجيم دور الدولة، وأخذا في الاعتبار للإمكانات الكبيرة التي يتمتع بها القطاع الخاص.

ثالثا: تجارب رائدة في تفعيل دور القطاع الخاص في السياسة التنموية

إن المتأمل في التجارب التي مرت بها الكثير من البلدان في مسارها التنموي، في قارات مختلفة يجد الكثير من نقاط التقاطع والاشتراك بين هذه البلدان، ولعل من اهمها أن هذه البلدان التي حققت طفرات تنموية كبيرة اعتمدت وبشكل كبير على القطاع الخاص كشريك لا غنى عنه في رسم وتنفيذ سياساتها التنموية، تماشيا مع الاتجاه العام العالمي، وتبعا للنتائج العملية التي أثبتت جدارة واهلية القطاع الخاص كشريك هام، وسنحاول من خلال هذا العنصر الاطلاع على تجربتين لدولتين مختلفتين، حيث لعب فيهما القطاع الخاص دورا هاما في التقدم المحقق ويتعلق الأمر بكل من كوريا الجنوبية والإمارات العربية المتحدة.

---

[1] - Idem.

[2] -global forum on local development, **what role for the private sector in financing local development? . o**n the website visited**:** 28/02/2017 -http://www.uncdf.org/gf/d/docs/session-10pdf

[3] -Idem.

أ-**القطاع الخاص في كوريا الجنوبية:** بفعل عقود من النمو الاقتصادي، أصبحت كوريا الجنوبية قوة عالمية من الحجم المتوسط، وتحولت من بلد يعيش على إعانات الآخرين إلى بلد منتج، بل ومانح للمساعدات، حيث لعب القطاع الخاص دورا محوريا في نهضة كوريا الجنوبية من خلال التعاون بين القطاعين العام والخاص[1].

لقد أضحت التجربة التنموية الكورية الجنوبية مثار اهتمام العديد من الدول في السنوات الأخيرة، وفي محاولة لفهم الأسباب الكامنة وراء ذلك، خاصة في دولة فقيرة من ناحية الموارد الطبيعية والمادية، نجد أن الدولة الكورية الجنوبية وضعت رؤية تنموية شاملة، من ضمنها المكانة الهامة التي أعطيت للقطاع الخاص، حيث أن نجاح الرؤية الكورية جعلها تحتل مراكز متقدمة على السلم العالمي، ففي تقرير البنك العالمي حول المناخ لسنة 2013، احتلت كوريا الجنوبية المرتبة الثامنة من مجموع 185 دولة[2].

لقد لعبت الدولة الكورية الجنوبية دورا محوريا في دعم القطاع الخاص، خصوصا الموجه للتصدير من خلال العديد من الإجراءات من أهمها:[3]

-قيام الدولة بتهيئة البنية التحتية: نظرا لمحدودية الموارد انطلاقا من السبعينات، وهذا لدعم الصناعات الموجهة للتصدير.

-خلق مؤسسات مالية لتوجيه الموارد بشكل ايجابي نحو القطاعات التصديرية، كما أولت أهمية كبيرة للتعليم وتنمية الكفاءات الإنتاجية عن طريق التكوين المتخصص.

-العمل على تأسيس نظام معلوماتي لصالح المصدرين، عن طريق الوكالة الكورية لتشجيع الصادرات[4].

-الشراكة والتعاون بين الحكومة ورجال الأعمال من أجل خفض الواردات، من خلال تكريس الحوار بين جميع الأطراف المعنية، حيث أرسى الرئيس يارك تشونغ تقليد يقوم على عقد اجتماعات تقنية شهرية لترقية الصادرات[5].

---

[1] -عبد الرحمن المنصوري، **تجربة كوريا الجنوبية: عوامل النجاح وتحديات المستقبل**، مذكرة الجزيرة للدراسات،ص5، على الموقع: -www.studies.algazzera.net/ar/issnes/2013

تاريخ الإطلاع: 28/02/2017.

[2] -ياسمين نوري، مرجع سابق، ص 36.

[3] -نفس المرجع، ص 34.

[4] -نفس المرجع و نفس الصفحة.

[5] -نفس المرجع، ص 35.

لقد عملت الحكومة الكورية الجنوبية على شرح إستراتيجيتها للقطاع الخاص، بهدف نيل دعمهم، وتحصيل المشروعية الشعبية، من خلال مجالس المشاركة الشعبية، يحضرها ممثلون عن أرباب العمل، والأحزاب السياسية والعلماء والمتخصصين[1].

لقد تشكل القطاع الخاص الكوري من شركات عملاقة، من أشهرها شركة هيونداي لصناعة السيارات، وشركة سمسونغ للهواتف النقالة، وهما شركتان تساهمان بقسط كبير في زيادة الصادرات الكورية التي بلغت زيادة سنوية قدرت بـ 40 %، فقد زادت الصادرات الكورية من 41 مليون دولار عام 1961، لتبلغ 254 مليار دولار عام 2004 و 466 مليار دولار سنة 2010، كما يلاحظ ان الصادرات الكورية الجنوبية تتشكل أساسا من أجهزة الكمبيوتر، والهواتف النقالة، والمنتوجات البتروكميائية، حيث تمثل 3/1من صادراتها وهي راجعة أساسا للقطاع الخاص[2].

تعتمد الإستراتيجية الكورية على الشركات الخاصة، التي غزت كل المجالات، وأصبحت لذلك وسائل تنفيذية للدولة، حيث تقوم الحكومة بالتخطيط للتنمية بينما تقوم الشركات بالتنفيذ، كما أن الحكومة بدعمها قد نقلت هذه الشركات من شركات تعتمد على يد عاملة كثيفة، إلى شركات ذات تكنولوجيا عالية، تحتاج إلى تكثيف رأس المال[3].

لقد أظهرت التجربة الكورية الجنوبية، قدرة الحكومة على التنسيق مع القطاع الخاص، بفضل العلاقات التي أسسها كبار الموظفين مع الشركات الكبيرة والبنوك، حيث أن هؤلاء أصبحوا مصدرا للمعلومات الضرورية للاستثمارات، وتوجيه الموارد إلى القطاعات التي يمكن أن تعين على رفع كفاءة وفاعلية النمو الاقتصادي[4].

ب-القطاع الخاص في الإمارات العربية المتحدة:

إن التجربة التنموية الإماراتية تمثل نموذجا عالميا، على كافة المستويات، باعتبار الإمارات من الدول النفطية التي استطاعت التخطيط لمرحلة ما بعد البترول، حيث عملت على تنويع قاعدتها الإنتاجية، وتنمية دور القطاع الخاص، وتفعيل مساهمته في الناتج المحلي، مما يجعل منها تجربة تستحق الدراسة والتحليل لاستخلاص النتائج.

لقد اعتمدت الدولة الإماراتية أسلوب التخطيط، من خلال اعتمادها على وثيقة الاهداف العامة الرسمية للتنمية، هذه الوثيقة جاءت شاملة لكل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، كما ان

---

[1] -عبد الرحمن المنصوري، مرجع سابق، ص5.

[2] -ياسمين نوري، مرجع سابق، ص 40.

[3] -عبد الرحمن المنصوري، مرجع سابق، ص6.

[4] -نفس المرجع و نفس الصفحة.

الإمارات اعتمدت اقتصاد السوق منذ تأسيسها، وبذلك فقد أعطت مكانة خاصة لاقتصاد السوق، في حين اقتصر دور الحكومة على التخطيط لرسم السياسة الاقتصادية الكلية[1].

-منذ الانطلاقة التنموية للإمارات خلال عقد السبعينات من القرن 20 انتهجت سياسة الانفتاح الاقتصادي المعتمد على اقتصاد السوق، والسعي الدائم لإعطاء دور أكبر للقطاع الخاص، والهدف هو محاولة تنويع الهيكل الإنتاجي، وهو ما يعكسه الواقع الذي يشهد تطوير كبير وملحوظ للقطاعات الغير نفطية[2].

إن مساهمة القطاعات الاقتصادية غير النفطية في الناتج المحلي قد انتقلت في ظرف 25 سنة، من 33.5 % سنة 1975 إلى 66.1 % سنة 2000، لتبلغ 68.6 % سنة 2010، كما نلاحظ نسبة النمو المذهلة للناتج المحلي في القطاعات الغير نفطية، حيث انتقلت من حوالي 30 % خلال مرحلة 1975-1985 إلى ازيد من 400 % خلال العشرية 2000-2010، لهذا يمكن القول أن الإمارات العربية المتحدة هي أقل الدول اعتمادا على النفط في صادراتها ضمن دول التعاون الخليجي[3].

لقد لعب القطاع الخاص الإماراتي دورا فاعلا في تنويع القاعدة الإنتاجية الإماراتية، حيث ساهم بحوالي 90 % من الناتج المحلي للقطاعات الغير نفطية سنة 2006، وساهم حوالي 42 % من إجمالي الصادرات سنة 2007، مما يوضح تطورا مضطردا في مكانة القطاع الخاص في التنمية الإماراتية[4].

من خلال تجربة كوريا الجنوبية والإمارات العربية المتحدة، أمكن الإطلاع على تجارب عالمية ناجحة، في إدماج القطاع الخاص ضمن الرؤية التنموية للدولة، حيث اتضح وعي الدولة في إدارك الدور الحقيقي الذي يجب أن يلعبه القطاع الخاص، وهذا الذي انعكس بشكل كبير على وتيرة التنمية السريعة في هذين البلدين، حيث أصبحت تجارب تدرس وتؤخذ منها العبر.

---

[1]-ياسمين نوري، مرجع سابق، ص 48.

[2]-نفس المرجع، ص 49.

[3]-نفس المرجع، ص 50.

[4]-نفس المرجع و نفس الصفحة.

خلاصة واستنتاجات

من خلال ماجاء في الفصل الأول يمكن القول أن القطاع الخاص الذي يشير إلى مجموع المؤسسات الغير حكومية، و الهادفة أساسا إلى تحقيق الربح ، أصبح له دور تنموي محوري ، مدعوم باتجاهات نظرية تؤسس له بعمق داخل المنظومة الاقتصادية للدول ، ولعل من ابرز المفاهيم الجديدة التي اعتنت بالقطاع الخاص كفاعل أساسي في التنمية مفهوم الحكم الراشد ، كأسلوب جديد ووصفة ناجعة لتجاوز الاختلالات التنموية خاصة في دول العالم الثالث .

لقد شهد الدور التنموي للقطاع الخاص تطورا كبيرا، فرضته التوجهات الجديدة بقيادة المؤسسات المالية الدولية، التي استخدمت كأداة لتوجيه الاقتصادات العالمية ، كما أن المميزات التي يتصف بها القطاع الخاص جعلت مساهمته ضرورة لا غنى عنها، لكن قدرة القطاع الخاص ومساهمته في التنمية مرهونة بتوفر العديد من الشروط على رأسها الرؤية الصحيحة لدى السلطات الحاكمة للدور الذي يجب أن يضطلع به، مع وجود رؤية وخطة واضحة للتنمية ، كما أن توفير المناخ الاستثماري بما يتضمنه من شروط سياسية واقتصادية وقانونية وأمنية أصبح معيارا فارقا لنجاح القطاع الخاص، سواء الوطني أو الأجنبي، وهذا الذي تسعى إليه الدول، من خلال البرامج التنموية التي تستهدف توفير الشروط الكفيلة بنجاح القطاع الخاص، على رأسها توفير البنية التحتية المطلوبة وتحقيق الحد الأدنى من الاستقرار السياسي والاقتصادي.

كما تعد المشاركة الشعبية عن طريق مختلف البنى الاجتماعية، على رأسها القطاع الخاص، ضمانة لنجاح التنمية الشاملة، وهذا تجسيدا لمفهوم الحكم الراشد، الذي يلزم الحكومات بالانفتاح على كل القوى المجتمعية، باعتبار الدولة غير قادرة على تحقيق التنمية بشكل منفرد.

تبنت الجزائر غداة الاستقلال إستراتيجية تنموية قائمة على احتكار الدولة لمعظم النشاطات الاقتصادية في ظل نظام سياسي قائم على الأحادية الحزبية، وبالنظر لفشل هذه الإستراتيجيات في تحقيق أهدافها شرعت القيادة السياسية منذ مطلع الثمانينات إلى عملية استهدفت إعادة الهيكلة العضوية والمالية للمؤسسات الصناعية العمومية، ومع استمرار تدهور أداء مؤسسات القطاع العام عقب فشل عملية إعادة هيكلتها، ثم اعتماد جملة من الإصلاحات تبنت نظام التخطيط اللامركزي مع اللجوء إلى بعض ميكانيزمات اقتصاد السوق لتوجيه النشاطات الإنتاجية للمؤسسات الاقتصادية العمومية من خلال منحها الاستقلالية القانونية والمالية والعضوية، وقد شهد الاقتصاد الوطني تحولات عميقة مطلع التسعينات متأثرا بالضغط الداخلي الناجم عن مخلفات الأزمة الاقتصادية لمنتصف الثمانينات وأحداث أكتوبر 1988 وكذا إلزامية الإصلاحات الاقتصادية التي تتعلق أساسا بتوسيع نشاطات القطاع الخاص واحترام الملكية الخاصة، وبفعل الضغط الخارجي للمؤسسات المالية الدولية كشروط لكل مساعدة تقدمها الجزائر.

وقد سمح الانتعاش غير المسبوق لأسعار المحروقات في الأسواق الدولية منذ مطلع الألفية الثالثة إلى تحسن كبير في الوضعية المالية للجزائر، مما فتح المجال لصياغة سياسة تنموية ترتكز على التوسع في الإنفاق العام وقد ترجمت هذه السياسة من خلال إنجاز استثمارات عمومية وخاصة رصدت لها اعتمادات مالية ضخمة، كان نصيب كبير للقطاع الخاص فيها من خلال مختلف المشاريع والاستثمارات الممنوحة من طرف الدولة.

وفي إطار هذه الدراسة قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى مباحث التالية :

المبحث الأول : نشأة وتطور القطاع الخاص في الجزائر.

المبحث الثاني : واقع القطاع الخاص في ظل برامج الإنعاش الاقتصادي من 2001 إلى 2014.

المبحث الثالث : دور القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني.

المبحث الأول: نشأة وتطور القطاع الخاص في الجزائر

إن الحديث عن القطاع الخاص في الجزائر بالمعنى الحديث للمصطلح مرتبط بالوجود الفرنسي في الجزائر، حيث أن هذا الوجود يعبر بطريقة ما عن التوسع الذي عرفته الرأسمالية التجارية والصناعية الأوروبية، التي امتدت إلى ما وراء البحار بحثا عن أسواق لمنتجاتها المتزايدة، وبحثا كذلك عن مصادر للمادة الأولية المطلوبة في تشغيل صناعتها، أما الجزائريين فقد إعتمدوا على الأرض كمصدر رزق لهم، حيث كانت أهم عناصر الإنتاج باعتبار الجزائر مشكلة من نظام قبلي يعتمد الزراعة من أجل الاستهلاك المحلي، كما أن الجغرافيا الواسعة كانت تعيق قيام علاقات تجارية من شأنها إبراز طبقة اجتماعية ذات رؤوس أموال كبيرة قادرة على إقامة صناعة محلية، أما الطبقة الموجودة في المدن، فقد تم تحطيمها بوصول الفرنسيين واحتلالهم لها[1].

- مراحل تطور القطاع الخاص في الجزائر

لقد تبنت السلطة الجزائرية الإشتراكية كأيديولوجية غداة الاستقلال، وانطلاقا من ذلك فقد أصبح دور الدولة محوريا في تخطيط وتسيير المشاريع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، حيث كان النظر إلى التنمية كوسيلة لخفض آثار الاستعمار، وآثار حرب التحرير الوطنية، وأصبح بذلك القطاع الخاص الوطني والأجنبي مدانا في الخطابات الرسمية، حيث أصبح ينظر إليه كعدو للثورة وإنجازاتها، كل هذا دفع أصحاب المؤسسات الخاصة إلى ممارسة نشاطهم بحذر، كما أن هذه النظرة السلبية تجاههم قد شوهت صورتهم، وأصبح ينظر إليهم نظرة استصغار لدورهم في التنمية في البلاد.[2]

إن الحديث عن نشأة القطاع الخاص في الجزائر ومن ثم تطوره يدفعنا لإلقاء نظرة ولو سريعة على القطاع الخاص أثناء المرحلة الاستعمارية، باعتبار هذه المرحلة تحمل جذوره الأولى.

المرحلةالأولى:القطاع الخاص في الفترة الاستعمارية

في المرحلة الاستعمارية لم تستطع الرأسمالية الفرنسية بناء قطاع خاص جزائري قوي، ولا فائدة صناعية حديثة، والسبب في ذلك يعود إلى ضعف الدعم الذي تلقاه القطاع الخاص في هذه المرحلة من طرف الدولة المركزية (فرنسا)، والذي منع من وجود تراكم لرأس المال، خاصة الصناعي في الجزائر، وهذا الذي أدى إلى تراكم العمال في قطاعين وهما التجارة المحدودة، والأعمال الحرفية بنسبة 80 % والهدف هو تحقيق البقاء[3].

---

[1]–Anouar Mokrani ،**l'analyse sociologique de la crise du capital privé dans l'Algérie Indépendante.**sur le site:

-http://www.dz/ouvrages/pdfs/2012independance au Maghreb Mokrani final

consulté le:2017/02/15

[2] -Idem.

[3]–Omar Derras, " place du secteur privé industriel national dans l'économie algérienne،"**RevueInsanyat**, n°1, novembre 1997, pp157-158.

لقد كان عدد الجزائريين أصحاب المهن الخاصة قليل في هذه المرحلة، حيث لم يتجاوز عددهم 1559 جزائري، يعملون أساسا في الفروع الخاصة بالألبسة والصناعات الغذائية، كما يعتمدون على وسائل تقليدية لمحدوديتهم المادية، كما أنهم معرضون للتمييز التشريعي، خاصة ما يتعلق بالتصدير، كما أن الجزائريين الذين يمثلون جذور القطاع الخاص في هذه المرحلة كانوا مسيطرين سياسيا وثقافيا، وهذه الفئة من الجزائريين الصناعيين، وفئة قليلة من التجار والحرفيين أصحاب الأصول الريفية هم الذين سيشكلون القطاع الخاص في مرحلة ما بعد الاستقلال[1].

إن إدخال الطريقة الإنتاجية الرأسمالية للجزائر أبان الاستعمار الفرنسي، حولت كل البنى الاقتصادية التي كانت موجودة من قبل، وأخضعتها لمنطق التراكم الرأسمالي لصالح الكولون، إضافة إلى تحويل معظم الجزائريين إلى بروليتاريا لا تملك سوى قوة عملها من اجل العيش وفقط، بعد نزع أراضيهم وتحويلها لصالح الكولون[2].

لقد أصبح معظم الجزائريين أجراء لدى الكولون، فإذا أخذنا سنة 1930، سنجد انه من بين 617,544 جزائري، نجد 434,537 يملكون أقل من 10 هكتار للفرد الواحد، وهذا يبين بوضوح أن الاستعمار سعى بكل الطرق لتفقير الجزائريين، وتحطيم البنى الاقتصادية للبلد[3].

لقد سعت الفترة الاستعمارية إلى كبح المؤسسات الحضرية للحرفيين عن طريق الإجراءات الإدارية خاصة قانون 1838و1851، وبعدها عمدت إلى حل الصناعات الجزائرية الحرفية، وبذلك تراجع عدد الحرفيين الجزائريين من 100,000 في أواسط القرن 19 إلى 3500 سنة 1951، وهذا لان فتح السوق الجزائرية أمام المضاربين الفرنسيين والأوروبيين في هذه المرحلة قد حطم النواة الصلبة لأي قطاع خاص مرتقب في جزائر ما بعد الاستقلال[4].

وهكذا نلاحظ أن الدولة الفرنسية لم تكن تستهدف إقامة قاعدة صناعية في الجزائر، بل حولت الجزائر إلى سوق لمنتجاتها، وهذا النشاط التجاري سينعكس فيما بعد على حجم وطبيعة القطاع الخاص الجزائري في المراحل اللاحقة.

---

[1]–Idem.

[2]–Mahfoud Bennoune, **de la colonisation au développement post –indépendance : une histoire Economique et sociale de l'Algérie (1830-1990)**. Alger : éditions IAIG, 2008, p 97.

[3]–Idem.

[4]–Idem.

المرحلة الثانية :(1962-1965)

لقد عرفت هذه المرحلة وضعية سياسية واقتصادية معقدة، وأهم ما يمكن الإشارة إليه من أحداث اقتصادية تتمثل في:

-إقامة نظام التسيير الذاتي للمؤسسات، حيث شمل حوالي 300 مؤسسة تم منحها للعمال لتسييرها.[1]

-إصدار القانون رقم 227/63 في جويلية 1963، حيث تشكل أول قانون استثمار يعترف بالحق في إنشاء المؤسسات حسب معايير مشددة مطبقة وموجهة أساسا للأجانب، أما القطاع الخاص الوطني فقد لفه الغموض وأصبح خاضعا لأمزجة القادة السياسيين، المتراوحة بين النفي التدريجي له أو النظر إليه كشرط لا بد منه حيث يمكن الاعتماد عليه كمكمل للقطاع العام[2].

إن هذا القانون لم يشر إلى القطاع الخاص الوطني سوى في المادة 23، حيث حصرت الإجراءات المتخذة فقط في تدخل الدولة عن طريق الاستثمارات المختلفة برأس المال، سواء الوطني أوالأجنبي، لكن رغم الامتيازات التي منحت للقطاع الخاص الأجنبي في هذا القانون، إلا أن الاستثمارات الخاصة الأجنبية لم تكن كبيرة في هذه الفترة[3].

كما أكد ميثاق الجزائر 1964 على ضرورة الانتقال من الرأسمالية إلى الاشتراكية مع الاعتراف بالقطاع الخاص بشرط خضوعه للتوجيه، على أساس أن الرأسمال الخاص كان موجودا في فرعي التجارة والزراعة في شكل أملاك كبيرة ويجب توجيهه إلى الصناعة، كما أشار الميثاق إلى عدم التوازن الموجود بين القطاعين الاشتراكي والرأسمالي[4].

إن الموقف الغامض للسلطة السياسة، من خلال خطاباتها وتصريحاتها الرسمية دفعت القطاع الخاص الوطني والأجنبي إلى تبني موقف الانتظار، والتوجه نحو القطاعات الغير مرئية كشراء الفنادق، والمطاعم، وانطلاقا من الفوضى التي تم من خلالها إعادة تأميم الأملاك الكولونيالية، فإن الفئة المتنفذة لدى السلطة والمحيطة بها هي التي استعادت هذه الأملاك مشكلة فئة المقاولين والصناعيين في طور التأسيس[5].

---

[1]–Omar Derras, loc, cit.

[2]–Ibid, p 59.

[3]–أم كلثوم بن شلوية، "دور القطاع الخدمي الخاص في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر"، (مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر في العلوم السياسية، تخصص: تنظيم سياسي وإداري)، قسم العلوم السياسي ة، جامعة قاصدي مرباحورقلة،2010، ص 14.

[4]–نفس المرجع و نفس الصفحة.

[5]–Omar Derras, loc, cit.

المرحلة الثالثة :(1966-1980)

لقد عرفت هذه المرحلة صعود قيادة سياسة جديدة تمثلت في وصول هواري بومدين ومجموعة من المحيطين به إلى السلطة حيث عرفت عملية إعادة هيكلة كبيرة، من الناحية السياسية، والاقتصادية والاجتماعية، حيث كان للقطاع الخاص الفرصة للتفاوض وأخذ مكانته تدريجيا ضمن مختلف الاستراتيجيات التي عرفها النظام خلال هذه المرحلة التي تميزت بما يلي:

-التخلي التدريجي عن ما يسمى بالتسيير الذاتي إنطلاقا من السبعينات وهي المرحلة التي عرفت ميلاد نظام جديد في إطار سياسة "الصناعات المصنعة"، حيث ومن اجل تنفيذ هذا النظام الجديد قامت الدولة بوضع سلسلة من خطط التنمية المبرمجة للتحكم الجيد في النشاطات الاقتصادية، كما أنها أصبحت تراقب كل خطط التوزيع والتجارة، كما أنها وضعت يدها على التجارة الخارجية في غضون سنوات 1973و1974 [1].

وهكذا بقي القطاع الخاص، خاصة الصناعي منه محصورا في الزاوية ورأى أن حصته أصبحت تتضاءل في الإنتاج المادي والقيمة المضافة والشغل[2].

-تأميم القطاعات الإستراتيجية وعلى رأسها قطاع المحروقات والذي يمثل حوالي 98 % من الصادرات، وهذا ما يسمح للجزائر بتنفيذ جزء من مخططها التنموي المبرمج والذي أخذ وتيرة سريعة.[3]

إن غياب الصرامة في التسيير وتنظيم الوحدات الإنتاجية، والضعف في قدرات الإنتاج والتأخر المسجل في إنجاز المشاريع، كل هذه العناصر لعبت لصالح القطاع الخاص الوطني، وفي هذا السياق من إعادة الهيكلة الاقتصادية والاجتماعية الواسعة أخذ القطاع الخاص بالتهيكل وأخذ مكانته تدريجيا في ظل القطاع العام، في إطار مناخ معقد مشوب بأزمة هوية وغياب مسار سياسي واضح، وضمن هذه المرحلة نجد مرحلتين متميزتين:

تمتد المرحلة الأول من 1966 إلى 1971، حيث عرفت خطاب سياسي مشجع، ما أعطى نفسا جديدا للقطاع الخاص، حيث تم دعمه بقانون الاستثمار لسنة 1966 الذي قدم تسهيلات وتحفيزات ضريبية، كما تجسدبتقديم قروض بنكية له، وبذلك عرف القطاع الخاص في هذه المرحلة تقدما حقيقيا، حيث فاق عدد المشاريع المعتمدة من طرف اللجان الوطنية والإقليمية 688 مشروع، كما شهد قطاع النسيج والصناعات الغذائية تطورا كبيرا بحوالي 318 مشروع في قطاع النسيج و 135 مشروع في قطاع الصناعات الغذائية[4].

---

[1]–ibid, p60.
[2]–Djilali liabes, **capital privé et patrons d'industrie.**Alger **:** ministère de la culture, 2009, p 32.
[3]–Omar Derras, loc.cit.
[4]–Ibid, p 62.

أماالمرحلة الثانية فتمتد من سنة 1971 إلى سنة 1980، حيث عرفت هذه المرحلة ركودا للقطاع الخاص الوطني، في المقابل نجح قطاع البناء والأشغال العمومية في منافسة القطاع الحكومي، خاصة انطلاقا من سنة 1975 حيث استطاع تشغيل حوالي 100,000 عامل، ويمكن تفسير هدا التراجع بتوقف المساعدات المقدمة من طرف الحكومة للقطاع الخاص كما هو موضح في قانون المالية لسنة 1971، كما أن فئة التيار المعادي للتوجه الخاص داخل السلطة وداخل حزب جبهة التحرير الوطني لعب دورا كبيرا في هذا التراجع، كما لعبت التأميمات التي شهدتها هذه المرحلة في دفع القطاع الخاص إلى توقيف استثماراته والانتظار حتى يتم تغير المشهد، كما شهدت هذه المرحلة تغيرا هاما كان له أثر كبير على الاستثمارات الخاصة تمثل في حل (Croupe professionnel G.PA) واستبداله بنظام (Autorisation globale d'importation AGI) سنة 1974، وهذا الإجراء وضع حدا نهائيا لحرية القطاع الخاص في مجال الاستيراد، والتجارة الخارجية[1].

أما فيما يخص مكانة القطاع الخاص في ظل الإستراتيجية الجديدة للتنمية، فيمكن القول أن المكانة التي أعطيت له لم تكن واضحة، كما تتلخص في تشجيعه لكن تحت رقابة الدولة، بإعطائه صبغة ثورية مناقضة للاستغلال ومعادية للامبريالية، هذا التوجه ولد احتكارات عامة، وخلق حالات استثنائية لبعض الخواص فقط الأمر الذي سيفتح عليهم باب الشراء على مصراعيه، ويحدث تحالفا احتكاريا بين القطاع العام والخاص الذي يصبح أيضا ذات احتكارات خاصة، كما أن حصر القطاع واعتماد نظام الرخصة الإدارية للقيام بالأنشطة ولد حالة من الفرز، وأصبح القطاع الخاص القائم حليف للإدارة وللنظام القائم، بل ودافع عنه[2].

ومن أجل تشجيع القطاع الخاص الجزائري، قام النظام الجديد بالإعلان عن قانون استثمار جديد سنة 1966، حيث حدد مضمون هذا القانون الشروط والوسائل المطلوبة لمساعدة القطاع الخاص على التطور، ومن بين الشروط المفروضة على القطاع الخاص الوطني يمكن الإشارة إلى:

-الامتناع عن الاستثمار في القطاعات الحيوية والإستراتيجية.

-الامتناع عن منافسة القطاعات الاقتصادية للحكومة.

وحتى يعبر النظام عن حسن نواياه تجاه القطاع الخاص فقد قام بتأسيس العديد من الهيئات والبنى مثل:

-تأسيس لجان تقوم بمنح قروض حسب أهمية المشاريع، مثل الهيئة الوطنية للاستثمار، والهيئة الوزارية.

-كما تعهد النظام السياسي الجديد بعدم تأميم المؤسسات الخاصة، إلا في الحالات الاستثنائية.

---

[1]-Ibid, p 63.

[2]-برهان الدجاني وآخرون، مرجع سابق، ص 64.

-تأسيس هيئات لمساعدة وتوجيه وتقديم المنشورة للاستثمارات الخاصة مثل: SARP و CAD و CCIA[1]

وهكذا نرى أنه في الوقت الذي أصبحت فيه الدولة بحاجة إلى اشراك القطاع الخاص في تنفيذ البرامج التنموية الهامة، اتخذت الإجراءات الغير مناسبة التي كبحت حركته، ودفعت به إلى الاعتماد على خلق وحدات إنتاج صغيرة، تقوم على عدد قليل من العمال، ورأس مال قليل، ويد عاملة يمكن الحصول عليها بسهولة حيث أن معظم هذه الصناعات كانت ذات طابع عائلي[2].

هذا التناقض في العلاقة بين القطاعين العام والخاص عبر عنه الجيلالي اليابس بالقول أنه لا توجد برجوازية مرتبطة بالدولة، المتناقضة مع التوجه الليبرالي[3].

المرحلة الرابعة :(1980-1988)

ظهرت خلال هذه الفترة الرغبة في تأطير القطاع الخاص، على أساس أن المشروعات الكبيرة وإدارتها تخضع هذا الخيرة للعقلية البيروقراطية، والتي لا تتناسب مع إدارة الأعمال التي يحكمها مبدأ "المخاطرة والعائد"، وانه بزيادة درجة المخاطرة زاد العائد المتوقع، حيث أن هذا السياق بين المخاطرة والعائد هو الذي يفجر الطاقات الكامنة لدى رجال الأعمال، حيث يدفعهم للبحث عن كل جديد، وتحسين ما هو قائم، وتشتد بعد ذلك المنافسة بين هؤلاء وتعود فائدة ذلك على الاقتصاد الوطني، فينمو بسرعة ويقدم السلع والخدمات ذات الجودة بأقل الأثمان، وكل هذا في صالح المواطن الذي بإمكانه تحقيق الرقابة الذاتية للمشاريع من خلال تملك أسهم في الوحدات، وصولا إلى تحقيق الغاية المناسبة، وهي تحقيق رفاهية الخواص[4].

لقد تم إدراج القطاع الخاص ضمن المحاور التي ناقشها المؤتمر الاستثنائي لحزب جبهة التحرير الوطني المنعقد في جوان 1980، هذا المؤتمر أقضى بدمج القطاع الخاص ضمن المخطط العام للاقتصاد، مع عدم مجاوزته الخطوط الخاصة للمبدأ الاشتراكي، كما جاء في توجيهات المؤتمر التنموية بالتطور الذي حققه القطاع الخاص في الإنتاج والتشغيل.[5]

لقد جاء قانون الاستثمار رقم (11/82) المؤرخ في 21 أوت 1982، الذي يعتبر بمثابة تحول نوعي في التشريع المنظم للقطاع الخاص الوطني، واستثنى من ذلك رأس المال الأجنبي، وأشار إلى المهام المنوطة بالقطاع الخاص وهي توسيع القدرات الإنتاجية اللازمة وتجسيد المدخرات، وإشباع الحاجات الضرورية للمواطن وخلق مناصب الشغل، وتحقيق التكامل مع القطاع العام[6].

---

[1] –Omar Derras, op.cit, p 61.

[2]-Idem.

[3]–Djilali liabes, op.cit.p 569.

[4]–أم كلثوم بن شلوية، مرجع سابق، ص ص 14-15.

[5]–نفس المرجع و نفس الصفحة.

[6]–نفس المرجع، ص 16.

كما تدعم هذا بإصدار الأمر رقم (93/83)، الصادر في 29 جانفي 1983 الذي أنشأ الديوان الخاص بتوجيه، ومتابعة وتنسيق الاستثمارات الخاصة OSCIP، وقد وضع تحت وصاية وزارة التخطيط وأوكلت له مهمة ضمان أفضل للتكامل الاستثماري الخاص مع خطط التنمية، وتحويل القطاع الخاص إلى المجالات المنتجة للحاجات الضرورية للمواطن، وفي سنة 1986 جاء الميثاق الوطني ليؤكد على المكانة الخاصة للقطاع الخاص، ويقدم له الضمانات القانونية، ويدفع باتجاه التخطيط لهذا القطاع[1].

إن الذي دفع النظام إلى التركيز على القطاع الخاص في تلك الفترة هو الوضع الاقتصادي الدولي المتدهور الناتجعن الانخفاض الكبير في أسعار النفط، وانخفاض قيمة الدولار الأمريكي، لكن القطاع الخاص نفسه لم يسلم من آثار تلك الأزمة لأنه قطاع تابع للقطاع العام[2].

إن المرحلة التي تلت ذلك عرفت تراجعا كبيرا للمؤسسات، خاصة بعد سنة 1986، حيث عرفت العديد من الصعوبات في الحصول على المادة الأولية، كما عجزت عن تحصيل القروض البنكية، وهذا ما دفع العديد من المؤسسات للتوقف مؤقتا، وهو الذي أدى إلى تراجع قدرات الإنتاج، وانخفاض القيمة المضافة واعتماد صيغة التعاقد في التوظيف، وتخفيض عدد العمال، وبذلك فقد مست أزمة أسعار النفط كل الفروع الاقتصادية، خاصة المرتبطة بالخارج، كصناعات الجلود والنسيج وصناعة الأحذية، ولم تصمد سوى المؤسسات الكبيرة والقوية، أما الوحدات الصغيرة فاضطرت إما للتوقف أو تغيير النشاط والتوجه نحو التجارة بالجملة أو التصدير.[3]

المرحلة الخامسة :(1989-1999)

عرفت هذه المرحلة نقلة كبيرة على الصعيدين السياسي والاقتصادي، حيث شهدت تطبيق الإصلاحات السياسية والاقتصادية من خلال الانتقال من النظام الاشتراكي المعادي للقطاع الخاص، إلى النظام الرأسمالي المشجع للمبادرات الخاصة.

في مطلع التسعينات، جاء القانون رقم (10/90) الصادر في 14 أفريل 1990 المعروف بقانون النقد والقرض، واعتبر أحد الأدوات القيمة للاستثمارات الخاصة المحلية في الجزائر، لأنه يشجع الشراكة بكل أنواعها، كما أنه فتح الباب لحركة رؤوس الأموال بشكل كلي، ثم تلاه القانون رقم (19/91) المتضمن تحرير التجارة الخارجية، حيث أخضع القطاعين العام والخاص لنفس الشروط والمعايير[4].

كما شهدت هذه المرحلة ظهور قانون الاستثمار رقم (12/93)، المؤرخ في أكتوبر 1993 حيث أشار إلى الحق في الاستثمار بحرية، وعدم التمييز بين المستثمرين، وجاء لوكالة ترقية ودعم الاستثمار، ويعد هذا القانون أول خطوة حقيقية نحو الليبرالية واقتصاد السوق الذي يمثل القطاع الخاص محركه

---

[1]–نفس المرجع، ص 17.

[2]-Omar Derras, op, cit. p 167.

[3]–Ibid, p 168.

[4]–أم كلثوم بن شلوية، مرجع سابق، ص 18.

الأساسي، وجاء بعده المرسوم رقم (22/95) الصادر في 26 أوث 1995، الذي تضمن خصخصة المؤسسات العمومية[1].

إن وضع ميكانيزمات الاقتصاد الحر جاءت في ظرف عسير جدا، سياسيا واقتصاديا، حيث أن جميع القطاعات الاقتصادية أصيبت بالشلل، بسبب تعودها على دعم الدولة، وعدم استعدادها لخوض غمار المنافسة وفق قوانين السوق، وهكذا وجد القطاع الخاص الوطني نفسه مدفوعا للاعتماد على إمكاناته الخاصة لتحصيل الموارد الضرورية للإنتاج، والتجهيزات اللازمة لذلك[2].

إذا كانت هذه المرحلة قد عرفت ظهور وانتشار عديد المؤسسات المصغرة، الحركية والسهلة التحويل، لكن في المقابل قد عرفت أفول العديد من المؤسسات الكبيرة، خاصة في مجال النسيج والجلود ومواد البناء، حيث عرفت توقف 217 مؤسسة توظف بمعدل أكثر من 20 أجير، ولم يشفع لهذه المرحلة ظهور العديد من المؤسسات المصغرة التي توظف بمعدل غالبا لا يتجاوز أربع موظفين، لكن هذه الأخيرة عانت العديد من المشاكل المتعلقة بالتزود بالمواد الضرورية للصناعة، وعاشت حالة من التريث، ما دفع العديد منها للتحول نحو التصدير والاتجار في المواد نهائية الاستهلاك، كما أن قدرة القطاع الخاص على التوظيف تراجعت من 90.459 موظف سنة 1990 إلى 78.538 سنة 1992 [3].

كما جاء التعديل الدستوري 1996، الذي يعد ضمانا آخر للملكية الخاصة، ويجدد التأكيد على اهتمام الدولة بجلب الاستثمارات الخاصة، حيث جاء في المادة 37 على أن حرية التجارة والصناعة مضمونة وتمارس في إطار القانون، كما أشارت المادة 52 إلى الحق في الملكية وأنها مضمونة[4].

إن مرحلة بداية التسعينات شهدت لجوء الجزائر إلى صندوق النقد الدولي والخضوع لشروطه، والسبب تفاقم المديونية الخارجية وما ترتب على ذلك من آثار سلبية على التنمية عموما، وتمثلت هذه الآثار أساسا في انخفاض النمو، زيادة البطالة، وزيادة الديون الخاصة بالمؤسسات العمومية.... لكن رغم الشروط القاسية للصندوق، فقد تحققت بعض الإنجازات والكثير منها كان لصالح القطاع الخاص، كتنظيم التجارة الخارجية والداخلية وحركة رؤوس الأموال، وتشجيع الاستثمار الخاص، لكن مع ظهور الاختلالات في الاقتصاد الجزائري انطلاقا من 1994، حيث زاد الاستهلاك الحكومي بـ 2 % من إجمالي الناتج المحلي، نتيجة لسياسة الدعم الحكومية والتي بلغت حد 5 % من إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة 92-93، لجأت الحكومة بعدها إلى إصدار النقد لتغطية العجز في ميزانية الدولة، كل هذا انعكس بشكل مباشر على التضخم، ونسبة البطالة التي بلغت 23.2 %، كل هذا أعاد الجزائر للاستنجاد بالصندوق

---

[1]–نفس المرجع و نفس الصفحة.

[2]–Omar Derras, op, cit.p 169.

[3]–Idem.

[4]–ياسمين نوري، مرجع سابق، ص 124.

مرة أخرى لاعتماد سياسة تثبيت التوازنات الداخلية والخارجية المتعلقة بالميزانية وميزان المدفوعات ومن ثم الانتقال إلى سياسة التعديل الهيكلي، وذلك بترسيخ قواعد اقتصاد السوق، وتشجيع الاستثمار الخاص الأجنبي والمحلي مع تحرير التجارة الخارجية[1].

ومن خلال ذلك يمكن القول أنه ورغم الصعوبات التي واجهتها الجزائر في مرحلة التسعينات، والمخاض الذي رافق تحولها من نظام اشتراكي مركزي، إلى نظام اقتصاد السوق القائم على القطاع الخاص أساسا تحت إشراف المؤسسات المالية الدولية، كان كل ذلك في صالح القطاع الخاص المحلي الذي استفاد من المتغيرات الاقتصادية الدولية، تحت تراجع الفلسفة الاشتراكية وسيطرة الليبرالية الاقتصادية.

إن المتتبع لمسار تطور القطاع الخاص في الجزائر، يدرك أن الظروف السياسية والاقتصادية التي أعقبت مرحلة الاستعمار كان لها دور كبير في تحديد حجم وطبيعة القطاع الخاص في الجزائر، هذه السمة ظلت تلازمه إلى يومنا هذا، رغم التغيرات الداخلية والخارجية ويمكن تبيانها كما يلي:

-إن منع رأس المال الخاص من توظيف أمواله في شركات المعمرين التي أممتها الدولة منذ البداية، جعلت نشاطه ينحصر منذ البداية في أنشطة هامشية، تأخذ صبغة المضاربة، كما أصبح يبحث عن الأرباح السريعة في تداول السلع والخدمات المستوردة بدل توطينها، كما يقوم بتهريب أمواله إلى الخارج بحثا عن الأمان[2].

-الاحتكارات الكبيرة للقطاع العام، مع بعض الاستثناءات للأموال الخاصة، ولد طبقة من رجال الأعمال تقتات على ما تقدمه الدولة، حيث تشكل تحالف (مالي بيروقراطي)، يعيش على ريع الدولة، ولا يضيف شيئا للتنمية، وأصبح القطاع الخاص أيضا يحتكر بعض المجالات الثانوية التي تركتها الدولة، حيث يقوم بدور تكاملي مع الدولة، كما أنه متمسك بالتشغيل الإداري للاقتصاد، بدل الخضوع لقواعد السوق مادامت قواعد الإدارة تقدم له الحماية، وتمنع منافسته، فهو قطاع خاص طال عليه الزمن في أحضان الإدارة، فهو غير قادر على الفطام والخروج إلى ميادين المنافسة المفتوحة[3].

---

[1]-مدني بن شهرة، **علاقة الجزائر بصندوق النقد**، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة ابن خلدونتيارت ، ص 462، على الموقع:

-http://www.startimes.com/20739075

تاريخ الإطلاع: 2017/03/15.

[2]-نفس المرجع، ص 465.

[3]-نفس المرجع، ص 466.

المبحث الثاني: واقع القطاع الخاص في ظل برامج الإنعاش الاقتصادي من 2001 إلى 2014

من خلال هذا المبحث سوف نتطرق إلى لمحة بسيطة عن مفهوم سياسة الإنعاش الاقتصادي وأهدافها، ثم نقوم بدراسة أهم البرامج التي أتت بها هذه السياسة مع تسليط الضوء على أهم التعديلات في قوانين الاستثمار التي أتت في ظل هذه البرامج وذلك بالدراسة والتحليل للتحفيزات الممنوحة للمنتخبين الخواص بموجب الأمر 01-03 والقانون 01-18 لنخلص في الأخير إلى الدور الذي يلعبه القطاع الخاص في ظل برامج الإنعاش الاقتصادي.

أولا: مفهوم سياسة الإنعاش الاقتصادي

سياسة الإنعاش الاقتصادي هي إحدى أهم أدوات السياسة المالية، والتي إستخدمتها الدولة لتدعيم حركية النشاط الاقتصادي، و ذلك من خلال تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة وتزايد في حجم العمالة ويعتبر كينز أبرز من أشار إلى فعالية السياسة المالية في دعم الإنعاش الاقتصادي باعتبارها عونا اقتصاديا رئيسيا خاصة في ظل الأزمات الاقتصادية والمالية، فالفكر الكينزي يؤكد أن الزيادة في الطلب الكلي التي من شأنها أن تتوفر في ظل التوسع في النفقات العامة، تعمل في ظل وجود جهاز إنتاجي مرن يعمل على تنشيط الجهاز الإنتاجي الذي يستجيب لتلك الزيادة في الطلب الكلي، مما ينعكس إيجابيا على معدلات النمو وحجم العمالة[1].

على سبيل المثال، ساهمت الاستثمارات التي قامت بها الدولة الجزائريين في مجال البنى التحتية (الطريق السيار، إنجاز مليون وحدة سكنية.....وغيرها) في زيادة عدد المشاريع الاستثمارية في قطاع البناء والأشغال العمومية من جهة، وأدت من جهة أخرى إلى زيادة الطلب على الإسمنت حيث تأسست العديد من مشاريع الشراكة مع مؤسسات أجنبية في هذا المجال، منها مجمع أوراسكوم للبناء الصناعي المصري (سابقا) ومجمع فرعون السعودي[2].

---

[1]-عمار عماري و وليد حمداوي، "أثار الاستثمارات العمومية على الأداء الاقتصادي في الجزائر"، ورقة مقدمة في إطار أبحاث المؤتمر الدولي حول **تقييم أثار وبرامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل، الاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة سطيف1، 12/11 مارس 2013، ص 02.

[2]-نفس المرجع، ص 05.

ثانيا: أهداف سياسة الإنعاش الاقتصادي

هناك مجموعة من الأهداف العملية لسياسة الإنعاش الاقتصادي، وذلك وفقا للوثيقة الرسمية الصادرة عن رئاسة الحكومة والمتعلقة بمضمون برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، من خلال تنشيط الطلب الكلي، دعم النشاطات المنتجة للقيمة المضافة ومناصب الشغل عن طريق رفع مستوى الاستغلال في القطاع الفلاحي، والمؤسسات المحلية المنتجة الصغيرة والمتوسطة، إنجاز وتهيئة هياكل قاعدية تسمح بإعادة بعث النشاطات الاقتصادية وتغطية الاحتياجات الضرورية للسكان فيما يخص تنمية الموارد البشرية[1].

في العموم، لقد عملت هذه السياسة في أقل تقدير نظريا على الاهتمام بالقطاعات التي من شأنها خلق المزيد من فرص العمل وخفظ فاتورة الاستيراد وتنويع الصادرات خارج المحروقات وخلق مناخ استثماري مشجع لدخول الاستثمارات الأجنبية بالدرجة الأولى، ذلك عقب ما عاشته البلاد من ظروف أمنية صعبة خلال التسعينات[2].

ثالثا : برامج سياسة الانعاش الاقتصادي

من أجل انعاش الاقتصاد الوطني قامت السلطات العمومية للبلاد بوضع البرامج التالية:

1-برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004):

جاء هذا البرنامج عقب ركود اقتصادي دام اكثر من 15 سنة جراء الأزمة الاقتصادية التي شهدها الاقتصاد الوطني في منتصف الثمانينات، وما انجر عنها من اختلالات اقتصادية، مالية، سياسية واجتماعية، هذه الأخيرة إزدادت حدتهاعقب تطبيق برنامج التعديل الهيكلي، إضافة إلى ما عاشته البلاد من ظروف أمنية صعبة خلال التسعينات، وتتمثل الأهداف الرئيسية التي سطرت لهذا البرنامج في تحسين المستوى المعيشي للمواطنين من خلال فك العزلة عن المناطق النائية.[3]

إصلاح وتوسيع شبكة التزويد بالمياه الصالحة للشرب وتطويرها، تطوير المنشآت الصحية، تحسين ظروف التمدرس للتلاميذ، توفير مناصب العمل والتقليل من البطالة المرتفعة، تخفيض أزمة السكن...وغيرها، وكذا تحسين تنافسية المؤسسات وترقية الأنشطة الخالقة للقيمة المضافة ومناصب الشغل وإعادة تأهيل المرافق الاجتماعية وتوسيع المنشآت والمرافق الجوارية وشبكات الاتصال اللاسلكية والسلكية والخدمات البريدية، ذلك مع العمل على تطوير وتنمية القطاع الزراعي من اجل تخفيض التبعية الغذائية، اعتمادا على استصلاح أراضي الجنوب.

---

[1]-نفس المرجع، ص 03.

[2]-نفس المرجع ، ص 06.

[3]-service du chef de gouvernent algérien, **le programme de la relance économique 2001/2004,les composants du programme**, sur le site : www.cg.gov.dz/dossier /planrelance.htm consulté le : 21/02/2017.

الملاحظ من خلال هذه الأهداف أن أغلبها اجتماعي بالدرجة الأولى، فهي تستهدف عموما تحسين المستوى المعيشي للسكان[1].

رصد لهذا البرنامج اعتماد مالي قدره 7.5 مليار دولار وهو يعد برنامجا ضخما قياسا باحتياطي الصرف الذي سجل قبل إفرازه سنة 2000 والمقدر بـ 11.9 مليار دولار.

وقد جاء توزيع المخططات المالية لهذا البرنامج على النحو التالي:

جدول رقم (02): التخصيص القطاعي لاعتمادات برنامج دعم الانعاش الاقتصادي (2001-2004)

السنوات / القطاعات	2001	2002	2003	2004	المجموع (المبالغ)	المجموع (النسب)
أشغال كبرى و هياكل قاعدية	100.7	70.2	37.6	2.0	210.5	% 40.1
تنمية محلية وبشرية	71.9	72.8	53.1	6.5	204.2	% 38.8
دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري	10.6	20.3	22.5	12.0	65.4	% 12.4
دعم الإصلاحات	30.0	15.0	-	-	45.0	% 8.6
المجموع	205.4	185.9	113.9	20.5	525.0	% 100

Source : service duchef de gouvernement algérien, **le programmede soutiende la relance économique 2001/2004, les composants duprogramme**, surelesite : www.cg.gov.dz/dossicn/planrelance.htm consulté

من خلال التحليل الزمني للمعطيات المدرجة في الجدول، نلاحظ أن وتيرة إستهلاك الإعتمادات المالية كانت سريعة، ففي ظرف سنتين (2001 و 2002) تم إستهلاك أزيد من 81 % من الإعتمادات المالية المخصصة لقطاع الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية و 70 % بالنسبة لإعتمادات التنمية البشرية وهو ما يمكن تفسيره أساسا بسعي السلطات العمومية لإستغلال الإرتفاع غير المسبوق لأسعار النفط في الأسواق العالمية في رفع معدل النمو الاقتصادي[2].

وبتحليل الجدول أعلاه قطاعيا، نجد أن أهم قطاع خص بإعتمادات معتبرة ضمن هذا البرنامج هو قطاع الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية بنسبة 40.1 %، لتدارك العجز والتأخر الحاصل في هذا القطاع، نظرا للوضعية الأمنية الصعبة التي مرت بها البلاد خلال التسعينات والتي نتج عنها دمار العديد من هياكل الدولة القاعدية وتلف العديد من المنشآت وتضررها في ظل العجز المالي الذي أجبر الدولة

[1]-Idem.

[2]-زكرياء مسعودي، "سياسة التشغيل وفعالية برنامج الإصلاحات الاقتصادية منذ سنة 2001"، ورقة مقدمة في إطار أبحاث المؤتمر الدولي حول **تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل، الاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، 12/11 مارس 2013، ص 04.

على الحد من إنفاقها العام بشكل كبير، الأمر الذي تطلب ضرورة رد الإعتبار للبنى التحتية للدولة، ناهيك عن كونه قطاعا قادرا على إستيعاب نسبة معتبرة من البطالين، كما أنه يعمل على تحسين البيئة الاستثمارية وبالتالي فهو يمثل حافزا قويا لإعادة بعث حركة الاستثمار والنمو من جديد[1].

وقد حظي قطاع التنمية المحلية والموارد بأهمية بالغة، حيث ظفر بـ 204 مليار دج لتمويل مشاريع الجماعات المحلية وتنمية الموارد البشرية لما لها من دور كبير في تحقيق التنمية الاقتصادية ‘كما خصص إعتماد مالي فاق 65 مليار دج لقطاع الفلاحة والصيد البحري لدعم المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، في حين تخصيص 4 مليار دج لدعم الإصلاحات، بهدف توفير الظروف التي تسمح للمؤسسات الإنتاجية الوطنية بالعمل وفقا لمعايير الفعالية، عن طريق تحديث الإدارة الجبائية، تهيئة المناطق الصناعية....وغيرها من الإصلاحات الهادفة لتوفير الظروف المناسبة لتحقيق أهداف هذا البرنامج.[2]

إنعقد المجلس الوطني لمساهمات الدولةبتاريخ 04جانفي 2001 وقد تم تحديد الإصلاحات المرافقة للبرنامج فيما يلي:

-خوصصة القطاع العام.

-تدعيم الإستثمار الخاص المحلي والأجنبي وزيادة فرص الشراكة.

لهذا الغرض، صدر في 20 اوث 2001 الأمرين الرئاسيين 01-03 [3]و 01-04[4]، الأول حدد النظام الجديد الذي أصبح يطبق على الإستثمارات الوطنية والأجنبية المنجزة ضمن النشاطات الاقتصادية المنتجة للسلع والخدمات، والثاني فتح المجال واسعا لعمليات الخوصصة، حيث تقرر إنشاء وكالة للخوصصة للتقليص من عدد المتدخلين في مسار الخوصصة، كما تم إنشاء هيئة رقابية تسهر على تنفيذها تتمثل في المجلس الوطني للخوصصة، كما صدر القانون 01 - 18 [5] بتاريخ 12 ديسمبر 2001 والذي حدد تدابير دعم ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

---

[1]-نفس المرجع و نفس الصفحة.

[2]-عمار عماري و وليد حمداوي، مرجع سابق، ص 05.

[3]-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الصناعة والمناجم، الأمر رقم 01-03 مؤرخ في 21 أغسطس 2001، المتعلق بتطوير الاستثمار، (الجريدة الرسمية، عدد 47، الصادر بتاريخ 22 أغسطس 2001).

[4]-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الصناعة والمناجم، الأمر رقم 01-04 مؤرخ في 20 أغسطس 2001، المتعلق بتنظيم المؤسسات العمومية الاقتصادية وتسيرها، (الجريدة الرسمية، العدد 47، الصادر بتاريخ 22 أغسطس 2001).

[5]-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الصناعة والمناجم، القانون رقم 01-18 مؤرخ في 12 ديسمبر 2001، يتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، (الجريدة الرسمية العدد 77، الصادر بتاريخ 15 ديسمبر 2001).

2-البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)

يعد البرنامج الثاني ضمن السياسة التنموية الجديدة للبلاد والقائمة على التوسع في الإنفاق العام من أضخم البرامج التي وضعتها الدولة منذ الإستقلال، فمع استمرار تحسن الوضعية المالية للدولة الناتجة عن تراكم إحتياطي الصرف بفعل تواصل إرتفاع أسعار النفط، خصصت الدولة لهذا البرنامج مبلغا ضخما قدره 114 مليار دولار أي مايعادل (4202.7 مليار دينار)، والذي يهدف أساسا إلى تحسين المستوى المعيشي للأفراد من خلال تحسين الجانب الصحي، التعليمي والأمني، تحديث وتوسيع الخدمات العامة نظرا لأهميتها في تطوير الجانبين الاقتصادي والاجتماعي، تطوير الموارد البشرية والبنى التحتية بإعتبارهما من أهم العوامل المساهمة في دعم عملية التنمية والرفع من معدلات النمو الاقتصادي، وهذا الأخير يعتبر الهدف الرئيسي لهذا البرنامج، عموما لم يختلف هذا البرنامج عن سابقه من حيث الاهتمامات والتوجهات، حين ركز هو الأخر على تحسين الإطار المعيشي للسكان[1].

وقد جاء توزيع الاعتمادات المالية لهذا البرنامج على النحو التالي:

جدول رقم (03): التخصيص القطاعي لإعتمادات البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009)

القطاعات	المبالغ مليار دج	النسب
تحسين ظروف معيشة السكان	1908.5	% 45.5
تطوير المنشآت الأساسية	1703.1	% 40.5
دعم التنمية الإقتصادية	337.2	% 8
تطوير الخدمة العمومية وتحديتها	203.9	% 4.8
تطوير التكنولوجيا الجديدة للإتصال	50.0	% 1.1
المجموع	4202.7	% 100

المصدر: مصالح الوزارة الأولى الجزائرية، **البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي**، على الموقع :

www.premierministère.gov.dz/arbe/media/pdf/larference/tixtéESSentiels/pngBilan/proqcrossone.pdf

من خلال تحليل معطيات الجدول قطاعيا، نلاحظ أن برنامجي تحسين ظروف معيشة السكان وتطوير المنشآت الأساسية إستحوذا على أزيد من 40 % من مجموع إعتمادات البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي إستكمالا لمسار البرنامج الأول، في حين لم يتم تخصيص سوى 8 % من مجموع إعتمادات البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي، لدعم التنمية الاقتصادية (ترقية المؤسسات المتوسطة

[1]-ياسمين نوري، مرجع سابق، ص 137.

ودعم قطاع الفلاحة) مما يؤكد التوجه الاجتماعي لهذا البرنامج الذي خصص بالدرجة الأولى لتهيئة مناطق الجنوب والهضاب العليا، من أجل فك العزلة عنها وفك الضغط عن الشمال وجعلها أكثرا استقطابا للتنمية، حيث أضيف له بعد إقراره برنامجين خاصين بهذه المناطق، بقيمة 1100 مليار دج ركزا على تحسين مستوى معيشة سكان تلك المناطق[1].

3-برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014)

بالمصادقة على قانون المالية لسنة 2011، دخل البرنامج الثالث حيز التنفيذ وهو برنامج خماسي يعنى أساسا بالإستثمار في الموارد البشرية، خصص له غلاف مالي لم يسبق لبلد سائر في طريق النمو أن خصصه حتى الآن، قدر بـ 286 مليار دولار أي (21214 مليار دج)، كما إعتبر خطوة غير مسبوقة في المسار التنموي للبلاد[2].

إستهدفت الحكومة من خلال هذا البرنامج إستكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها على الخصوص في قطاعات السكة الحديدية أو الطرق والمياه بمبلغ 9700 مليار دج، أي ما يعادل 130 مليار دولار وإطلاق مشاريع جديدة بمبلغ قدره 11534 مليار دج أي ما يعادل 156 مليار دولار تهدف إلى تحسين الإطار المعيشي للسكان والتخفيف من البطالة، وقد تم في هذا السياق منح تحفيزات للمؤسسات الضمان الاجتماعي، كما إستهدف البرنامج دعم التنمية البشرية التي تعد ركيزة الأساسية إضافة إلى تحسين الخدمات العمومية المحركة للفعاليات الاقتصادية والاجتماعية[3].

كما جاء من بين أهداف البرنامج، دفع قطاع الأشغال العمومية لفك العزلة عن كل المناطق، ومواصلة الجهود الرامية إلى تحسين التزود بالمياه الصالحة للشرب، دعم الجماعات المحلية والأمن والحماية المدنية، الإستمرار في توسيع قاعدة السكن وإعادة الاعتبار للنسيج العمراني، تحسين المستوى الصحي للسكان وإعطاء دفعة قوية للقطاع الصحي والنهوض بالبحث العلمي والتكنولوجيا الجديدة للإعلام والاتصال، والتأكيد على أهمية التعليم والتكوين العاليين وتوسيع قاعدتهما[4].

وفيما يلي توزيع الإعتمادات المالية المخصصة لهذا البرنامج:

---

[1]-نفس المرجع ونفس الصفحة .

[2]-عمارعماري و وليد حمداوي ، مرجع سابق، ص 08.

[3]-طاوس قندوسي، "تأثير النفقات العمومية على النمو الاقتصادي: دراسة حالة الجزائر (2012/1970)"، (أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير تخصص تسيير)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2014، ص 68.

[4]-نفس المرجع و نفس الصفحة.

جدول رقم (04): التخصيص القطاعي لإعتمادات برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014)

القطاعات	المبالغ (مليار دج)	النسب
التنمية البشرية	10122	% 49.5
مواصلة تطوير المنشآت القاعدية	6448	% 31.5
تحسين الخدمة العمومية	1666	% 8.16
التنمية الإقتصادية	1566	% 7.7
مكافحة البطالة	360	% 1.8
البحث العلمي والتكنولوجيا الجديدة للإتصال	250	% 1.2
المجموع	20412	% 100

المصدر: مصالح الوزارة الأولى الجزائرية، **ملحق بيانات السياسة العامة**، على الموقع:
www.premierministne.gov.dz/arabe/media/pfd/declarationtionpg2010an.pdf

وما يلفت إنتباهنا من خلال الإطلاع على بيانات الجدول، النسبة المعتبرة المخصصة للتنمية البشرية بأزيد من 49 % من مجموع الاعتماد المالي للبرنامج و 31.5% لمواصلة تطوير المنشآت القاعدية، في حين أن الاعتماد المالي المخصص لتحسين الخدمة العمومية لم يتعدى 8.16 % و 7.7 % للتنمية الاقتصادية وأقل من 2 % بالنسبة لكل من البحث العلمي والتكنولوجيات الاتصال ومكافحة البطالة[1].

وعلى العموم، إن الهدف الرئيسي في كل هذه البرامج الاستثمارية السابقة الذكر هو تحقيق تنمية إقتصادية وإجتماعية شاملة مع إدخال جميع الأطراف والفواعل الاقتصادية والاجتماعية في ذلك خصوصا القطاع الخاص الذي إستفاد من العديد من المشاريع في ظل هذه البرامج، غير أن المشكل يكمن في عدم ضمان إستمرار مصدر تمويلها المتمثل في الريع البترولي الخاضع لتقلبات الأسعار في الأسواق الدولية[2].

رابعا: التحفيزات الممنوحة للمنتجين الخواص بموجب الأمر 01-03 والقانون 01-18

تدعم الإطار القانوني لترقية الإستثمار الخاص في الجزائر بصدور الأمر الرئاسي رقم 01-03 والمتعلق بترقية وتطوير الاستثمار وكذا القانون رقم 01-18 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، اللذان قدما تحفيزات هامة للمستثمرين الخواص بغرض إنشاء المؤسسات المنتجة للسلع والخدمات.

[1]-زكريا مسعودي، مرجع سابق، ص 10.

[2]-ياسمين نوري، مرجع سابق، ص 139.

1-التحفيزات الممنوحة للمنتجين الخواص بموجب الأمر 01-03 المعدل والمتمم بموجب الأمر 06-08:

حدد الأمر رقم 01-03 النظام الذي أصبح يطبق على الإستثمارات الوطنية والأجنبية المنجزة ضمن النشاطات الاقتصادية المنتخبة للسلع والخدمات، وكذا الاستثمارات التي تنجز في إطار منح الإمتياز أو الرخصة،فمفهوم الإستثمار وفق القانون الجديد يحدد باقتناء أصول تندرج في إطار استحداث نشاطات جديدة، أو توسيع قدرات الإنتاج أو إعادة التأهيل أو إعادة الهيكلة، والمساهمة في رأسمال المؤسسة في شكل مساهمة نقدية أو عينية، وإستعادة النشاطات في إطار خوصصة جزئية أو كلية (هذا النوع الأخير من الاستثمارات لم يذكر في القانون السابق) [1]،بالإضافة إلى المعيار الجغرافي، إعتمد هذا القانون معيار جديدا للإمتيازات الممنوحة وهو مدى خدمة المشروع الإستثماري للإقتصاد الوطني، على هذا الأساس يوجد نظامين بمفهوم الأمر 01-03، وأولهما النظام العام بالنسبة للاستثمارات التي تجز في مناطق لا تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من طرف الدولة ويمكن للمستثمرين أن يستفيدوا خلال مدة إنجازها في الآجال المتفق عليها، زيادة على الحوافز الضريبية وشبه الضريبية والجمركية المنصوص عليها في القانون العام، من تطبيق نسبة مخصصة في مجال الحقوق الجمركية، فيما يخص التجهيزات المستوردة التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار إضافة إلى الإعفاء من الرسوم على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار، ومن دفع رسم نقل الملكية، فيما يخص كل المقتنيات العقارية التي تتم في شكل إطار الاستثمار المعني[2].

أما النظام الثاني فهو النظام الاستثنائي ويخص الاستثمارات التي تنجز في مناطق تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من طرف الدولة والاستثمارات ذات الأهمية الخاصة بالنسبة للاقتصاد الوطني [3]، لاسيما عندما تستعمل تكنولوجيا خاصة من شأنها المحافظة على البيئة وحماية الموارد الطبيعية وإدخار الطاقة وتؤدي إلى تنمية مستدامة، وهو ما يعرف بنظام "الإتفاقية" كونها تقتضي إبرام إتفاقية بين الوكالة لحساب الدولة والمستثمر بعد موافقة المجلس الوطني للاستثمار.

وتعفى الاستثمارات المذكورة سابقا في مرحلة الإنجاز من دفع حقوق نقل الملكية فيما يخص كل المقتنيات العقارية التي تتم في إطار الاستثمار، من الرسوم على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار سواء كانت مستوردة أو مقتناة من السوق المحلية وذلك عندما تكون تلك السلع والخدمات موجهة لإنجاز عمليات تخضع للضريبة على القيمة المضافة، كما يتم تطبيق حق ثابت في مجال التسجيل بتنمية مخفضة قدرها اثنان بالألف (2%) فيما يخص العقود

[1]-المادة 02 من الأمر رقم 01-03، مرجع سابق، ص 05.

[2]-المادة 09 من الأمر رقم 01-03، مرجع سابق، ص ص 5-6.

[3]-المادة 105 من الأمر رقم 01-03، مرجع سابق، ص 06.

التأسيسية والزيادات على رأس المال وتطبيق نسبة منخفضة في مجال الحقوق الجمركية، فيما يخص السلع المستوردة والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار وتتكفل الدولة جزئيا أو كليا بالمصاريف بعد تقييمها وبعد معاينة إنطلاق إستغلال المشروع، يتم الإعفاء لمدة 10 سنوات من النشاط الفعلي [1] من الضريبة على أرباح الشركات، الضريبة على الدخل الإجمالي على الأرباح الموزعة، الدفع الجزافي، الرسم على النشاط المهني والرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار لمدة 10 سنوات ابتداء من تاريخ الاقتناء، مع منح مزايا إضافية من شأنها أن تحسن وتسهل الاستثمار، مثل تأجيل العجز وآجال الاستهلاك.

عند مقارنة هذه الإمتيازات مع تلك الممنوحة في ظل المرسوم التشريعي 93-12، نستنتج ان قانون الاستثمار لسنة 2001 قد زاد من مدة الإعفاءات المقدمة للمستثمر حيث حددها بـ 10 سنوات، بينما نجدها في القانون السابق محددة ما بين 5 إلى 10 سنوات، بالمقابل تم إلغاء إمتيازات أخرى كانت مدرجة في المرسوم التشريعي رقم 93-12 [2]، مثل تكفل الدولة جزئيا أو كليا بمساهمات أرباب العمل في إشتراكات صندوق الضمان الاجتماعي طيلة فترة 5 سنوات قابلة للتمديد، ولم يذكر القانون الجديد البند الخاص بقيام الدولة بمنح تنازلات عن أراضي تابعة للأملاك الوطنية، بشروط إمتيازية قد تصل إلى الدينار الرمزي لصالح الاستثمارات التي تنجز في المناطق الخاصة، حيث تسبب هذا البند في قيام بعض المستثمرين بتحويل هذه الأراضي عن الهدف الأساسي الذي تحصلوا بموجبه عن العقار (أغراض إنتاجية) وقاموا ببيعها بأسعار مضاعفة وهو مازاد مشكل العقار المرتبط بالاستثمار.

وبالتالي، فقد تم الاكتفاء بالمزايا الجبائية وخلل في النظام العام، مع إمكانية تدخل الدولة لتمويل الهياكل المرافقة للاستثمارات في بعض المناطق التي تتطلب ذلك، وعلى خلاف المرسوم التشريعي 93-12 فإن الأمر رقم 01-03 يشير في مادته السابقة إلى إمكانية الطعن في قرار الوكالة أمام القضاء [3]، كما نستنتج أن المرسوم التشريعي رقم 93-12 قد إكتفى بإشتراط القيام بإجراء إعلامي بسيط، ممثل في التصريح لدى وكالة ترقية ودعم ومتابعة الاستثمار مع تحقيق شرط التمويل الذاتي الجزئي للاستفادة من المزايا في النظام العام [*]، في حين أن المجلس الوطني للاستثمار بموجب الأمر رقم 01-03 هو الذي يملك سلطة إتخاذ القرار النهائي فيما يخص المزايا الممنوحة للاستثمارات [4]، هذه المركزية في إتخاذ القرار

[1] –المادة 11 من الأمر رقم 01-03، مرجع سابق، ص 06.

[2] –الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الصناعة والمناجم، المرسوم التشريعي رقم 93-12 مؤرخ في 15 أكتوبر 1993، المتعلق بترقية الاستثمار، (الجريدة الرسمية عدد 64، الصادر بتاريخ 10 أكتوبر 1993).

[3] –المادة 07 من الأمر رقم 01-03، مرجع سابق، ص 05.

[*] - نصت المادة 55 من المرسوم التشريعي رقم 93-12 السالف الذكر، على ما يلي:"تستفيد الاستثمارات المصرح بها طبقا للمادة 4 أعلاه من الضمانات المنصوص عليها في الباب الخامس من هذا المرسوم التشريعي".

[4] - المادة 185 من الأمر رقم 01-03، مرجع سابق، ص 7-8.

أدت إلى العديد من الانعكاسات السلبية، كعدم إحترام الأجل القانوني المحدد لإصدار قرار منح المزايا، مما ينجر عنه زعزعة ثقة المستثمرين بالمقابل حرم الأمر رقم 01-03 على الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار مباشرة مهمة تقييم المشاريع الاستثمارية التي كانت تتولاها الوكالة السابقة (وكالة ترقية ودعم ومتابعة الاستثمار) وتتخذها أساسا لمنح المزايا بالنسبة للاستثمار الأجنبي، ونتيجة لضعف جاذبية المرسوم التشريعي 93-12 رغم ما تضمنه من إمتيازات في ظل الظروف الأمنية الصعبة التي عاشتها الجزائر في مرحلة التسعينات أضاف الأمر 01-03 ضمانات أخرى للمستثمر الأجنبي أهمها إلغاء شرط الحد الأدنى من التمويل الذاتي للحصول على مزايا وكالة دعم الاستثمار، وهو ما من شأنه السماح للمستثمرين الأجانب بإقامة مشروع على الأراضي الجزائرية برؤوس أموال جزائرية بحتة والإستفادة بالرغم من ذلك من إعفاءات جبائية، كما يمكنهم بعد كل تلك المزايا الممونحة، بيع المشروع لمؤسسة وطنية أو دولية دون أية عراقيل، مما يدل على أهمية إسترجاع ثقة المستثمرين الأجانب في المناخ الاستثماري للبلاد، في ظل الأزمة الأمنية التي كانت تشهدها، خاصة أن الخزينة العمومية كانت شبه فارغة[1].

من أجل تجسيد عملية التوجه نحو دعم وتطوير الاستثمار الخاص، أنشأ القانون الجديد هيئتين أساسيتين للاستثمار هما،المجلس الوطني للاستثمار والوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بدلا من وكالة ترقية ودعم ومتابعة الاستثمار المستحدثة بموجب المرسوم التشريعي 93-12 [2].

2-التحفيزات الممنوحة للمنتجين الخواص بموجب القانون رقم 01-18

يهدف هذا القانون إلى تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحديد تدابير مساعدتها وترقيتها[3]حيث يعرفها كما يلي:

> **"تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها كل مؤسسة إنتاج سلع وخدمات تشغل من 1 إلى 250 شخصا ولا يتجاوز رقم أعمالهم السنوي 2 مليار دج أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 500 مليون دج، تستوفي معايير الاستقلالية.....وكل مؤسسة لا يمتلك رأسمالها بـ 25 % فما أكثر من قبل مؤسسة أو مجموعة مؤسسات أخرى، لا ينطبق عليها تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"[4].**

---

[1]-نجيب صالحي وفتيحة مخناش، "أثر برنامج دعم الانعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي وبرنامج التنمية الخماس على النمو الاقتصادي 2001-2014، نحو تحديات آفاق النمو الاقتصادي الفعلي والمستديم"، ورقة مقدمة في إطار أبحاث المؤتمر الدولي **تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1 ،12/11 مارس 2013، ص 24.

[2]-ياسمين نوري، مرجع سابق، ص 142.

[3]-المادة 02 من الأمر رقم 06-08 المؤرخ في 15 يوليو 2006، المعدل والمتمم للأمر رقم 01-03 المؤرخ في 20 أغسطس 2001 والمتعلق بتطوير الإستثمار (الجريدة الرسمية، عدد 47، الصادر بتاريخ 19 يوليو 2006)، ص 17.

[4]-المادة 04 من القانون رقم 01-18، مرجع سابق، ص ص 5-6.

وهنا يجب على الجماعات المحلية في إطار التنمية المحلية أن تبادر طبقا للمادة الثالثة من نص القانون وفق مهامها وصلاحيتها، بإتخاذ كل التدابير اللازمة من أجل مساعدة ودعم ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة[1].

تهدف تدابير المساعدة والدعم لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة موضوع هذا القانون إلى ما يلي:

-تشجيع بروز مؤسسات جديدة وتوسيع ميدان نشاطها.

-تسهيل حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الأدوات والخدمات المالية الملائمة لإحتياجاتها.

-ترقية وتصدير السلع والخدمات التي تنتجها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة [2]، كما تم بموجب هذا القانون إنشاء مشاتل لضمان ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة[3].

وفي إطار تحسين الخدمات العمومية، نصت المادة 16 من هذا القانون على ما يلي: "**يجبعلى المؤسسات العمومية في إطار تحسين الخدمات العمومية، تشجيع تطوير الشراكة بين القطاعين العام والخاص**"[4]

وقد إعتبر هذا القانون المناولة "المقاولة" هي الآداة المفضلة لتكثيف نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لهذا تم تأسيس مجلس مكلف بترقية المناولة (la sous-traitance)* يرأسه الوزير المكلف بالمؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة ،يتشكل من ممثلي الإدارات والمؤسسات والجمعيات المعنية بترقية المناولة، ويتولى أساسا تشجيع قدرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ميدان المناولة.

في هذا الصدد، من خلال كل ما تم التطرق إليه في هذا المبحث، نصل إلى أن مكانة ودور القطاع الخاص سواء في ظل برامج الإنعاش الاقتصادي أو في ظل قوانين الإستثمار، كان ضعيفا ولم يتم أعطاءه الدور الفعلي الذي يجب أن يلعبه رغم أن قانون الاستثمار 01-18 و 01-03 وغيرها من القوانين المكملة لها أعطت دورها مهما للقطاع الخاص كشريك للدولة في الاستفادة من مختلف الاستثمارات والمشاريع سوءا عن طريق إقتراحها من طرف المستثمرين الخواص أو منحها من طرف الدولة لهؤلاء المستثمرين، وقد تم التركيز على ترقية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سواءا المحلية أو الأجنبية بإعتبارها المحرك الأساسي للسير بعملية التنمية وتحقيق المستوى المطلوب لها، لكن

---

[1]-المادة 03 من القانون رقم 01-18، مرجع سابق، ص 05.

[2]-المادة 11 من القانون رقم 01-18، مرجع سابق، ص 06.

[3]-المادة 12 من القانون رقم 01-18، مرجع سابق، ص 07.

[4]-المادة 16 من القانون رقم 01-18، مرجع سابق، ص ص 07-08.

* - المقصود بالمناولة ان يلجأ المقاول الى شخص آخر وهو المقاول من الباطن(الداخل) لإنجاز مشروع او جزء منه، إما في شكل تعاون مباشر أو غير مباشر.

كل هذا لم يتم التقيد وتنفيذه بالشكل المطلوب بإعتباره أن برامج الإنعاش الاقتصادي الثلاثة جاءت في جانب من جوانبها من أجل ترقية وتنمية القطاع الخاص الوطني وجعله قادرا على إنتاج السلع والخدمات والمنافسة مع القطاع الخاص الأجنبي، وبالتالي فتح أسواق ومستثمرات جديدة على المستوى الوطني قادرة على الإنتاج والمساهمة في زيادة الدخل الوطني وإرتفاع نسبة التصدير خارج قطاع المحروقات، وإعطاء هامش للحرية والابتكار للمستثمرين الخواص بما يتماشى مع تحقيق المنفعة العامة والخاصة والوصول إلى الأهداف المطلوبة للدولة وهي تحقيق التنمية على جميع الأصعدة، لكن هذا ما تم إهماله في برامج الإنعاش الاقتصادي حيث ما نلاحظه من خلال دراستنا وتحليلنا لهذه البرامج أن دور القطاع الخاص الفعلي أو المنتج كان بنسب ضعيفة وضئيلة على غرار القطاع الخاص الطفيلي أو المملوك للدولة الذي يعتمد على المشاريع التي تمنحها له، خصوصا في قطاع الأشغال العمومية مع إهمال بقية قطاعات النشاط الأخرى كالفلاحة والصناعة باعتبارها قطاعات محتكرة من طرف الدولة، والتي تضع العديد من العوائق والصعوبات للإستثمار فيها بهدف ضمان إحتكارها و بقاء سيطرتها وتحكمها في الإقتصاد الوطني، عن طريق قطاع المحروقات.

لكن من خلال التطورات الحاصلة في السنوات الأخيرة، وفي ظل الأزمة البترولية التي عانت منها الدول الريعية ومنها الجزائر هناك نشاط ملحوظ وواضح لمختلف مؤسسات القطاع الخاص الوطنية والأجنبية في الجزائر، وإستثمار العديد من هذه المؤسسات في القطاعات المنتجة والتي تعود بالفائدة على الدولة والخواص، وأيضا بروز قوة جديدة للخواص تتمثل في منتدى رؤساء المؤسسات الذي أصبح يضغط على السلطة لتعديل وتمرير العديد من القرارات الحساسة التي تخدم مصالح هؤلاء الخواص وهذا ما يؤكد أن مكانة القطاع الخاص في الجزائر في تطور مستمر ودوره في المساهمة في تحسين الإقتصاد الوطني وترقية التنمية المحلية في زيادة مستمرة، كل هذا في ظل تراجع أسعار البترول الذي يعتبر المحرك الأساسي للاقتصاد الوطني وبالتالي عجز الدولة عن تلبية متطلبات المواطنين وإستكمال المشاريع التنموية التي كانت تسعى إلى تنفيذها، وهنا تحاول السلطة المركزية للدولة الاستنجاد بالقطاع الخاص الوطني والأجنبي ولو بطريقة غير مباشرة لتغطية هذا العجز عن طريق مختلف الحوافز والتسهيلات الممنوحة له التي تجسدت بشكل واضح في مختلف تصريحات الوزراء وعلى رأسهم الوزير الأول، وأيضا في قانون الإستثمار الذي تم تعديله ليتماشى مع الظروف الإقتصادية الراهنة.

المبحث الثالث: دور القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني

يلعب القطاع الخاص دورا مهما، ومتزايدا في الاقتصاديات الحديثة، حيث يمكن رصد خدماته للتنمية في العديد من المؤشرات، هذه المؤشرات تعكس مكانته في السوق الوطنية، كما تعكس التوجه العام للدولة في تعاملها مع مؤسساته، حيث وفي معظم دول العالم أصبح القطاع الخاص يساهم بالقسط الأكبر في المؤشرات الكلية للاقتصاد كالتشغيل والقيمة المضافة والمساهمة في الصادرات وغيرها.

إن الجزائر كغيرها من دول العالم سعت إلى زيادة مكانة القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني، من خلال مختلف السياسات الإصلاحية، التي تهدف إلى تطوير مناخ الإستثمار وإزالة العراقيل السياسية والبيروقراطية، وتقديم التحفيزات الجمركية والضريبية لتنمية هذا القطاع وزيادة قدرته في تأهيل الاقتصاد الوطني، ومن خلال المؤشرات الآتية يمكن تحديد المكانة الحقيقية للقطاع الخاص في الاقتصاد الوطني.

أولا : دور القطاع الخاص في تكوين الناتج المحلي:

إن الناتج المحلي الخام هو مؤشر إقتصادي، يعتمد عليه في تقييم مدى نمو الاقتصاد الوطني، وعندها تصبح القيمة المضافة وسيلة لتحليل مدى مساهمة كل قطاع في النمو المحقق، ويعرف الناتج المحلي على "أنه مجمل ما ينتجه الاقتصاد المحلي"، يعني القيمة السوقية لكل السلع والخدمات النهائية التي ينتجها المجتمع في فترة زمنية محددة[1].

ويبين الجدول التالي مساهمة القطاع الخاص في تكوين الناتج المحلي.

الجدول رقم (05): يبين مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي (2003-2007)

البيان	2003		2004		2005		2006		2007	
	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة
نسبة القطاع العام في الناتج المحلي	550.6	22.9	598.65	21.8	651	21.59	70.5	20.44	749.86	19.20
نسبة القطاع الخاص في الناتج المحلي	1884.2	77.1	2146.75	78.2	2364.5	78.41	1740.06	79.56	3153	80.80
المجموع	2434.8	% 100	1745.4	%100	3015.5	% 100	3444.11	% 100	3903	% 100

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات نشرة 2008، على الموقع:

- http://www.ons.dz

من خلال الجدول نلاحظ ان مساهمة القطاع الخاص في تكوين الناتج المحلي خارج قطاع المحروقات مرتفعة حيث تجاوزت نسبة 70 % ذلك خلال فترة 2003-2007، لتصل أكثر من 80 % سنة 2007.

[1]-عبد الرزاق مولاي لخضر، "متطلبات تنمية القطاع الخاص بالدول النامية-دراسة حالة الجزائر"، مرجع سابق، ص 267.

لكن مع ذلك يجب عند كل تقييم لدور القطاع الخاص، أن نأخذ في الاعتبار دور قطاع المحروقات في تكوين الناتج القومي، حيث أن قوة أي إقتصاد مرهونة بمدى تنوع منتجاته، كمؤشر لمدى تنافسية الدولة على المستوى العالمي، عكس الدول التي تعتمد على قطاع واحد فإنها غالبا ما تكون عرضة لهزات تؤثر سلبا على توازناتها الداخلية والخارجية.

هذا إذا تحدثنا عن القطاع الخاص عموما، أما حصة القطاع الخاص الأجنبي، والذي يعد مؤشرا قويا على مدى صحية مناخ الاستثمار في أي دولة، كما أنه الطريق الوحيد لتوطين التكنولوجيا، وتعويض النقص في مواد أي دولة، فإن حصة الجزائر فيه لازالت هزيلة جدا، ولا تكاد تذكر، فقد صدر عن مجموعة النبات العالمي تقرير "الاستثمار خارج الحدود 2010" هذا التقرير يرصد شروط النجاعة للدول التي تستهدف الإندماج في الاقتصاد العالمي، وفقا لفعالية الاستثمار الأجنبي، فقد أشار إلى أن حصة الجزائر من إجمالي 79.2 مليار دولار وهو حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول العربية، لم تتجاوز 2.8 مليار دولار أي ما يعادل 3.4 %[1].

كما يمكن من خلال الجدول الثاني ملاحظة مدى مساهمة القطاع الخاص في تكوين القيمة المضافة، مع الأخذ في الإعتبار قطاع المحروقات.

الجدول رقم (06): يوضح مساهمة القطاع الخاص في تكوين القيمةالمضافة الفترة (1974-2004)

البيان	1974	1984	1994	2004
قطاع عمومي	% 58.6	% 69.5	% 53.4	% 52
قطاع خاص المجموع	% 41.4	% 40.5	%46.6	% 48
المجموع	% 100	% 100	% 100	% 100

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات (**الحسابات الاقتصادية: 1963-2001/1995-2003**)، على الموقع: http://www.ons.dz-

رغم النتائج المسجلة في الجدول، تبقى مساهمة القطاع الخاص في تكوين القيمة المضافة ضعيفة عكس بقية الدول النامية حيث يساهم القطاع الخاص بنسبة تقل عن 70 %، فروسيامثلا: يساهم بـ 70 %، مصر 67.8 %[2].

[1]-بشير مصيطفى، **الإصلاحات التي نريد: مقالات في الاقتصاد الجزائري** .الجزائر: جسور للنشر والتوزيع، 2012، ص 171.

[2]-عبد الرزاق مولاي لخضر، "متطلبات تنمية القطاع الخاص بالدول النامية-دراسة حالة الجزائر -"، مرجع سابق، ص 268.

إن الأهمية النسبية لمساهمة القطاع الخاص في تكوين القيمة المضافة قد إنخفضت في الفترة من 1967-1981، والسبب هو سيطرة القطاع العام في ظل ما أعطي له ضمن إستراتيجية التنمية المنتهجة.

أما في مجال التجارة والخدمات، فنلمس إنخفاضا من 60.7 % سنة 1982 إلى 57.7% سنة 1990، لصالح قطاع النقل والإتصال، والسبب يعود لظهور قانون تحرير النقل الصادر سنة 1988 [1].

ثانيا :دور القطاع الخاص في التشغيل

من أبرز الغايات التي يتم تطوير القطاع الخاص من أجلها هو المساهمة في التشغيل، وإمتصاص البطالة، وسنحاول من خلال الجدول التالي سنقوم بتقريب الرؤية فيما يخص قدرة القطاع الخاص على التشغيل.

الجدول رقم (07): يوضح مساهمة القطاع الخاص في التشغيل في الجزائر في الفترة 1967-1990

السنوات	العدد الإجمالي للعمال الأجراء	حصة القطاع الخاص	النسبة %
1967	874000	299800	34.3
1970	1.028700	349800	34
1981	2322000	655000	28.2
1982	2465000	657400	26.7
1986	2921000	717000	24.5
1990	3.609000	952800	26.4

المصدر: ياسمين نوري، مرجع سابق، ص95.

إن مساهمة مؤسسات القطاع الخاص بإستثناء مؤسسات قطاع الفلاحة في التشغيل تراوح حسب الجدول من 24 % إلى 34% ، وهي نسبة مقبولة، إذا أخذنا في الحسبان الظروف التي كان نشيط فيها، على رأسها الخوف من خوض التجارب الاستثمارية في المجال الصناعي، كما أن أرباب العمل كثيرا ما يلجأون إلى تخفيض التكاليف وبالتالي اللجوء إلى إستغلال اليد العاملة الموجودة، واعتماد التشغيل الموسمي، والعمل بالساعة، إضافة إلى الكثير من العمال الغير مصرح بهم لدى الضمان الاجتماعي، وهم إطارات في القطاع العام وهذا يجعل الأرقام الحقيقية أكبر بكثير مما هو مصرح به[2].

كما أن القطاع الفلاحي، والذي لم يشمله الإحصاء يهيمن عليه القطاع الخاص، هذا بالإضافة إلى الثقافة السائدة والتي تفضل القطاع العام على الخاص في قضية التشغيل نظرا للضمانات التي يقدمها القطاع العام، كما أن القطاع العام يستهدف إمتصاص البطالة كهدف إجتماعي أكثر منة إقتصادي،

[1]-نفس المرجع، ص 269.

[2]-ياسمين نوري، مرجع سابق، ص 94.

وبالتالي فالكثير من مناصب الشغل في القطاع العام، هي مناصب غير حقيقية، وبالتالي فالنسب بين القطاعين لا يمكن تفسيرها من وجهة نظر إقتصادية خالصة[1].

أما دور القطاع الخاص في التشغيل في السنوات الأخيرة، فيمكن قراءة نتائجه من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (08): يوضح مساهمة القطاع الخاص في التشغيل في الجزائر (الفترة 2003-2005)

الوحدة: ألف عامل	2003			2004			2005		
	قطاع عام	قطاع خاص	مجموع	ق. عام	ق. خاص	المجموع	ق .عام	ق-خاص	المجموع
الفلاحة	51	1361	1412	25	1592	1617	28	1352	1380
الصناعة	304	500	804	345	715	1060	395	664	1059
الأشغال العمومية والبناء	87	713	800	100	868	968	87	1125	1212
التجارة والخدمات	2216	1452	3668	2208	1945	4153	2454	1939	4393
المجموع	2658	4026	6684	2678	5120	7798	2964	5080	8044

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات (الفترة 2007) ،على الموقع:

-http://www.ons.dz

إن القطاع الخاص، ومن خلال الجدول يشغل أكثر من 5 ملايين عامل، بما نسبته 63 % من حجم التشغيل، مقارنة بـ 37 % للقطاع العام، وهي نتائج تشير بوضوح إلى تطور مكانة القطاع الخاص داخل الإقتصاد الوطني في السنوات الأخيرة.

القطاع الخاص الذي بدأ بالتهيكل ضمن إقتصاد السوق سيكون له أهمية كبيرة في التشغيل، فقد ازداد عدد المستخدمين في القطاع من 4026 سنة 2003 إلى 5120 سنة 2004 ثم إلى 5080 سنة 2005، وفي المقابل فإن حجم القطاع العام بقي شبه ثابت.

لكن مع ذلك، فإذا أردنا ربط هذه الإحصاءات بالفترة التي أخذت فيها لأمكن القول أن هذه الأرقام لا تعبر عن تطور الطلب في جانب القطاع الخاص، فالتشغيل في القطاع الخاص الجزائري لا يتربط بالتوسع في الإنتاج سواء للسلع أو الخدمات، بل يرتبط بتحقيق التنمية، فلا يمكن أن نهمل حقيقة أن الدولة الجزائرية قد أطلقت في السنوات الأخيرة وانطلاقا من سنة 2001 برامج ضخمة، وبأموال باهضة في إطار برامج الإنعاش الاقتصادي (حوالي 280مليار دولار)، هذه البرامج استفاد منها القطاع الخاص في إطار العقود المبرمة مع الدولة، والتي مكنته من توسيع العمالة، وبذلك فإن هذه الإحصاءات مؤقتة وغير صلبة، وسرعان ما ستراجع تحت تأثير التراجع في برامج الدولة الناتجة عن التراجع في مواردها،

[1]-نفس المرجع، ص 95.

وبذلك فالإحصاءات في جانب التشغيل يجب أن تؤخذ في إطار أشمل وضمن حقيقة أكبر وهي علاقة القطاع الخاص بالبرامج التنموية للدولة، وتبعيته لها من حيث التوسع أو التراجع في نسب التشغيل.

كما أن القطاع الخاص في التنمية عموما وفي التشغيل خصوصا ضعيف إذ قدرفي دول العالم الثالث لأسباب منها:[1]

-القصور في فهم دور القطاع الخاص في التنمية وهذا راجع للخلفية الإيديولوجية للنظام القائم.

-قطاع خاص لم يتعود على المنافسة وفق قواعد السوق، وتم تطويره غالبا للتكيف مع التطورات الخارجية.

-ضعف في التكوين والتأطير، وعدم الإهتمام بالمورد البشري.

-عدم المواءمة بين العرض والطلب على التشغيل، ويتجلى هذا في عدم ربط مؤسسات التعليم والتكوين بسوق الشغل.

ثالثا: دور القطاع الخاص في تمويل التنمية

تاريخيا في فترة ظهور ونمو و إزدهار الصناعات في الولايات المتحدة الأمريكية، مثلت مدخرات قطاع العمال الخاص المنظم أهم المصادر الإدخارية، بسبب الأرباح الكبيرة التي خصصها قطاع التجارة الخارجية، وقطاع الصناعة إلى جانب الأرباح الكبيرة التي تحققت نتيجة إرتفاع الأسعار في تلك الفترة، كل هذا أدى إلى زيادة الاستثمارات والإنتاج.

نقصد بفائض المشاريع "تلك المدخرات والتي هي عبارة عن جزء من الأرباح الصافية وغير الموزعة على المساهمين والمحتجزة لديها، وكذلك لم تحول إلى الميزانية العامة".

إن تحقيق فوائض مالية للقطاع الخاص، يعني توفير موارد مالية الاقتصاد الوطني ككل، يمكن استغلالها مستقبلا هذا يعني أن للمشاريع الاستثمارية بصفة عامة قدر أكبر من الأهمية، وتتضاعف هذه الأهمية أكثر في الدول النامية التي تتميز بندرة الموارد، وكذلك عدم تحمل أي إسراف في الأموال، وعدم الاستغلال والتسيير الأمثل لها.

ولقد ساهم القطاع الخاص الجزائري في تحقيق فوائض مالية معتبرة حيث فاقت النصف من إجمالي نتيجة الاستغلال لقطاع الأعمال بصفة عامة أي الخاص والعام، ذلك رغم كون القطاع العام الجزائري يستحوذ على قطاع المحروقات الذي يمكن من تحقيق فوائض مالية مهمة.

[1]-نفس المرجع، ص 272.

الجدول رقم (09): يوضح نتيجة الاستغلال للقطاع الخاص خلال الفترة (1996-2003)

السنوات	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
القطاع الفلاحي	243886.1	203296.1	281051.3	310765.8	293648.7	317243.8	321435.0	401708.4
القطاع الصناعي	102608.8	122461	14860.6	162433.9	220477.7	242742.9	304534	350573.6
القطاع الخدمي	289150.8	359080.1	406913.9	444475.9	529622.6	602022.6	649915.2	709284.6
نتيجة الاستغلال للقطاع الخاص	705575	732644	874135.8	970742.7	529622.6	602033.9	649915.2	709284.6
نتيجة الاستغلال لقطاع الأعمال الخاص+العام	12219784	1354552.1	13186886.7	1574762.6	2224300.5	2201771.4	231354.9	2764172.5
نسبة مساهمة القطاع الخاص من نسبة الاستغلال	% 57.7	% 54	% 66.3	% 61.6	% 46.9	% 52.8	% 55.1	% 52.9

Source:ONSdonnées statistique N, 405 Septembre 2004 ،sur le site:

http://www:Heritaqe.Oeg/index

من خلال تحليلنا للجدول الذي يؤكد أن القطاع الخاص الجزائري يساهم بنسبة تفوق القطاع العام في تكوين الفوائض مالية، التي تعتبر كمصدر للإدخار، وتساهم في تمويل التنمية وقد فاقت مساهمته 50 % في أغلب سنوات الدراسة ما عدا سنة 2000، وذلك نتيجة للتطور الكبير الذي شهدته المحروقات في هذه السنة، حيث إرتفعت من 222693.7 مليون دج في سنة 1999 لتصل إلى 1073354.4 مليون دج في سنة 2000 أي نسبة 90.95 من نتيجة الاستغلال المحققة في السنة، ونرى أن القطاع الزراعي الخاص حقق في جميع السنوات فائض وهذا الفائض مثل نسبة مهمة في إجمالي الناتج المحقق للقطاع الخاص، حيث بلغت النسبة 31.7 % في سنة 1996 لترتفع في سنة 1997 إلى 34 % وقدرت في سنة 2003 بحوالي 27.5 ،لهذا فالقطاع الزراعي الخاص يعتبر من أهم القطاعات الاقتصادية الجزائرية خاصة منذ تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، ذلك رغم ضعف الموارد الآتية الخاصة بالري والمستوى الضعيف للتأطير التقني.

القطاع الصناعي من خلال النتيجة التي حققها خلال فترة 1996 إلى 2003 توضح الزيادة المستمرة في مساهمته في النتيجة الإجمالية للقطاع الخاص، حيث مثلت نسبة مساهمته في نتيجة

الاستغلال للفترة 1996 إلى 2000 وفي أغلب السنوات الأخرى أكثر من 14 حيث قدرت في سنة 1996 و 1997 بـ 14.2 % و 14.5 % على التوالي لتصل في سنة 2000 إلى 21 % بينما إرتفعت هذه النسبة بعد سنة 2000 لتقترب من 24 % في كل من 2002 و 2003.

ورغم زيادة نسبة مساهمة القطاع الخاص في الفوائض المالية المحققة بعد سنة 2000 إلا أن نسبة تطوره قد شهدت خلال السنة 2003 إنخفاضا عن الفترة 1996 إلى 2000 حيث قدر تطوره في هذه الفترة بنسبة تتراوح ما بين 8 % إلى 10 %أما في سنة 2003 قدرت هذه النسبة بـ 5 % فقط[1].

أما قطاع الخدمات فيبقى القطاع الرائد ضمن القطاعات التي تساهم في تحقيق الفوائض المالية بسبب أهمية النقل والمواصلات إلى جانب خدمات الفنادق والمطاعم التي شهدت تطورا ملحوظا في القطاع الخاص الجزائري، خصوصا في الفترات الأخيرة، بسبب تراجع أهمية القطاع العام في هذا المجال، كما لعبت التجارة دورا هاما في زيادة الفوائض المالية رغم كون التجارة غير الرسمية أو ما يعرف (بالأسواق الموازية) * مهيمنة على تسيير الإنتاج وتوزيعه، ومنذ سنوات عديدة نمت هذه الأسواق غير الرسمية بصورة كبيرة ورهيبة، واستحوذت حتى على تسيير التجارة الخارجية[2].

رابعا: دور القطاع الخاص في ترقية التجارة الخارجية

يخصص هذه النقطة الأخيرة حول مكانة التي يحتلها القطاع الخاص الوطني في التجارة الخارجية وبالضبط مساهمته في الواردات، كما هو معبر عنه في الجدول التالي الذي يمنحنا صورة عن هذه المساهمة.

---

[1]–سفيان بن عبد العزيز، **دعم وتطور القطاع الخاص كآلية لترقية التجارة الخارجية الجزائرية خارج المحروقات**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بشار، الجزائر، ص 6. على الموقع:

http://www-caus.org.ib>Home>down

تاريخ الإطلاع:2017/03/10

*–السوق الموازية أو السوق الفورية: "هي سوق تتداول فيها الأوراق المالية للشركات التي لم تتشكل شروط أدراجها في البورصة بعد، تتم غالبية الصفقات منها بسرعة بواسطة الهاتف أو الحاسوب لا عن طريق المزاد في البورصة المنظمة، معظمها سوق تجار لحسابهم الخاص".

[2]–ياسمين نوري، مرجع سابق، ص 157.

الجدول رقم (10): يوضح تطور الواردات حسب القطاع القانوني (2000-2007) (الوحدة مليون دولار)

السنوات	البيان	عمليات القطاع العمومي	عمليات القطاع الخاص	المجموع
2000	القيمة	32.50	59.52	91.72
	النسبة	35.43	64.52	100
2001	القيمة	32.16	67.24	99.40
	النسبة	32.0	68	100
2002	القيمة	39.40	80.69	120.09
	النسبة	33	67	100
2005	القيمة	4.746	15.298	20.044
	النسبة	24	76.32	100
2006	القيمة	22.78	16.221	21.005
	النسبة	4.784	77.22	100
2007	القيمة	7.002	20.390	27.439
	النسبة	25.22	74.31	100

المصدر: المديرية العامة للجمارك وإحصائيات، وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (نشرة 2007) .

على الموقع:

-http://www.douane.gov.dz

يظهر من الجدول التطور الملحوظ الذي سجله القطاع الخاص في عملية الاستيراد حيث إرتفعت النسبة من 64.57 % سنة 2000 بقيمة قدرت بحوالي 59.22 مليون دولار إلى 67 % من قيمة الواردات سنة 2002 بقيمة تقدر بـ 80.69 مليون دولار، أما في سنة 2005 فقد بلغت قيمة واردات القطاع الخاص 15.298 أي ما نسبته 76.23 من قيمة الواردات الإجمالية ثم إرتفعت هذه النسبة لتصل إلى 77.22 % سنة 2006 ويرجع سبب هذا الارتفاع إلى إنفتاح السوق الوطني على الخارج [1]، والترتيبات الإدارية المعمول بها لدى مصالح الجمارك، وكذا التسهيلات المقدمة للمستوردين، وعكس وضعية الواردات تبقى مساهمة القطاع الخاص في عملية التصدير خارج قطاع المحروقات ضئيلة جدا، حيث بلغت قيمة الصادرات من مجموع الصادرات الكلية ما قيمته 205 مليون دولار سنة 2001 من مجموع 648 مليون دولار بنسبة تقدر بـ 31.6 %، كما إرتفعت هذه النسبة إلى 53.9 % بقيمة تقدر بـ 396 مليون دولار من مجموع 734 مليون دولار من قيمة الصادرات الكلية، وفي سنة 2004 ارتفعت هذه القيمة إلى 536.6 مليون دولار مما يدل على إنتعاش قيمة صادرات القطاع الخاص خارج

[1]-سرفيان بن عبد العزيز، مرجع سابق، ص 182.

المحروقات، والتي إرتفعت أكثر خلال السنوات الأخيرة، نتيجة تراجع أسعار البترول وللبحث عن صادرات جديدة خارج المحروقات[1].

الجدول رقم (11) : يوضح مساهمة القطاع الخاص في التجارة الخارجية لسنة 2004 (الوحدة: مليون دولار)

البيان	عدد المستوردين	النسبة	قيمة الواردات	قيمة الصادرات	النسبة
القطاع الخاص	27536	% 74.0	13400	536.6	% 17.34

المصدر: المديرية العامة للجمارك (نشرة 2004) على الموقع:

-http://www.douane.gov.dz

بالنسبة لعدد المصدرين فإنه لا يتجاوز 800 مصدر وهو عدد قليل مقارنة بعدد المستوردين، مع أنه وبالرغم من إرتفاع المنتجات المصدرة من 700 منتوج سنة 1997 إلى 1100 منتوج سنة 2004 إلا أن النسبة تبقى ضئيلة مقارنة بإجمالي الصادرات خارج المحروقات[2].

ويعد العجز في الميزان التجاري الذي تعاني منه الجزائر خلال السنوات الأخيرة، مربوط أساسا بتراجع أسعار البترول وهشاشة نمط الإنتاج وذلك لإعتبارين إثنين هما:

الاتجاه المستمر لتراجع الميزان التجاري على الأساس الفصلي خلال الأعوام الخيرة، ثم الوضعية التي آلت إليها سوق النفط منذ سنة 2008 من حيث حجم الاستثمارات ومستوى الإنتاج الوطني من جهة والطلب الخارجي المتوقع للمدى المتوسط من جهة ثانية.

وهذا ما أثر بشكل كبير ومباشر على نشاطات القطاع الخاص في مجال التجارة الخارجية التي تشمل بياناتها كلا من السلع والخدمات [3]، وعندما يتراجع الميزان التجاري فهو يعكس إما تراجع التصدير أو زيادة الاستيراد في حالة الجزائر إزدادت الواردات وتراجعت الصادرات في وقت واحد ولفترة السنوات الأخيرة تمتد إلى 2006، وفيما يخص صادرات الجزائر التي 97 %منها محروقات و 98 % منها محروقات ومعادن عدنا في سنة 2013 إلى نفس مستوى 1999 بعد أن بلغنا أعلى مستوى في سنة 2006، وخلال هذه الفترات كان دور القطاع الخاص في التصدير مقتصر على قطاع المحروقات بشكل كبير، أما خارج المحروقات فهو بنسب ضئيلة، أما بالنسبة للواردات فقد إنتقلت في ضرف 10 سنوات من 23 مليار دولار إلى 57 مليار دولار في 2013 ومتوقع لها مستوى 60 مليار نهاية 2014 [4].

---

[1]–نفس المرجع، ص 183.

[2]–عبد الرزاق مولاي لخضر، "متطلبات تنمية القطاع الخاص بالدول النامية دراسة حالة الجزائر"، مرجع سابق، ص 277.

[3]–بشير مصيطفى، **نهاية الريع: الأزمة والحل**. الجزائر: جسور للنشر والتوزيع، 2016، ص 21.

[4]–نفس المرجع، ص 19.

هذا ما يؤكد التراجع المستمر للميزان التجاري وأيضا التراجع الكبير للقطاع الخاص في مجال التجارة الخارجية خصوصا في مجال التصدير، كل هذه المؤشرات مرتبطة أساسا بتراجع أسعار النفط في السنوات الخيرة والذي يوضح أن دور القطاع الخاص ومكانته في التجارة الخارجية مرتبط أساسا بتقلبات أسعار النفط والأولويات التي تمنحها الدولة في مجال التجارة الخارجية.

في ظل كل هذه المتغيرات قامت الدولة الجزائية بمحاولة تطبيق مجموعة من السياسات الجديدة في إطار محاربة هذه الظاهرة عن طريق تقنين الإسترداد، ذلك بواسطة إدارة ميزان الواردات بشكل أكثر فعالية وهو ما لم يحدث لحد الساعة، حيث أكدت بيانات التجارة الخارجية للبلاد في (جانفي–فيفري 2016) تراجعا محتشما للواردات لم يزيد عن 13 % في مقابل تراجع للصادرات خارج المحروقات بلغ 38 %[1]، والمطلوب يتمثل في مجموعة من الإجراءات هي:

–التحليل الفني لمعطيات التجارة الخارجية للجزائر على أساس الشركاء، سلة الواردات، طبيعة التسهيلات، دراسة الأثر، سلبيات السياسات المنتهجة في مجال التصدير وإتجاه الأسواق الواعدة آفاق 2030.

–وعلى ضوء هذا التحليل يمكن وضع قائمة رمادية بقائمة المنتجات المعرضة للتقييد وهي نفسها المنتجات الممكن إنتاجها في الداخل وفقا لرؤية متطورة لمنظومة الإنتاج الوطني وذلك جنبا إلى جنب مع المنتجات التي ينبغي ترقية ميزاتها التصديرية ومن ثمة التوجه نحو الاستثمار في منتجات التصدير.

–تصميم حواجز جمركية جديدة (رسوم وغير الرسوم) للحد من فائض الاستيراد والرفع من تنافسية المنتجات الوطنية المعدة لتلبية الطلب الداخلي[2].

وفي موازاة هذه الإجراءات قصيرة المدى، لا غنى عن السياسات البنيوية المبنية على الضبط في ضمان توازن الأسواق للمدى البعيد، وهنا يمكن الاستفادة من أدوات اليقظة الإستراتيجية في التجارة الخارجية وتصميم سياسة جديدة للتصدير خارج المحروقات[3].

---

[1]–بشير مصيطفى، **اقتصادنا: الفرصة المتبقية**.الجزائر:جسور للنشر والتوزيع، 2016، ص33.

[2]–بشير مصيطفى، **الإصلاحات التي نريد: مقالات في الاقتصاد الجزائري**، مرجع سابق، ص 89.

[3]–بشير مصيطفى، **اقتصادنا: الفرصة المتبقية**، مرجع سابق، ص33.

خلاصة و إستنتاجات:

من خلال دراستنا لهذا الفصل توصلنا إلى مجموعة من النتائج أبرزها ما يلي:

-اعتراف المشرع الجزائري بالقطاع الخاص منذ الاستقلال، غير أنه كان اعترافا مصحوبا بالكثير من التناقض والتحفظ، بفعل الصراعات السياسية على السلطة آنذاك، إضافة إلى التخوف من تطور القطاع الخاص بشكل يمكنه من أن يتحول إلى قاعدة للإستيلاء على السلطة أو أداة سيطرة تؤثر على اتخاذ القرارات السياسية، لهذا تم العمل على تقييده وزيادة الضغط على نشاطه، خاصة عقب ارتفاع أسعار البترول في الأسواق الدولية منذ سنة 1973، مما وفر للنظام الحاكم مداخيل ربحية ضخمة أغنته عن اشراك القطاع الخاص في المجهود التنموي الوطني والمحلي، لكن بعد مطلع الثمانينات شهد الاقتصاد الوطني تحولات عميقة متأثرا بالضغط الداخلي الناجم عن مخلفات الأزمة الاقتصادية وكذا إلزامية الإصلاحات التي تتعلق أساسا بالانخراط في اقتصاد السوق وتوسيع نشاطات القطاع الخاص واحترام الملكية الخاصة بفعل الضغط الخارجي للمؤسسات المالية الدولية كشرط لكل مساعدة تقدمها للجزائر، نتيجة لذلك تم وضع آلية تشريعية جديدة جسدت الإنفتاح على القطاع الخاص وتحفيزه من خلال تقديم العديد من الضمانات والامتيازات والتي اصطدمت بدورها بعراقيل بيروقراطية ميدانية أعاقت تنفيذها.

رغم كل العراقيل التي تعترض مؤسسات القطاع الخاص في الجزائر، فقد تدعم الإطار القانوني لترقية الاستثمار مطلع الألفية الثالثة بصدور الأمر رقم 01-03 المتعلق بترقية وتطوير الاستثمار وكذا القانون رقم 01-18 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة اللذان قدما تحفيزات هامة للمستثمرين الخواص بغرض إنشاء مؤسسات منتجة للسلع والخدمات مما ساهم في إنجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في توفير الأغلبية الكبيرة من مناصب الشغل سواءا المصرح بها أو غير المصرح بها، كما أصبحت تتوسع بشكل كبير في العديد من القطاعات الاقتصادية في مقدمتها التجارة، وبدأت تكون قاعدة اقتصادية مهمة لذا وجب على الدولة دعمها باعتبارها المساهم الرائد في خلق الثروة وتحقيق التنمية.

ويبقى القطاع الخاص الموجه للاستيراد أكبر المستفيدين من الغلاف المالي الضخم المخصص للاستثمارات العمومية في ظل سياسة الانعاش الاقتصادي والتي لم تساهم في رفع عرض الإنتاج الوطني بسبب ضعف الجهاز الإنتاجي الوطني، لهذا تم تحويل تلك المبالغ عن طريق تضخيم تكاليف إنشاء الهياكل القاعدية والمزيد من الاستيراد لتغطية الطلب على الاستهلاك، حيث أن الكسب السهل والوفير للربح النفطي، جعل النظام الحاكم غير جاد في إنفاقه، موظفا إياه في كل ما يمكنه من البقاء على سدة الحكم ولو على مشاريع فاشلة على غرار آليات دعم المبادرة المقاولاتية التي تجسد الإنفاق العمومي وفق المنطق الشعبوي، في وقت ينتظر فيه المنتجون الخواص الدعم الجاد من السلطات العمومية لدفع الآلة الإنتاجية الوطنية المتوقفة، عن طريق إشراك القطاع الخاص في المشاريع والسياسات التنموية بهدف

المساهمة أكثر في تعزيز مؤشرات التنمية كالتشغيل وتمويل التنمية وزيادة القيمة المضافة على غرار التجارة الخارجية والتقليل من عملية الاستيراد والمساهمة في التصدير أكثر، كل هذا لا يتجسد ولا يمكن تحقيقه إلا بوجود إرادة فعلية من طرف السلطة السياسة والقطاع الخاص للتغيير للوصول إلى الهدف الحقيقي الذي يخدم جميع الأطراف وهو تحقيق التنمية على الصعيدين المحلي والوطني.

الفصل الثالث

القطاع الخاص ومتطلبات التنمية المحلية في ولاية جيجل

الخاتـــــمة

الخاتمة

يأخذ القطاع الخاص ودوره في التنمية هامشا متزايدا في النقاشات السياسية والاقتصادية في الجزائر، كانعكاس لدوره المتزايد في السياس ات التنموية العالمية، فالقطاع الخاص هو ذلك الجزء من الاقتصاد الوطني المملوك للأفراد والمستقل عن ملكية الدولة، والهادف إلى تحقيق الربح كنتيجة لنشاطاته، وقد مر القطاع الخاص في الجزائر بمجموعة من المراحل التي تزام نت مع صدور تشريعات قانونية تنظم وتشجع المبادرة الخاصة، ولكي يكون دور القطاع الخاص فعال في صنع وتنفيذ السياسات التنموية، وجب توفر مجموعة من الإمكانيات والآليات اللازمة لتسهيل عمله وتطوير المناخ العام للاستثمار، والمربوطة أساسا بتوفر إرادة سياسية حقيقية، وهذا ما لمسنا غيابه في الجزائر تبعا للنظرة السلبية للقطاع الخاص وتهميشه في مختلف المراحل، وهو ما انعكس سلبا على مساهمته في مختلف مؤشرات الاقتصاد الوطني.

وقصد إبراز مدى مساهمة القطاع الخاص في التنمية المحلية ، فقد حاولنا تسليط الضوء على دوره في بعض القطاعات الاقتصادية والخدمية في ولاية جيجل ، التي تحتوي على إمكانيات طبيعية وبشرية معتبرة تؤهل القطاع الخاص ليلعب دور ريادي في جميع مجالات التنمية المحلية، لكن المعطيات الميدانية تؤكد ضعف وهامشية الدور التنموي للقطاع الخاص في ولاية جيجل، لوجود مجموعة من العقبات منها ما هو متعلق بطبيعة القطاع الخاص وهياكله ، ومنها ما يرجع إلى المشاكل البيروقراطية والتنظيمية، التي تعرقل دوره في تحريك التنمية المحلية.

إن المتتبع لمسار تطور القطاع الخاص في الجزائر يمكن أن يلحظ ما يلي:

-القطاع الخاص في الجزائر مربوط عضويا بالقطاع العام، فمعظم المؤسسات الخاصة تعمل في إطار إنجاز المشاريع الحكومية، وتتوقف بتوقف هذه المشاريع.

-غياب المنافسة بين مؤسسات القطاع الخاص، على اعتبار أن القطاع الخاص يحتكر بعض المجالات الخارجة عن سيطرة القطاع العام، وهذه الاحتكارات ناتجة أساسا عن تحالفات قائمة بين أصحاب النفوذ في السلطة ورجال الأعمال، وهي ظاهرة ولدتها ظروف التأميمات غداة الاستقلال، وساير ت تطور القطاع الخاص إلى يومنا هذا.

-إن مكانة ودور القطاع الخاص في أي دولة مربوط بوجود رؤية تنموية واضحة، ولكمثال على ذلك نجد تجربتا كوريا الجنوبية والإمارات التي تمت الإشارة إليهما، لكن في الجزائر فإن الوضع مختلف تماما، فالطبيعة الريعية للجزائر ، واعتمادها على المداخيل البترولية، جعل كل الخطط التنموية ظرفية وخاضعة للقطاع العام، وهذا الذي ولد لنا قطاع خاص طفيلي ظرفي، وغير مهيكل وغير قادر على الاستمرار والمنافسة داخليا وخارجيا، ما عدا بعض الاستثناءات القليلة.

-القطاع الخاص في الجزائر تجاري، قائم على الاستيراد، طلبا للربح السريع، وهذه الصفة ولدتها طبيعة المشاكل التي يعانيها ميدانيا، ما يجعل الخواص عديمو الثقة في المؤسسات الحكومية، فهم لا يلجأون لتجسيد المشاريع المنتجة خوفا على أموالهم.

-إن الطبيعة الريعية للدولة الجزائرية، وما يرتبط بها من ظواهر الفساد، وسوء توزيع الثروة، قد قوضت وقضت على أهم قيمة منتجة للثروة وهي العمل والمثابرة والإبداع والإصرار على الهدف، فالاستغناء المشبوه لفئة كبيرة من رجال المال والأعمال خارج قواعد اللعبة، جعلت الجميع يتخلى عن الطريق الصحيح الموصل، والبحث عن الطرق السهلة والظرفية للغنى، كالحصول على الصفقات بطرق ملتوية، والهروب من القانون بدفع الرشاوى، وتعطيل عمل العدالة وغيرها.

-تشابه تام بين القطاع الخاص الوطني والمحلي، بسبب تشابه الظروف التي ولد وترعرع فيها.

ولكي يتم تشكيل قطاع خاص منتج وحقيقي، ويتم بعد ذلك تفعيل دوره في التنمية عموما والتنمية المحلية خصوصا ارتأينا تقديم مجموعة من التوصيات نجملها كالتالي:

-وضع خطة استراتيجية، تأخذ في الاعتبار المكانة الهامة التي يجب أن تمنح للقطاع الخاص، كفاعل رئيسي في التنمية مقابل الدور الذي تلعبه الدولة.

-التطبيق الفعلي للامركزية، خاصة ما تعلق بالقرار الاستثماري، وإعطاء حرية أكبر للإدارات المحلية في التعامل مع المشاريع الاستثمارية وما يتعلق بها كتسوية العقار ومنح الرخص وغيرها.

-تطوير البنية التحتية، مع التوازن في توزيع المنشآت القاعدية، فالملاحظ أن معظم الاستثمارات الخاصة تتبع الاستثمارات العامة، والتي ترتكز في معظمها في المدن الكبرى، بينما يتم إهمال البلديات والقرى النائية.

-التطبيق الفعلي للقوانين، خاصة فيما يتعلق بالظواهر الاقتصادية السلبية، كالأسواق الموازية، والحفاظ على الحد الأدنى من الاستقرار التشريعي، وتقليل الإجراءات عن طريق توضيح صلاحيات كل إدارة لها علاقة بالمستثمرين.

-اعتماد الضريبة كحافز ، وليس كمعرقل وذلك بتقديم امتيازات ضريبية للاستثمارات الناجحة، كما يمكن اعتماد الضريبة كوسيلة لتشجيع بعض الاستثمارات المهمة، وتوزيعها قطاعيا وجغرافيا.

-عصرنة النظام البنكي، بما يتماشى والتطورات الاقتصادية المتسارعة، فالت مويل هو أساس الاستثمار، لذا وجب تطوير العمل البنكي سواء من ناحية عدد البنوك، أو عدد الخدمات المقدمة، مع تقديم خدمات لا تتعارض مع القيم المجتمعية التي تعمل في إطارها.

-تطوير شبكة معلومات اقتصادية، تكون مرجعا لكل مستثمر يريد معرفة الفرص المتاحة في السوق.

-الأخذ في الاعتبار الميزة التنافسية لكل منطقة، واعتماد ذلك مرجعا في توزيع المشاريع، وهذا يتطلب وجود خريطة وطنية تحدد الإمكانات المتاحة لكل ولاية، فالملاحظ أن المشاريع توجه تحت تأثير النفوذ السياسي، بدل اعتماد الدراسات الاقتصادية ودراسات الجدوى.

-ترقية الحس الاستثماري لدى المواطن، وإعطائه المفهوم الصحيح للاستثمار القائم أساسا على الابتكار والمخاطرة، ويمكن اعتماد مختلف الوسائل للوصول إلى هذا الهدف كوسائل الإعلام، مناهج الدراسة...

من خلال العرض السابق للتوصيات التي نراها ضرورية لتفعيل دور القطاع الخاص في الحياة الاقتصادية، وفي دعم برامج التنمية وطنيا ومحليا ، يتضح أنها مرهونة بالإرادة السياسية للسلطة الحاكمة، فهي الجهة الوحيدة التي تملك أدوات التفعيل والتوجيه، وتهيئة الأرضية الصالحة لانطلاق القطاع الخاص وترقية دوره داخل المنظومة الاقتصادية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع :

1 ـ المراجع باللغة العربية:

أ- الكتب:

1-الدجاني برهان وآخرون ، **القطاع العام والقطاع الخاص في الوطن العربي** . بيروت: م ركز دراسات الوحدة العربية، 1990.

2-الزعبي علي، **السياسات التنموية وتحديات الحراك السياسي في العالم العربي: حالة الكويت** . الكويت: مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، 2015.

3-القهيوي ليث عبد الله والوادي بلال محمود، **التحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص**. عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2012.

4-القريشي مدحت ، **التنمية الاقتصادية: نظريات وسياسات وموضوعات** . الأردن: دار وائل للنشر، 2007.

5-الشطي إسماعيل وآخرون، **الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية** . لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004.

6-بهلول محمد بلقاسم، **سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر** . الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1999.

7-بوحوش عمار والذنيبات محمد محمود ، **مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث** . الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2014.

8-طري سميحة، **دور القطاع الخاص في تحقيق التنمية المحلية: دراسة حالة مؤسسة الإخوة عموري بسكرة**. الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، 2016.

9-مصيطفى بشير ، **الإصلاحات التي تريد: مقالات في الاقتصاد الجزائري** . الجزائر: جسور للنشر والتوزيع، 2012.

10- مصيطفى بشير، **اقتصادنا: الفرصة المتبقية**. الجزائر: جسور للنشر والتوزيع، 2016.

11- مصيطفى بشير، **نهاية الريع: الأزمة والحل**. الجزائر: جسور للنشر والتوزيع، 2016.

12-مركز تسهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فرع جيجل ، **دليل إنشاء المؤسسة وفرص الاستثمار**.جيجل :مديرية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، 2016.

13-عبد المجيد عبد المطلب، **التمويل المحلي والتنمية المحلية**. مصر: الدار الجامعية، 2001.

14-شلبي محمد، **المنهجية في التحليل السياسي: المفاهيم، المناهج، الاقتراحات والأدوات** . الجزائر: دار النشر للجامعات، 1997.

15-خليفة الفهداوي فهمي، **السياسة العامة: منظور كلي في البنية والتحليل**. عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 200

16- ضياء مجيد ، **الخصخصة والتصحيحات الهيكلية(آراء واتجاهات)** .الاسكندرية:مؤسسة شباب الجامعة، 1999.

ب-المقالات

1-المسعودي توفيق عباس، "دراسة معدلات النمو اللازمة لصالح الفقراء"، **مجلة العلوم الاقتصادية** ، العدد 26، سبتمبر 2010.

2-بونوة شعيب ومولاي لخضر عبد الرزاق، "دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية بالدول النامية- دراسة حالة الجزائر-"، **مجلة الباحث**، العدد 07، 2009-2010.

3- بلعوج بولعيد، "معوقات الاستثمار في الجزائر"، **مجلة اقتصاديات شمال افريقيا** ، العدد، 4، ديسمبر 2010.

4-زعاشو هشام، "صنع السياسة العامة من منظور توزيع السلطة وعلاقتها بالرأي العام في الأنظمة المفتوحة"، **مجلة البحوث والدراسات الإنسانية**، العدد 10، 2015.

5- مولاي لخضر عبد الرزاق ،" العوامل المددة لنمو القطاع الخاص في الدول النامية-دراسة حالة الجزائر-" **مجلة الواحات للبحوث والدراسات**،العدد09 ،2010 .

6-مسعودي رشيدة، "العناصر المحركة للتنمية في ظل البحث عن مصادر مستقلة لتمويل التنمية الشاملة"، **المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية**، العدد 06، جانفي 2015.

7-معيزي قويدر، "تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي في ظل اقتصاد السوق"، **مجلة الاقتصاد الجديد** ، العدد 08، ماي 2013.

ج-الدراسات الغير منشورة :

1-بن شلوش أم كلثوم، "دور القطاع الخاص في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر"، (مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر في العلوم السياسية تخصص : تنظيم سياسي وإداري)، قسم العلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2010.

2-دربازي نضيرة، "الحكم الراشد المحلي وإشكالية عجز ميزانية البلدية"، (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد والتنمية)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان،2010.

3-زغرات مهدي، "دور الفواعل غير الرسمية في تقويم السياسة العامة المحلية في الجزائر"، (مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: سياسة عامة)، قسم العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014.

4-مولاي لخضرعبد الرزاق،"متطلبات تنمية القطاع الخاص بالدول النامية -دراسة حالة الجزائر-"، (أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص:إقتصاد التنمية)،قسم العلوم الاقتصادية ، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2010.

5-نوري ياسمين، "مكانة القطاع الخاص المنتج في ظل السياسات التنموية في الجزائر: بين الخطاب الرسمي والواقع الميداني (1962-2012)"، (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية)، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة مولود معمري تيزي وزو،2015.

6-سايح بوزيد، "دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة"، (أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص: اقتصاد التنمية)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2013.

7-عيشوش رياض وآخرون، "الحكم الراشد"، (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير تخصص : اقتصاد تطبيق وتسيير المنظمات)، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر ،بسكرة، 2007-2008.

8-عماري حسينة، "الشركات متعددة الجنسيات والاستعمار الجديد"، (مذكرة لنيل شهادة الماستر في التاريخ المعاصر)، قسم التاريخ، جامعة محمد خيضر بسكرة،2015.

9-صلاح محمد، "دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في رفع عوائد الاستثمار في البنية التحتية للاقتصاد"، (أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية فرع : نقود وبنوك)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، 2015.

10-قندوسي طاوس، " تأثير النفقات العمومية على النمو الاقتصادي: دراسة حالة الجزائر (1970-2012)" ،(أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير تخصص : تسيير)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد الجزائر، 2014.

11-ـلبتي خديجة، "دراسة تحليلية حول الضريبة والقطاع الخاص: دراسة حالة ولاية تلمسان" (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير تخصص: المالية العامة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان،2012.

12-خنفري خيضر، "تمويل التنمية المحلية في الجزائر واقع وآفاق"، (مذكرة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية فرع: تحليل اقتصادي)، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2011.

د-القوانين و النصوص التشريعية :

1-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الصناعة والمناجم، الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 21 أغسطس 2001، المتعلق بتطوير الاستثمار، (الجريدة الرسمية، العدد 47، الصادر بتاريخ 22 أغسطس 2001).

2- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الصناعة والمناجم، الأمر رقم 01-04 المؤرخ في 20 أغسطس 2001، المتعلق بتنظيم المؤسسات العمومية الاقتصادية وتسييرها، (الجريدة الرسمية، العدد 47، الصادر بتاريخ 22 أغسطس 2001).

3- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الصناعة والمناجم، القانون رقم 01-18 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001، يتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، (الجريدة الرسمية، العدد 77، الصادر بتاريخ 15 ديسمبر 2001).

4- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الصناعة والمناجم، المرسوم التشريعي 93-12 المؤرخ في 15 أكتوبر 1993، المتعلق بترقية الاستثمار (الجريدة الرسمية، العدد 64، الصادر بتاريخ 10 أكتوبر 1993).

5- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الأمر رقم 06-08 المؤرخ في 15 يوليو 2006، المعدل والمتمم للأمر رقم 01-03 المؤرخ في 20 أغسطس 2001، المتعلق بتطوير الاستثمار (الجريدة الرسمية، العدد 47، الصادر بتاريخ 19 يوليو 2006).

هـ-الملتقيات :

1- بودخدوخ كريم وبودخدوخ مسعود، "رؤية نظرية حول إستراتيجية تطوير القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي"، **دور القطاع الخاص في رفع انتاجية الاقتصاد الجزائري** ، ورقة بحثية للملتقى الوطني الأول بجامعة الصديق بن يحي-جيجل- 20/ 21 نوفمبر 2011.

2-مسعودي زكريا، "سياسة التشغيل وفعالية برنامج الإصلاحات الاقتصادية منذ سنة 2001"، ورقة مقدمة في إطار أبحاث المؤتمر الدولي حول **تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف1، 12/11 مارس 2013.

3-عماري عمار وحمداوي وليد، "آثار الاستثمارات العمومية على الأداء الاقتصادي في الجزائر"، ورقة مقدمة في إطار أبحاث المؤتمر الدولي حول **تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف1 ،12/11 مارس 2013.

4-صالحي نجيب ومخناش فتيحة "أثر برنامج دعم الانعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي وبرنامج التنمية الخماسي على النمو الاقتصادي 2001-2014: نحو تحديات آفاق النمو الاقتصادي الفعلي والمستديم"، ورقة مقدمة في إطار أبحاث المؤتمر الدولي حول **تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف1 ، 12/11 مارس 2013.

و-المواقع الالكترونية :

1-الجزائر الجديدة، **مجموعة دانيلي الإطالية لتنفيذ مشروع بلارة جيجل**، على الموقع:
http://www.eljazaire/jadida.dz.spip.php

2-الديوان الوطني للإحصائيات ،**الحسابات الاقتصادية: (1963-2001/1995-2003)**، على الموقع:

http://www.ons.dz

3-المديرية العامة للجمارك،**إحصائيات وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** ، على الموقع:
http://www.donane.gov.dz

4-المنصوري عبد الرحمن، **تجربة كوريا الجنوبية: عوامل النجاح وتحديات المستقبل**، مركز الجزيرة للدراسات، على الموقع: www.studies.algazeera.net/ar/issnes/2013

5-المشوار السياسي، **ولاية جيجل تحقق إنتاج فلاحي معتبر** ،على الموقع:
http//www.djazaire.com/alseyassi/24540.

6-إنسانيات، **المجالات الهامشية بولاية جيجل**، على الموقع:
http://www.file/vsens/onenge/desklop.

7-الفرس رياض، **الشراكة بين القطاعين العام والخاص**، قسم الاقتصاد، مركز التميز في الإدارة، جامعة الكويت، الكويت، على الموقع: www.cba.edu.kw>reyadh>bot-1

8-بن عبد العزيز سفيان، **دعم وتطوير القطاع الخاص كآلية لترقية التجارة الخارجية الجزائرية خارج المحروقات**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلة التسيير-جامعة بشار، الجزائر، على الموقع:
https://www.caus.org.ib>home>down

9-بن شهرة مدني، **علاقة الجزائر بصندوق النقد، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية**، جامعة ابن خلدون، تيارت، على الموقع: http://www.startimes.com/20739075

10-جيجل الجديدة، **الفلين....الثروة الآهلة للزوال**، على الموقع:
http:/www.nawafedh.ohg/node/1583
11-وزارة المالية، **النموذج الجديد للنمو الاقتصادي**، على الموقع:
WWW.MF.GOV.DZ
12-كوبوسة عمراني، **الحكم الراشد ومستقبل التنمية المستدامة في الجزائر** ، قسم العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، على الموقع:
http/www.univ-chlef.dz/seminaires.2008/december2008,komdic2008
13-معطيات البنك العالمي، على الموقع:
http://domnees.bonque.mondiale.org/indicateur/FS.AST.PRVT.GD.ZS
14-مصالح الوزارة الأولى الجزائرية، **البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي**، على الموقع:
www.permierministere.gov.dz/arbe/media/pdf/larferenc/dixté.Gssentiels/pngbilan/proqcrossone.pdf
15-مصالح الوزارة الأولى الجزائرية، **ملحق بيانات السياسية العامة**، على الموقع:
www.pre.mierministére.gov.dz/arbe/media/pdf/dec/arationpg2010an.pdf
16-مديرية الأشغال العمومية لولاية جيجل، على الموقع:
www.wilaya.jijel.dz>direction>tgpe>travauxpubtics.org.
17-عجابي عماد، **رد الاعتبار لدور القطاع الخاص في الاستثمار في الجزائر** ، جامعة المسيلة، الجزائر، على الموقع: http://www.socialijustice.porta/org/contribution
18-عزي الأخصر وبلطي غالم، **التنمية البشرية والحكم الراشد**، على الموقع:
http://www.univ-chlef.dz/seminaire/decembre2008/condic.pdf
19-فوكة سفيان وبوضياف مليكة، **الحكم الراشد والاستقرار السياسي ودوره في التنمية** ، كلية العلوم القانونية والإدارية، فرع العلوم السياسية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، على الموقع:
http://www.univ-chlef.dz>com-die-2008-31

2-المراجع باللغة الأجنبية:

A- Les livres :

1- Bennoune Mahfoud**, de la colonisation au développement post indépendance : une histoire Economique et sociale de Algérie (1830-1990).** Alger : édition SIAIG, 2008.

2- International finance corporation, **International finance Institutions and development through the private sector**. Washington : international finance corporation, 2011.

3-Lelas jean pierre, **Economie contemporaine : faits, concepts, théories**. paris, Ellipses, 2008.

4-Liabes djilali, **capital privé et patrons d'industrie en Algérie (1962-1982)** .Alger : ministère de la culture, 2009.

5-Organization for economic co-operations and development, **accelerating pro-poor growth support for private sector**. France : les editions de l'ocde, 2004.

6-William Ninacs, **le développement local**, France : groupe de travail, 2002.

B- Les Revues :

-Derras Omar, « place du secteur privé indus triel national clans économie algérienne », **Revue Insanyat**, n1 ,novembre 1997.

D-Les sites :

1-Chloé Manrel, **le rapprochement des nations unies avec le secteur privé, une orientation dangereuse et anti-démocratique‹** sur le site : http://www.espaces.marx.net/ing/pdf/I-mil-manrel-pdf

2-Global forum on local development**, what role for the private sector in financing local development?** In website:
http://www.uncdf.org/gf/d/docs/sessions.10pdf

3-Mebtoul Abd rehmane, **50 ans de bilan de l' économie algérienne (1962-2012)**, sur le site :
http://www.atteninfo.net/50-ans-de-t-économie algérienne 1963-2012 a 70470.html.31/01/2012

4-Mokrani Anour, **l'analyse sociologique de la crise du capital dans l'Algérie indépendante**, sur le site :
http://www.dz/ouvrages/pdfs/2012inde

5-Service du chef de gouvernent algérien**, le programme de la relance économique 2001/2014, les composants du programme**, sur le site :
www.cg.gov.dz/dossien/planrelance.htm
6-Souhir chribi, **principes de bonne gouvernance et succès de partenariats public-privé : le cas de la sous- traitance**, faculté des sciences économique et de gestion de sfax tunisie-sur le site :
http://www.startegie.aims.com

الفهـــــــــــــرس

فهرس الجداول

جدول رقم (01)	تطور استثمار القطاع الخاص ومعدل الناتج المحلي الاجمالي(1970_1998)	27
جدول رقم (02)	التخصيص القطاعي لإعتمادات برنامج دعم الانعاش الاقتصادي (2001-2004)	47
جدول رقم (03)	التخصيص القطاعي لإعتمادات برنامج دعم النمو الاقتصادي (2005-2009)	49
جدول رقم (04)	التخصيص القطاعي لإعتمادات برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014)	51
جدول رقم (05)	مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي (2003-2007)	57
جدول رقم (06)	مساهمة القطاع الخاص في تكوين القيمة المضافة (1974-2004)	58
جدول رقم (07)	مساهمة القطاع الخاص في التشغيل في الجزائر (1967-1990)	59
جدول رقم (08)	مساهمة القطاع الخاص في التشغيل في الجزائر (2003-2005)	60
جدول رقم (09)	نتيجة الإستغلال للقطاع الخاص (1996-2003)	62
جدول رقم (10)	تطور الواردات حسب القطاع القانوني (2000-2007)	64
جدول رقم (11)	مساهمة القطاع الخاص في التجارة الخارجية (2004)	65
جدول رقم (12)	الموارد الطبيعية والمهنية التي تحتوي عليها ولاية جيجل حسب كل منطقة	75
جدول رقم (13)	توزيع مناطق النشاط والمساحة المقدرة لها في ولاية جيجل	77
جدول رقم (14)	مناطق التوسع السياحي لولاية جيجل والمساحة المقدرة لكل منطقة	78
جدول رقم (15)	توزيع المؤسسات الخاصة حسب مجموعات شعب النشاط (2015)	81
جدول رقم (16)	عدد الموظفين الجدد في القطاع الاقتصادي العام والخاص (2006-2016)	84
جدول رقم (17)	عدد مناصب الشغل حسب القطاعات، وطبيعة هذه المناصب (2016)	85
جدول رقم (18)	قيمة صادرات القطاع الخاص في ولاية جيجل (2010-2016)	86
جدول رقم (19)	أهم المنتجات المصدرة للقطاع الخاص في ولاية جيجل (2014)	87
جدول رقم (20)	تطور الحظيرة الفندقية الفترة (2012-2015)	88
جدول رقم (21)	نسبة تشغيل القطاع الخاص في قطاع السياحة 2014	89
جدول رقم (22)	مناطق النشاط بولاية جيجل	90

فهرس الأشكال

الشكل رقم (1)	توزيع بلديات ولاية جيجل	71

فهرس المحتويات

الإهداء	
شكر و تقدير	
مقدمـــــة	أ
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للقطاع الخاص ودوره في السياسات التنموية	2
المبحث الأول: مفهوم القطاع الخاص	3
أولا: تعريف القطاع الخاص	3
ثانيا: تطور مفهوم القطاع الخاص في الفكر الاقتصادي	6
ثالثا: العوامل المحددة لميلاد ونمو القطاع الخاص	9
المبحث الثاني: مكانة القطاع الخاص في ظل فلسفة الحكم الراشد	15
أولا: تعريف الحكم الراشد	16
ثانيا: القطاع الخاص كفاعل رئيسي من فواعل الحكم الراشد	18
ثالثا: الشراكة بين القطاعين العام والخاص كإطار لتجسيد الحكم الراشد	20
المبحث الثالث: دور القطاع الخاص في السياسات التنموية	24
أولا: القطاع الخاص كفاعل في صنع السياسة التنموية	24
ثانيا: القطاع الخاص كمنفذ لبرامج السياسة التنموية	27
ثالثا: تجارب رائدة في تفعيل دور القطاع الخاص في السياسة التنموية	29
الفصل الثاني: القطاع الخاص في الجزائر	35
المبحث الأول: نشأة وتطور القطاع الخاص في الجزائر	36
-مراحل تطور القطاع الخاص في الجزائر	36
المرحلة الأولى: القطاع الخاص في الفترة الاستعمارية	36
المرحلة الثانية: (1962-1965)	38
المرحلة الثالثة: (1966-1980)	39
المرحلة الرابعة: (1980-1988)	41
المرحلة الخامسة: (1989-1999)	42
المبحث الثاني: واقع القطاع الخاص في ظل برامج الانعاش الاقتصادي من 2001 إلى 2014	45
أولا: مفهوم سياسة الانعاش الاقتصادي	45
ثانيا: أهداف سياسة الانعاش الاقتصادي	46
ثالثا: برامج سياسة الانعاش الاقتصادي	46

1-برنامج دعم الانعاش الاقتصادي (2001-2004)	46
2-البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)	49
3-برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014)	50
رابعا: التحفيزات الممنوحة للمنتجين الخواص بموجب الأمر 01-03 والقانون 01-18	51
2-التحفيزات الممنوحة للمنتجين الخواص بموجب القانون 01-18	52
المبحث الثالث: دور القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني	54
أولا: دور القطاع الخاص في تكوين الناتج المحلي	57
ثانيا: دور القطاع الخاص في التشغيل	57
ثالثا: دور القطاع الخاص في تمويل التنمية	59
رابعا: دور القطاع الخاص في ترقية التجارة الخارجية	61
الفصل الثالث: القطاع الخاص ومتطلبات التنمية المحلية في ولاية جيجل	63
المبحث الأول: واقع القطاع الخاص في ولاية جيجل	71
أولا: بطاقة تعريفية لولاية جيجل	71
1-الفلاحة والصيد البحري	72
2-الصناعة	73
3- السياحة	73
4-الهياكل القاعدية	74
ثانيا: فرص الاستثمار في ولاية جيجل	75
1-المواد الأولية الموجهة للاستغلال في الولاية	75
2-العقار الصناعي	76
ثالثا: تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية جيجل إلى غاية 2015	80
المبحث الثاني: الدور التنموي للقطاع الخاص في ولاية جيجل	83
أولا: مساهمة القطاع الخاص في التشغيل	83
ثانيا: مساهمة القطاع الخاص في الصادرات	86
ثالثا: مساهمة القطاع الخاص في السياحة	88
رابعا: مساهمة القطاع الخاص في الصناعة	89
خامسا: مساهمة القطاع الخاص في الفلاحة	90
المبحث الثالث: تقييم الدور التنموي للقطاع الخاص في ولاية جيجل	92
أولا: معوقات مساهمة القطاع الخاص في التنمية المحلية	92
ثانيا: مستقبل القطاع الخاص المحلي في ضوء نموذج النمو 2030 في الجزائر	100

الخاتمة	104
قائمة المراجع	108
فهرس الجداول	117
فهرس الأشكال	117
فهرس المحتويات	118